



كلية الشريعة والقانون بدمنهور



جامعة الأزهر

# مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة  
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الثامن والأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ"

## حكم اللّحوم المخبرية وأثره في الفقه الإسلامي

Laboratory Meat And Its Impact  
On Islamic Jurisprudence

الدكتور

شيماء سيد عبدالرحمن محمد الشقيري

مدرس الفقه المالكي

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية  
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكّمة  
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة  
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX

على Clarivate Web of Science

المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة

المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية

وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "Arcif" العالمية

المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

+201221067852

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>



سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم  
جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر  
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.

يخضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "أرسييف Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5000) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1500) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (1201) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "أرسييف Arcif" في تقرير عام 2024.

ويسرنا تهنئتم وإعلامكم بأن مجلة البحوث الفقهية و القانونية الصادرة عن جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسييف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "أرسييف Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2024 (0.3827). وذهبتكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى** في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.082). كما صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (Q1) وهي الفئة العليا.
- كما صنفت مجلتكم في تخصص القانون من إجمالي عدد المجلات (114) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.24).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في تقرير معامل "أرسييف" لعام 2024 في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "أرسييف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: <http://e-marefa.net/arcif>

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "أرسييف" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "أرسييف"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"أرسييف Arcif"



**حكم اللّحوم المخبرية وأثره في الفقه الإسلامي**  
**Laboratory Meat And Its Impact**  
**On Islamic Jurisprudence**

الدكتور

**شيماء سيد عبدالرحمن محمد الشقيري**

مدرس الفقه المالكي

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

جامعة الأزهر



## حكم اللحوم المخبرية وأثره في الفقه الإسلامي

شيماء سيد عبدالرحمن محمد الشقيري

قسم الفقه العام، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة، جامعة الأزهر،  
القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: shymaalshqiry@gmail.com

### ملخص البحث:

إن التطور الهائل الذي تشهده البشرية له أهمية كبيرة في حياة المجتمعات، وإنه يعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان في شتى مناحي حياته وتسهيل سبلها؛ لذلك عمل علماء هذه المجالات على تطوير التقنيات الحديثة بما يخدم تحقيق هذه الأهداف، ومن أجل ذلك فقد يلجؤون إلى استخدام مواد محظورة شرعاً أو أشياء خبيثة في أبحاثهم فينتج عنها ما قد يفيد الإنسان أو يضره، الأمر الذي يحث فقه الواقع على ضرورة بيان الحكم الشرعي فيما يستجد من نوازل. ونتيجة لهذا التطور ظهر على الساحات الإعلامية ما يسمى باللحم المزروع وهو شكل من أشكال الزراعة الخلوية يتم فيه إنتاج اللحم المستزرع باستخدام العديد من تقنيات هندسة الأنسجة المستمدة تقليدياً من الطب التجديدي، ولما لم توجد فتوى ببيان حكم هذه اللحوم، هممت بإعداد دراسة في هذا الشأن بتتبع آلية استزراع هذا اللحم مخبرياً لبيان تكييفه الفقهي، وهل الحكم الذي سنتنتهي إليه الدراسة بعد البحث مطلق أم أنه مقيد بشروط؟ **مستهدفة** في طريقها لذلك ربط الفقه الإسلامي بالواقع المعاصر وما يستجد فيه من نوازل ببيان الحكم الشرعي فيها، **متتبعة** المنهج الوصفي فالاستقرائي ثم الاستنباطي **بداية** بجمع ما توصل إليه العلم الحديث في هذا الأمر، ومروراً باستقراء أقوال الفقهاء في المراحل التفصيلية لإنتاج هذه الأطعمة كل على حدة، و**انتهاء** إلى استنباط نتيجة تتناغم مع روح الفقه الإسلامي الواقعي الذي يهدف إلى تسهيل سبل الحياة بما لا يتصادم مع النصوص الثابتة ذات المدلولات العامة؛ لذلك عنونت لهذه الدراسة بـ"....."، راجية من المولى -عز وجل- التوفيق والصواب فيما تنتهي إليه هذه الدراسة من أحكام بأن تكون مرجعاً صحيحاً في هذا الشأن، وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

**الكلمات المفتاحية:** لحوم مخبرية، المبان من الحي، مصبل الدم.

## Laboratory Meat And Its Impact On Islamic Jurisprudence

Shaimaa Sayed Abdulrahman Mohammed Al-Shukairi  
Department of Jurisprudence of Islamic, College of Islamic and  
Arab Studies for Girls in Cairo, Al-Azhar University, Cairo,  
Egypt.  
E-mail: shymaalshqyry@gmail.com

### **Abstract:**

The tremendous development of humanity is important in the life of societies and that he is working to achieve the well-being of man in various walks of life and facilitates its ways; therefore scientists work on developing modern technologies to serve these goals, and for that They resort to the use of banned substances or malignant things in their research, which may result in or harmful, which is urged by the right to the legitimate rule in what is found. As a result of this development, the media arguments have emerged to the so-called planted meat, a form of cellular agriculture, in which the planted meat is produced using many traditional tissue engineering techniques from renewal medicine and when there is no fatwa Meat, the preparation of a study in this regard following the mechanism of cultivation of this meat, an laboratory adaptation of the jurisprudence, and whether the judgment will end after research is absolute or is restricted to terms? Targeted on its way, so linking Islamic jurisprudence in contemporary reality and what they find from the laws of the forensic judgment, the descriptive approach and then the beginning is beginning to collect what the modern science has been collected in this matter, and passed by amber The detailed phases of the production of these foods are separately, and to develop a result of the meaning of the realistic Islamic jurisprudence, which aims to facilitate life in line with the fixed texts of public lifetime; so they are for this study The rule of laboratory meat and its impact on Islamic jurisprudence ", Rajia of the Almighty - the Almighty - the best and good and right as this study ends to be a true reference in this regard, and that this work is sincere to his honorable face, and to benefit Islam and Muslims.

**Keywords:** Laboratory Meat, Buildings From Neighborhood, Serum.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى أصحابه أجمعين.... وبعد

فإن الإنسان هو أشرف المخلوقات جميعاً، سخر له الله كل ما عداه، مما خلقه - سبحانه - لمنفعته ومصالحته، فمنه ما ينتفع به الإنسان بالأكل وغيره، ومنه ما ينتفع به لغير الأكل من وجوه المنافع لكرامته في نظر الشرع الحكيم أياً كانت سلالته أو لونه أو دينه أو بيئته.

وقد تبين لمن تتبع ما في كتب الفقه المختلفة في أبواب الأطعمة وغيرها أن الأصل في الأطعمة الحل، ولا يصار إلى التحريم إلا للدليل خاص، وأن لتحريم الأطعمة بوجه عام - ولو غير حيوانية - أسباباً عديدة في الشريعة الإسلامية متصلة بقواعدها العامة ومقاصدها في إقامة الحياة الإنسانية علي الطريق الأفضل، وقد تتغير الوسائل إلى تحقيق هذه المقاصد مع اختلاف الأزمنة والأمكنة وطرق المعاش، إلا أن هذه المقاصد ينبغي أن تبقى مع تعاقب الأجيال بقاء أمة الإسلام، مع العناية الشديدة بالأحكام الثابتة المستمدة من الأدلة الشرعية الصحيحة من أن يمسها تغيير أو تحريف.

وعصرنا الذي نعيش فيه ازدادت فيه أعداد البشر زيادة كبيرة - ولا تزال - وتغيرت أنماط معاشهم، كما تطورت فيه وسائل الحياة تطوراً كبيراً في كافة المجالات - لا سيما - مع ظهور التقنية الحديثة بجميع تطبيقاتها وبخاصة ما يعرف بمجال الطب التجديدي بشتى فروعهِ وعلومهِ، ومنها ما يتعلق بعلم الوراثة، أو الهندسة الوراثية ومجال التقنية البيولوجية وعلم الجينات وغيرها مما لا يسع المقام لعرضه...

مما يؤكد أن لهذا التطور أهمية كبيرة في حياة المجتمعات، وأنه يعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان في شتى مناحي حياته وتسهيل سبل الحياة بالنسبة له؛ لذلك عمل العلماء في هذه المجالات على تطوير التقنيات الحديثة بما يخدم تحقيق هذه الأهداف، ومن أجل الوصول إلى

ذلك فقد يلجؤون إلى استخدام مواد محظورة شرعاً أو أشياء خبيثة في أبحاثهم فينتج عنها ما قد يفيد الإنسان في حياته، الأمر الذي يحث فقه الواقع على ضرورة بيان الحكم الشرعي فيما يستجد من نوازل.

ونتيجة لهذا التطور فقد ظهر الآن على الساحات الإعلامية ما يسمى باللحم المزروع والذي يطلق عليه أيضاً اللحم النظيف أو اللحم المصنّع أو اللحم المخبري وهو اللحم الذي ينتج من زراعة الخلايا الحيوانية في المختبر بدلاً من الحيوانات المذبوحة، واللحوم المستنبتة أو المستزرعة هي نوع لحوم لا يمكن تفرقة عن لحم الحيوانات الحية، ويحاكيه أيضاً في كل صفات شكله وملمسه ومذاقه ورائحته، حيث تقوم هذه التقنية على زرع خلايا جذعية ذاتية التجدد مأخوذة بإبرة دقيقة من عضلات حيوان حي، وتغذيتها على مصّل غني باحتياجات نموها، فتكاثر وتتضاعف أعدادها، ويتم نسجها على هياكل بالغة الدقة لتحاكي شكل الألياف العضلية للحوم الحيواني؛ ليأتي المنتج النهائي خالياً من الأمراض والأوبئة التي قد تصيب الحيوانات وعلى مستوى عالٍ من التعقيم، ويحتوي على نفس الفوائد الموجودة في اللحم الطبيعي، وهو شكل من أشكال الزراعة الخلوية يتم فيه إنتاج اللحم المستزرع باستخدام العديد من نفس تقنيات هندسة الأنسجة المستمدة تقليدياً من الطب التجديدي، وقد طالعت في ذلك تقريراً للخبير الدولي في سلامة الغذاء "منصور الدلقموني" نشرت قناة إخبارية عربية مقطعاً منه عبر تطبيق يوتيوب جاء فيه: "أن انتشار هذا النوع من اللحوم مرجعه إلى الذوق العام للشعوب لذلك يتوقع سعي كثير من الدول والحكومات إلى إنتاج مثل النوع من اللحوم على نطاق واسع، ومحاولة تذليل العقبات التي يحتمل أن تواجه استزراعها مخبرياً وبخاصة التكلفة المادية، ومن أهم هذه الدول الصين حيث تسعي بشكل جدي إلى إنتاج هذا النوع من اللحوم؛ لأنها تواجه مشكلة التغير المناخي والتلوث البيئي وهي مطالبة دولياً بتخفيض هذا التلوث لذلك كان تبنيها لهذه الفكرة لسببين: أحدهما: التماشي مع المتطلبات البيئية دولياً، وثانيهما: توفير الغذاء لشعبها محلياً؛ لذلك بدأت في الدراسات الجدية وأنه بحلول عام (٢٠٢٥) ستكون

اللحوم المستخدمة حمراء أو بيضاء مستزرعة مخبرياً؛ لذلك فإنه من المتوقع نتيجة أزمة الغذاء العالمي سنجد هذه الأصناف شتتاً أم أبينا على موائدنا وأرفف متاجرنا، وسيكون ذلك توجهاً عالمياً يتوقف قبوله تدريجياً على ثقافة تقبل الغذاء عند الشعوب، ومن المتوقع أن تبدأ في دول شرق آسيا كالصين وسنغافورة وتايلاند على اعتبار أن ثقافة هذه الدول في الاستهلاك لا ترجع إلى الذوق، وإنما المحرك لها هو توفير حاجتها من الغذاء، وستنتقل إلى أوروبا بسبب الوعي البيئي لدى الشباب من ناحية أنها لحوم نظيفة صديقة للبيئة، ومن ثم لبقية العالم... وإلى جانب الفوائد المحتملة المتعلقة بالسلامة هناك إيجابيات للحوم المزروعة في المختبرات كعامل الاستدامة؛ لأن زراعة اللحوم في المختبر تستخدم موارد أقل بكثير من تربية المواشي الحية في المزارع؛ لذا كانت سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية أول الدول التي سمحت باستخدام وبيع اللحوم المخبرية فبدأ تداولها في المطاعم ومحال التسويق، وأمكن الآن للمستهلك أن يرى ضمن اختياراته في التبضع لحماً مصنعا في المختبر، ومن المتوقع أن يتزايد البيع ويتضاعف خلال الفترة المقبلة، مما يجعل الشركات تفكر جدياً في التوسع في عدة أسواق وجمع الاستثمارات الضخمة، فشركة «Just Eat» الأمريكية جمعت أكثر من ٢٦٧ مليون دولار أمريكي للتوسع في صناعة اللحوم المخبرية وزيادة إنتاجها، لكن هل ستصل هذه النوعية من اللحوم إلى أسواقنا وموائدنا؟

الاحتمال موجود فشركة «Just Eat» تخطط لافتتاح مقر لها في إحدى الدول العربية بتكلفة إجمالية تفوق ٢٠٠ مليون دولار، علماً بأنها لم تحصل بعد على الموافقة على هذا النوع من اللحوم.<sup>(١)</sup>

(١) [https://com.anyahthm/post/٢٦٩٠٦\\_jhggnybp1](https://com.anyahthm/post/٢٦٩٠٦_jhggnybp1) ضمن مقال منشور على شبكة الإنترنت

بعنوان: هل البرقر المخبري حلال؟ لعبد الكريم العدواني.

-أسباب اختيار الموضوع وأهميته والصعوبات التي واجهت الدراسة وأهدافها وإشكالياتها  
ومنهجها:

إن التوسع المحتمل في زراعة اللحوم المخبرية يفتح الآفاق لأستئلة عديدة حول حل أو حرمة تناولها من الأساس.

الأمر الذي أثار الشغف لديّ لمعرفة هل لهذا النوع من اللحوم تكييف فقهي يُكشف به إباحة هذا النوع من الطعام أو حظره؟ وكان المحرك الرئيس في ذلك هو أن الدول التي تبنت هذه الفكرة وسعت لتنفيذها بالفعل فيها نسبة كبيرة من المسلمين، فكان لزاماً على الحس الفقهي المنوط به تتبع كل ما يستجد من نوازل بيان حكمها الشرعي احتياطاً لأمر المسلمين وتحقيقاً لمقصد الشرع في حفظ الدين والبدن بما ينفع الناس ويرعى مصالحهم. من أجل ذلك قمت بالبحث فيه، وقد واجهت في سبيل ذلك بعض الصعوبات؛ لأن هذا النوع من اللحوم قد طاله جدل كبير من الناحية الشرعية إذ لم تصدر فتاوى لهيئات كبار العلماء أو المجالس الفقهية عن اللحوم المخبرية حتى تاريخ بدء العمل في هذه الدراسة؛ فواجهتني لوضع تكييف فقهي صحيح لهذه النازلة قلة أو انعدام المراجع العلمية والشرعية فيه؛ ربما لأن العالم الإسلامي لم يظهر اهتماماً بالاتجاه الجديد في تصنيع هذا النوع من اللحوم. فيمت وجهة التخصص وقمت بزيارة للمعهد القومي للبحوث<sup>(١)</sup>، وزيارة كلية العلوم بجامعة الأزهر<sup>(٢)</sup> لجمع المعلومات الدقيقة عن آلية استنبات مثل هذا النوع من اللحوم.

وقد طالعت في الجانب الشرعي لهذا الموضوع تصريحاً خاصاً أكد فيه البروفيسور "فضلان محمد عثمان" المدير التنفيذي لجامعة ماليزيا العالمية " أن الرأي الشرعي عن اللحوم المخبرية لا بدّ أن يكون صادراً عن فتوى متعلقة بهذه اللحوم وحتى الآن - بحسب

(١) قابلت في هذه الزيارة أحد أساتذة المركز المتخصصين وهو فضيلة الأستاذ الدكتور خالد شوقي رئيس بحوث بقسم صحة وسلامة الأغذية بمعهد بحوث الصحة الحيوانية - مركز البحوث الزراعية - مصر، بتاريخ ١٢/٦/٢٠٢٢م.

(٢) قابلت في هذه الزيارة فضيلة الأستاذ الدكتور السيد بكري وكيل الكلية، بتاريخ، ١٩/٧/٢٠٢٢م.

اطلاعه-<sup>(١)</sup> لم يجد فتوى من العلماء الكبار في الدول الإسلامية تتحدث بخصوص اللحوم المخبرية، وبالتالي على المسلمين النظر إلى بعض الجوانب في ما يخص هذه اللحوم؛ "لذلك أردت أن أضرب بسهم في هذا الطرح العلمي بتتبع آلية استزراع هذا اللحم مخبرياً لبيان تكييفه الفقهي، وهل الحكم الذي سنتهي إليه الدراسة بعد البحث مطلق أم أنه مقيد بشروط؟ **مستهدفة** في طريقها لذلك ربط الفقه الإسلامي بالواقع المعاصر وما يستجد فيه من نوازل ببيان الحكم الشرعي فيها، **معالجة لإشكالياتها المتلخصة في:** معرفة وتحديد ما تشتمل عليه عملية إنتاج اللحوم مخبرياً من خلال ما توصلت إليه الدراسة من معلومات استقتها من مصادر علمية مختصة بهذا الشأن فانحصرت الإشكالية في بيان حكم مسألتين تتوصل من خلالهما إلى حكم الثالثة **فالأولى** هي أخذ الخزعة أو الخلية من الحيوان وتتضمن حكم أخذها من الجنين، **والثانية:** حكم تغذية الخلايا على مصل الدم، فينتهي المطاف بالدراسة إلى استنباط حكم اللحوم المخبرية عن طريق بناء الحكم على ما اشتملت عليه عملية الإنتاج والمواد المستخدمة فيها، **متتبعه في ذلك:** المنهج الوصفي فالاستقرائي ثم الاستنباطي **بداية** بجمع ما توصل إليه العلم الحديث في هذا الأمر، بتتبع مراحل إنتاج هذا النوع من الطعام والإجراءات التي يقوم بها العلماء في أبحاثهم، **وهروراً** باستقراء أقوال الفقهاء في المراحل التفصيلية لإنتاج هذه الأطعمة كل على حدة، **وانتهاءً** إلى استنباط نتيجة تتناغم مع روح الفقه الإسلامي الواقعي الذي يهدف إلى تسهيل سبل الحياة الإنسانية بما لا يتصادم مع النصوص الثابتة ذات المدلولات العامة؛ لذلك عنونت لهذه الدراسة بـ "اللحوم المخبرية بين الحظر ووضع الشروط" دراسة فقهية، راجية من المولى -عز وجل- التوفيق والصواب فيما تنتهي إليه هذه الدراسة من أحكام بأن تكون مرجعاً صحيحاً في هذا الشأن، وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

(١) وإن كان قد صدر مؤخراً فتوى من دار الإفتاء المصرية في هذا الشأن بعد الانتهاء من إعداد الدراسة والوصول إلى نتائجها التي توافقت بفضل الله تعالى مع ما انتهت إليه دار الإفتاء، وسيأتي ذكر نصها لاحقاً في نهاية الدراسة.

## \*خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها إلى مقدمة وتمهيد وفصل فيه ثلاثة مباحث رئيسة على النحو التالي:  
- المقدمة وفيها أسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهداف الدراسة وإشكالياتها ومنهجها وخطة السير فيها.

التمهيد: مرجع الحل والحرمة في الطعام والشراب.

\* فصل: اللحوم المخبرية في ميزان الشريعة الإسلامية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: "التصور العلمي للحوم المخبرية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ماهية اللحوم المخبرية، وفيه فرعان:

الفرع الأول: ماهية اللحوم المخبرية والمصطلحات العلمية المرتبطة بها.

الفرع الثاني: نبذة تاريخية عن اللحوم المخبرية.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لزراعة اللحوم المخبرية.

المطلب الثالث: معوقات صناعة اللحوم المخبرية.

المبحث الثاني: التكيف الفقهي للحوم المخبرية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم المبان من الحيوان الحي.

المطلب الثاني: حكم ذكاة الجنين.

المطلب الثالث: حكم تغذية الخلايا بمصل الدم.

المبحث الثالث: الموازنة بين اللحوم المخبرية ونظيرتها التقليدية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإيجابيات المتصورة والسلبيات الحقيقية.

المطلب الثاني: ضوابط قبول اللحوم المخبرية بوصفها مادة غذائية.

المطلب الثالث: ما ورد من مؤيدات الدراسة.

الخاتمة: وبها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

### التمهيد

### مرجع الحل والحرمة في الطعام والشراب

لما كان بدن الإنسان جزءاً من مناط التكليف اهتم به الشارع الحكيم اهتماماً بالغاً لدرجة أنه ربط إجابة الدعاء بوصفه جانباً إيمانياً بطيب المطعم، وقد تبين اهتمام الشرع بهذا في الأحكام التي شرعها الله تعالى في المأكل والمشرب؛ تحقيقاً لمقصد الشريعة الإسلامية من حفظ النفس مادياً ومعنوياً، وقد ورد النص الشرعي بإباحة بهيمة الأنعام في قوله تعالى: "أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ"<sup>(١)</sup>، والذي يستلزم التساؤل هو هل الأصل في الأشياء الحظر أم الإباحة؟ وما المرجع في الحل والحرمة؟

وللإجابة على ذلك فإن من تتبع ما في كتب الفقه المختلفة في أبواب الأطعمة وغيرها يجد أن الراجح في الخلاف بينهم هو أن الأصل في الأطعمة الحل استناداً إلى قوله - جل وعلا -: "قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ"<sup>(٢)</sup>، فلا يصار إلى التحريم إلا لدليل خاص، وأن لتحريم الأطعمة بوجه عام - ولو غير حيوانية - أسباباً عديدة في الشريعة الإسلامية متصلة بقواعدها العامة ومقاصدها في إقامة الحياة الإنسانية على الطريق المستقيم.

وأما عن مرجع الحل والحرمة فإن الله تعالى قد أحل الطيب من المطعم والمشرب في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا"<sup>(٣)</sup>

وقال - جل وعلا -: "قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا"<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: "وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ"<sup>(٥)</sup>، وجاءت النصوص القرآنية بأنواع مباحة من الطعوم، وبأخرى محرمة، وأنواع سكت عنها وليس هناك نص من قرآن أو سنة يوضح لنا الوصول بيقين

(١) المائدة من الآية: ١.

(٢) الأنعام من الآية: ١٤٥.

(٣) البقرة من الآية: ١٨٦.

(٤) الأنعام من الآية: ١٤٥.

(٥) الأعراف من الآية: ١٥٧.

إلى حل شيءٍ بعينه أو حرمة لم يرد فيه نص، ولذلك اختلف الفقهاء في المرجع الذي يستندون إليه في هذا الأمر هل هو استقباح العرب واستحسانهم أم لا؟ **على قولين:**

**\*القول الأول: للشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>**، وهو الأصل في الأشياء الإباحة وأن المرجع فيما لا نص فيه هو استحسان العرب واستقباحهم، وأن ما استطابه أهل اليسار من ذوي الطباع السليمة من العرب حل أكله.

**واستدلوا بما يلي:**

١- قوله تعالى "يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَهُمْ قُلُوبُ كُلِّ لَحْمٍ طَيِّبَاتٍ"<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: "قُلْ لَنَا أَجْدٌ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيْنَا مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ"<sup>(٣)</sup>.

**\*وجه الاستدلال من الآيتين:** أن الله تعالى أحل لنا الطيبات عموماً، فكل طيب مباح وكل خبيث محرم والذي يحدد ذلك فيما لم يرد فيه نص عن الشارع هو الذوق العربي؛ لأن الله تعالى لما أناط حكم الحل بالطيبات والتحريم بالخبائث علم بالعقل أنه لم يرد ما يستحسنه أو يستقبحه كل الناس لاستحالة اجتماعهم على أمرٍ واحد؛ لاختلاف منازعهم وطبائعهم، فتعين إرادة بعضهم، والعرب<sup>(٤)</sup> أولى بذلك لنزول القرآن بلغتهم، فقد خوطبوا به وبالسنّة؛ فمرجع مطلق الألفاظ إلى عرفهم دون غيرهم<sup>(٥)</sup>.

(١) المهذب للشيرازي ٩/ ٢٥، ط: دار الكتب العلمية (د.ت)، المبدع في شرح المقنع لابن مفلح ٨/ ٦، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٢) المائة من الآية: ٤.

(٣) الأنعام من الآية: ١٤٥.

(٤) والمراد بذلك: أنه يرجع في كل زمان إلى عربيه ولهم شروط منها: أن يكونوا قرييين من البلاد والقرى دون أهل البوادي فإنهم يأكلون ما دب ودرج، ومنها: أن يكونوا ذوي طباع سليمة، ومنها: أن يستطيعوا الشيء في حالة الرخاء لا الشدة، إلى غير ذلك فراجع في كفاية الأخبار في حل غايبة الاختصار لأبي بكر الحصني ٢/ ٢٣٠، ط: دار إحياء الكتب العربية\_ عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).

(٥) مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٤/ ٣٨٣، كفاية الأخبار لأبي بكر الحصني ٢/ ٢٢٩.

٢) ومن السنة ما روي عن ابن عباس، رضي الله عنهما قال: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرَكُونَ أَشْيَاءَ تَقَدَّرَ فَبَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ وَأَحَلَّ حَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالٌ وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ» وَتَلَا هَذِهِ آيَاتِهِ: { قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ }<sup>(١)</sup>

\*وجه الاستدلال: أن الأصل في الأشياء الإباحة، وفيه تنبيه على أن التحريم إنما يعلم بالوحي لا بالهوى، وأن ما سكت عنه فلم يبين حكمه فهو متجاوز عنه.

٣) أن الأصل في الأشياء الإباحة؛ لأن الأعيان مخلوقة لمنافع العباد.<sup>(٢)</sup>

\*القول الثاني: للحنفية والمالكية ورواية عن الحنابلة<sup>(٣)</sup> وهو أن ما تستطيه العرب أو تستقبحه ليس مرجعاً لحل المطعوم أو المشروب، فلا أثر لاستخبائهم أو استطابتهم، فما لم يحرمه الشرع حل.

والدليل على ذلك: أن الأصل في الحيوان التحريم فإذا أشكل بقي على الأصل، كما أن العرب كانت تستطيب المحرمات كالخمر والميتة والدم وغير ذلك.

### \*الرأي المختار:

بعد عرض المسألة والأقوال وما استندت إليه؛ تخلص الدراسة إلى اختيار أن القول بحل المطعوم أو المشروب لا ينبغي أن يكون المرجع فيه استطابة العرب أو استقباحهم، فمنهم المسلم وغيره، ومنهم الملتزم المحتاط لدينه وغيره.

كما لا ينبغي أن يكون المرجع هو إبقاء الشيء على أصله عند الإشكال أو الجهل به؛ وإنما يجب أن يكون المدار في تحديد الطيب والخبيث من الطعام هو نفعه أو ضرره، فإذا ثبت نفع الطعام وخلوه من الضرر ببدن الإنسان أو نفسه، فهو مباح والعكس بالعكس.

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم، ٤/١٢٨، ٧١١٣، ط: دار الكتب العلمية

الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م - بيروت، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) كفاية الأختيار لأبي بكر الحصني ٢/ ٢٢٩.

(٣) الذخيرة للقرافي ١/ ١٨٨، ط: دار الغرب الإسلامي ١٩٩٤ م - بيروت.

ومما يؤيد هذا ما ظهر بالاستقراء العام وتتبع تعليقات فقهاء المذاهب فيما يحكمون بحرمة أكله أنه يحرم أقل الشيء مهما كان نوعه لأحد الأسباب الآتية<sup>(١)</sup> نذكرها على سبيل الإيجاز لتعم الفائدة:

**السبب الأول: الأشياء السامة** سواء أكانت حيوانية أو نباتية إذا بلغ قدرها الحد الذي يضر الإنسان أو يؤثر فيه، والضابط في ذلك هو أقوال الأطباء والمجربين ولا فرق في حصول الضرر كونه بدنياً أو عقلياً.

#### **السبب الثاني:**

**الإسكار أو التخدير أو الترفيد** فيحرم المسكر أو المخدر (من غير ضرورة) أو المرقد وإذا كان من حيوان كاللبن المخيض أو من غيره (كالخمر، والبنج، والأفيون)

#### **السبب الثالث:**

**النجاسة كالدّم**، فيحرم النجس والمنتجس كلية ما خالطه نجاسة مما لا يعفي عنه

#### **السبب الرابع:**

**الاستقذار** عند ذوي الطباع السليمة، وسواء أكان الاستقذار لعارض، أم لغير عارض كالبصاق والمخاط والعرق والمني، أو كاللحم إذا أتنن ووصل إتنانه إلى حد الضرر.

**\*\* فالحاصل من هذا كله أن تحريم المطعوم والمشروب مرجعه نهى الشارع الحكيم، والأثر المترتب على مجاوزة نهيه من ضرر يلحق بدين المكلف أو بدنه، وأن الأصل في المضار التحريم والمنع، فكل طيب من مطعم أو مشرب ثبت نفعه وخلو ضرره، ولم يرد نص بتحريمه فهو مباح، وكل ما كان عكس ذلك فهو خبيث محرّم، والضابط في ذلك ما نصت عليه الآية الكريمة: "يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ"<sup>(٢)</sup>، وهي المعلومة في الشريعة والتي تستطيها النفوس الكريمة، ولا ضرر فيها على المسلم في الدنيا ولا في**

(١) بتصرف: الموسوعة الفقهية الكويتية ص ٥ / ص ١٢٤ وما بعدها صادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإصلاحية،

الكويت/ الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت.

(٢) المائدة من الآية: ٤.

الأخرة، وذلك عكس الخبائث التي أرشدت الشريعة السمحة إلى منعها لما فيها من ضرر على المسلم في دينه أو بدنه أو كليهما معاً، واستتباعاً لذلك ضبط أهل الفقه التحريم بكل ما يضر البدن كالتراب والترياق، أو بالاستقذار كالمخاط والبصاق<sup>(١)</sup> ومن باب أولى الأشد ضرراً أو استقذاراً؛ استناداً إلى قاعدة: "الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم"<sup>(٢)</sup>

والمرجع في ذلك كله لا إلى الذوق العربي - لا سيما - بعد تقدم الدراسات العلمية وتطور تقنياتها في جميع التخصصات.... هذا بوجه عام.

- وأما بالنسبة لموضوع هذه الدراسة<sup>(٣)</sup> في خصوص هذه المسألة من حيث إنها ذات مرحلتين إحداهما مرحلة الاستزراع، والثانية: الأثر المترتب على استطعام هذه اللحوم بوصفها مادة غذائية إذا ثبتت إباحتها، فيثار أمام الدراسة تساؤلان مهمان:

- الأول: ما مرجع الحل والحرمة في مرحلة الاستزراع؟

- الثاني: هل لهذه اللحوم أضرار على المدى البعيد قد تظهر على مستطعميها؟

- وللإجابة عن التساؤل الأول فإن استزراع الخلية ومراعاة نموها إذا ما تم سحبها من عضلات الحيوان المراد استزراع لحمه، وتغذيتها على مصلي غني باحتياجات نموها - بالآلية التي ستفصلها الدراسة في موضعها - فهذا مرجعه مجال الطب البيطري.

- وأما التساؤل الثاني فجوابه: إذا ما انتقل التعامل مع اللحوم المخبرية بوصفها مادة غذائية من حيث ضرره على الإنسان ومدى تأثير هذا الضرر على جسده إما بالتسمم لفساد الخلية؛ لأنها في الأصل ميتة باعتبارها مأخوذة من حيوان حي، أو نمت بمستقذر أو نجس وهو الدم مما يضر

(١) الفروق للقرافي ١/ ٢٢٠، ط: معالم الكتب (د.ت.) / الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي

٦/ ٦٥، ط: دار الكتب المصرية الثانية ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي ٣/ ١٦٥، ن: دار الكتب العلمية - بيروت (د.ت.).

ضمن تعليقات حضرة فضيلة أحد الأستاذين الجليلين محكمي البحث للنشر. (٣)

ببذن الإنسان وأعضائه، فهذا مرجعه مجال الطب البشري والدراسات المعملية لدفع الضرر وعلاج التسمم.

\*\*\*وبناء على ما سبق يمكن القول بأن ضابط الحكم على ما يأتي من مسائل هو النفع والضرر في كل ما لم يرد نص بحله أو حرمة و مرجع ذلك كله المجالات العلمية المتخصصة بتقنياتها المتطورة التي يُكشف بها كل ما يتعلق بالمطعم والمشروب وما فيهما من نفعٍ أو ضررٍ وتحديد ذلك تحديداً دقيقاً، وسبحان الذي علم الإنسان ما لم يعلم.....

## فصل:

**الثلجوم المخبرية في ميزان الشريعة الإسلامية**  
**المبحث الأول: التصور العلمي للثلجوم المخبرية**  
**المطلب الأول: ماهية الثلجوم المخبرية والمصطلحات ذات الصلة:**  
**الفرع الأول: تعريف الثلجوم المخبرية:**

اللَّحْمُ معروف، ويقال في اللغة: (اللَّحْم) من جسم الحَيَوَانِ وَالطَّيْرِ الجُزءِ العَضَلِي الرخو بَيْنَ الجُلْدِ والعَظْمِ وَيُقَالُ أَكَلَ لَحْمَ فُلَانٍ اغْتَابَهُ وَأَصْلُهُ مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي التَّنْزِيلِ العَزِيزِ: "أَيُّجِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا"<sup>(١)</sup> ولحم كل شيءٍ لَبَّه (ج) اللحم وَلَحُومٌ<sup>(٢)</sup>، والمخبري أي المعد أو المصنع في المختبر.

**المختبر في اللغة: هو المكان الذي تجرى فيه التجارب العلمية<sup>(٣)</sup>**

**واصطلاحاً:** المُخْتَبَرُ (الجمع: مَخْتَبَرَات) أو المَخْبَرُ (الجمع: مَخَابِر) أو المَعْمَلُ (الجمع: مَعَامِل) هو منشأة تخوّل إمكانية إجراء التجارب العلمية والاختبارات والقياسات تحت ظروف معيارية يمكن التحكم بها<sup>(٤)</sup>، والمختبر في العموم هو مكان به عدد من العلماء أو الباحثين المتخصصين كل منهم له دور خاص به فمختبر الكيمياء مثلاً به متخصص في فصل العينات عن الشوائب ولا يعني هذا أن المتخصص لا يعلم كيف يكشف عن الخصائص البلورية للمادة ولكن كل واحد منهم أمهر من الآخر في مجاله<sup>(٥)</sup>.

(١) الحجرات من الآية: ١٢ .

(٢) القاموس المحيط للفيروز آبادي ١/١١٥٧، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م / المعجم الوسيط (٢/ ٨١٩) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة (٣) المعجم الوسيط (١/ ٢١٥).

(٤) معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي - نسخة محفوظة على موقع واي باك مشين ١٧ يناير ٢٠١٥.

(5) <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AE>

## الفرع الثاني المصطلحات ذات الصلة

\*هناك عدة مصطلحات علمية وثيقة الصلة بمصطلح اللغوم المخبرية تشتمل عليها عملية إنتاجها في المختبر لا بد من ذكرها حتى تكتمل الفائدة بيانها كالاتي:

(١) الخِزعة: (أو التشخيص النسيجي):<sup>(١)</sup>

لفظ الخِزعة يرجع إلى أصول إغريقية مأخوذ من كلمتي "الحياة" و"النظر"<sup>(٢)</sup>

وهي بالنسبة للإنسان اختبار طبي يجريه جراح أو طبيب أشعة تدخلّي أو طبيب قلب تدخلّي بأخذ عينة من الخلايا أو الأنسجة في جسم الإنسان لفحصها، والتحقق من وجود مرض أو علة، وذلك بفحص الأنسجة تحت المجهر.

وبشكل عام سواء أخذت الخِزعة من الإنسان أو الحيوان فهي إجراء طبي لإزالة جزء حي من النسيج أو عينة من الخلايا من الجسم من أجل تحليلها في المختبر ....

(٢) الخلايا الجذعية:<sup>(٣)</sup>

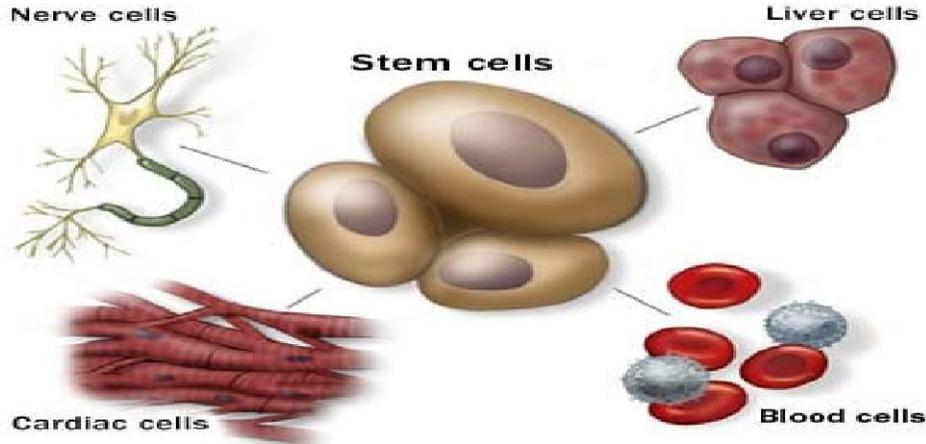
هي المواد الخام للجسم، والخلايا التي يتولد منها جميع الخلايا الأخرى التي تؤدي الوظائف المتخصصة، بحيث تنقسم هذه الخلايا في ظل ظروف معينة في الجسم أو المختبر لتكوّن مزيداً من الخلايا تسمى الخلايا الوليدة، وهذه الأخيرة إما أن تصبح خلايا جذعية جديدة أو خلايا متخصصة (متميزة) ذات وظيفة أكثر تخصصاً مثل: خلايا الدم أو خلايا الدماغ أو خلايا عضلة القلب أو الخلايا العظمية، ولا يتمتع غيرها من خلايا الجسم بهذه القدرة الطبيعية على توليد أنواع جديدة من الخلايا.

(١) معجم الملاح في مصطلحات علم الحشرات لنزار مصطفى الملاح ص ١٢٠ - جامعة الموصل.

(١١٨٩٢٩٠٢٩٩: QUD)

(٢) "Biopsy" معجم المعاني الجامع نسخة محفوظة على موقع واي باك مشين ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦

(3) What is astem cell?:WWW.yourgnome.org,'Rtrieved3-6-2018Edited



© Mayo Foundation for Medical Education and Research. All rights reserved.

### صورة لأشكال الخلايا الجذعية

#### مصادر الخلايا الجذعية: (١)

#### للخلايا الجذعية مصادر متعددة منها :

١- **الخلايا الجذعية الجنينية:** وهي الخلايا التي تأتي من الأجنة التي تتراوح أعمارها بين ثلاثة أو (FETUS) أو بعد إتمام ثمانية أسابيع (embryo) خمس إلى ثمانية أسابيع ( مضغة..

ويطلق على الجنين في هذه المرحلة الكيسة الأريمية، ويحتوي جسمه على ١٥٠ خلية تقريباً.

٢- **الخلايا الجذعية البالغة:** ويوجد هذا النوع من الخلايا بأعداد قليلة في أغلب أنسجة البالغين، مثل: نخاع العظم أو الدهون، وتتميز الخلايا من هذا النوع بقدرة محدودة على تكوين خلايا الجسم المختلفة مقارنة بالخلايا الجنينية.

**وبناء على ذلك** فإن أحد مصادر الخلايا الجذعية هو الأجنة المتراوح عمرها ما بين ثلاثة أو خمسة إلى ثمانية أسابيع وهي في هذه المرحلة مضغة، والجنين في هذه المرحلة له حكم فقهي يتبين في حينه عند عرض المسألة الفقهية الخاصة بالجنين.

(1) [mayoclinic.org/ar/test-procedures/bone-marrow-transplant/in-depth/stem-cells/art-20048117](https://www.mayoclinic.org/ar/test-procedures/bone-marrow-transplant/in-depth/stem-cells/art-20048117).



## \* كيفية الحصول على مصل الدم:

وذلك بوضع عينة الدم في أنابيب لا تحتوي على مادة مانعة للتجلط، ثم يوضع في جهاز الطرد (centrifuge) المركزي عند سرعة تصل إلى (٣٥٠٠لفة/الدقيقة) لمدة خمس دقائق، ويكون الجزء العلوي هو السيرم (مصل الدم).<sup>(١)</sup>

## \* مصل جنين البقر (FBS):

هو مصل الدم المأخوذ من أجنة البقر المتراوح عمرها ما بين (٣ أو ٥ أو ٨) أسابيع، وهو الجزء السائل من الدم المتخثر من عجول الجنين والخلايا المستنفذة والفيرونيجين وعوامل التخثر. والسبب في استخدام مصل البقر الجنيني بالتحديد؛ أنه يستخدم على نطاق واسع لقدرته على دعم النمو في المختبر وتوسيع خطوط الخلايا الجذعية غير المتمايزة، ويعتبر كذلك هو مكمل النمو الأكثر استخداماً لزراعة الخلايا؛ فهو يدعم بشكل فعال بناء ونمو العديد من سلالات الخلايا. بالإضافة إلى ذلك يستخدم مصل جنين البقر كمكمل وسائط إضافية لتغذية الخلايا؛ بسبب التركيز العالي من عوامل تعزيز النمو الجنيني، حيث يعد المصل أكثر محفزات النمو فعالية مقارنة بالأمصال الحيوانية الأخرى المتوفرة لمعظم أنظمة الزراعة الخلوية، كما يحتوي على مجموعة كبيرة من العوامل الغذائية والجزيئية الأساسية لنمو الخلايا الصغيرة مثل: الأحماض الأمينية والسكريات والدهون والهرمونات.<sup>(٢)</sup>

## ٥) الخلايا الساتلية:

هي الخلايا الجذعية الأولية في العضلات الهيكلية البالغة، وتعد مسئولة عن نمو العضلات وتضخمها وتجديدها.<sup>(٣)</sup>

(١) معلومة استقتها الدراسة في لقاءٍ مباشر مع فضيلة الأستاذ الدكتور خالد شوقي رئيس بحوث بقسم صحة وسلامة الأغذية بمعهد بحوث الصحة الحيوانية - مركز البحوث الزراعية - مصر، بتاريخ ١٢/٦/٢٠٢٢م.

(٢) <https://reports-industry.com.wwwmordorintelligence> مصل الأبقار الجنينية تحليل

السوق، الحجم والنمو ٢-٧-٢٠٢٢

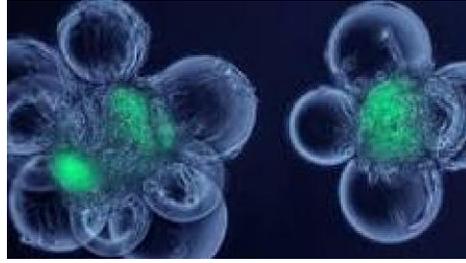
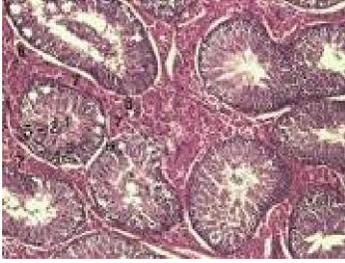
(٣) <https://com.popsciArabia> موقع مجلة - الطب - الخلايا الساتلية



صورة للخلايا الساتلية

## ٦) الأرومة العضلية:

هي نوع من الخلايا السلفية الجينية القادرة على إنشاء خلايا عضلية وإصلاح التالف منها.<sup>(١)</sup>



صورة للأرومة العضلية

والخلاصة وبعد جمع التصورات التي يمكن أن نستخلص منها تعريفاً للحوم المخبرية يمكن إجمال القول فيها بأن فكرتها هي تصنيع منتجات اللحم من خلال تقنية تسمى (هندسة الأنسجة) في المختبر، وهو منتج حيواني ولكنه ليس من الحيوان، أو هو إنتاج لحوم حيوانات بدون حيوانات، حيث تؤخذ الخلية البدائية الجذعية دون تأثر وألم على الحيوان غالباً من منطقة الرقبة وتوضع في بيئة مخبرية ملائمة لتبدأ في النمو والتكاثر بشكلٍ مستقلٍ عن الحيوان، وفكرتها الرئيسة هي تشجيع الخلايا العضلية على النمو لتصبح غذاءً آمناً، أي أن إنتاج اللحوم بطريقة عملية تختلف تماماً عن المزارع التقليدية، فتصبح هذه العملية فعالة بقدر كافٍ لتوفير الطلب العالمي المتزايد على اللحوم، وكل ذلك يحدث دون تلاعب في الجينات ودون الحاجة إلى التدخل في التسلسل الجيني للخلايا.

(١) <https://www.marefa.org> أرومة عضلية

من كل ما سبق يتبين أن اللحوم المخبرية هي: "اللحم الناتج من زراعة الخلايا الحيوانية في المختبر بدلاً من اللحم الحيواني ولا يمكن تفرقة عنه ويحاكيه في كل صفات شكله وملمسه ومذاقه ورائحته عن طريق زرع خلايا جذعية ذاتية التجدد مأخوذة بإبرة دقيقة من عضلات حيوان حي وتغذيتها على مصلي غني باحتياجات نموها فتتكاثر وتتضاعف أعدادها ويتم نسجها على هياكل بالغة الدقة لتحاكي شكل الألياف العضلية للحم الحيواني".

\*\*\*\*\*

### المطلب الثاني:

#### نبذة تاريخية عن اللحوم المخبرية:

يعد تناول اللحوم أمراً مهماً وجزءاً طبيعياً من الحياة اليومية بالنسبة للكثير من الناس ولكن تبرز بعض المشكلات الجدية إن تمعنا أكثر في مصادر هذه اللحوم.

تنتج اللحوم المستنبطة باستخدام العديد من تقنيات هندسة الأنسجة المماثلة، والمستخدمه تقليدياً في الطب التجديدي، وقد انتشر مفهوم اللحم المستنبت بواسطة الاحتمال النظري المتمثل في زراعة اللحوم في بيئة مخبرية، وقد كان هذا سبباً في أسر مخيلة عامة الناس لفترة طويلة، فقد قال ونستون تشرشل في عام ١٩٣١ «سنهرب من عبث تربية دجاجة كاملة من أجل أكل الصدر أو الجناح، من خلال زراعة هذه الأجزاء بشكل منفصل باستخدام وسيط مناسب»

وقد أجريت الزراعة في المختبر للألياف العضلية منذ عام ١٩٧١ بواسطة راسيل روس، وجاء ملخص هذه الدراسة كالآتي: "نمت العضلات الملساء المستمدة من الأوساط الداخلية والبطانية من أبهر خنزير غيني غير ناضج لمدة تصل إلى ٨ أسابيع في عملية زرع الخلية، حافظت الخلايا على شكل العضلات الملساء في جميع مراحل نموها خلال عملية الزرع بعد أن نمت إلى درجة الالتقاء، نمت في طبقات متداخلة متعددة بحلول الأسبوع الرابع من الزراعة، ظهرت الألياف المجهرية (١١٠ إيه) داخل الفراغات بين طبقات الخلايا، وظهرت مواد تشبه الغشاء القاعدي بجوار الخلايا، وأظهر تحليل الألياف المجهرية أن لديها تركيبة من الأحماض الأمينية تشبه تلك الموجودة في بروتين الألياف الدقيقة من الألياف المرنة السليمة، وتُظهر هذه التحقيقات مقترنة بملاحظات التصوير التلقائي الإشعاعي لقدرة العضلات

الملساء للماعز على تخليق البروتينات غير الخلوية وإفرازها، هذا يثبت أن الخلية عبارة عن خلية اصطناعية من النسيج الضام"<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٩٨ "تقدم جون إف فين من الولايات المتحدة بطلب للحصول على براءة اختراع

وحصل عليها لاحقاً: الولايات المتحدة ٦,٨٣٥,٣٩٠ بي (١)، لإنتاج اللحوم المصنعة من الأنسجة للاستهلاك البشري، حيث تُزرع الخلايا العضلية والدهنية بطريقة متكاملة لإنتاج منتجات غذائية مثل: لحوم الأبقار والدواجن والأسماك"<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ٢٠٠١ "أعلن طبيب الأمراض الجلدية فيست ويسترهوف من جامعة أمستردام، والطبيب ويليم فان إيلين، ورجل الأعمال ويليم فان كوتين أنهم قدموا طلباً للحصول على براءة اختراع عالمية حول عملية إنتاج اللحوم المصنعة في هذه العملية، فوضعت مصفوفة من الكولاجين مع خلايا العضلات، والتي تُعمر بعد ذلك في محلول مغذٍ يحث على الانقسام فدرس العلماء في أمستردام بيئة التصنيع، بينما درست جامعة أوترخت تكاثر خلايا العضلات، وبحثتها جامعة آيندهوفن للتكنولوجيا في المفاعلات الحيوية"<sup>(٣)</sup>.

وقد أجرت وكالة ناسا الفضائية تجارب منذ عام ٢٠٠١، وهي تنتج في الأصل اللحوم المخبرية من خلايا الديك الرومي، وتسمح تقنية إنتاج اللحوم في الفضاء لرواده على المدى البعيد بزراعة اللحوم دون التضحية بمساحة التخزين أثناء السفر"<sup>(٤)</sup>.

(1) . *Fifty Years Hence*, The Strand Magazine (December 1931)

(2) Thomas, Frey (٣٠ مايو ٢٠١٩). "Meats Cultured the of Future The". *Speaker Futurist*. ٢٠٤٠ in Industry م في ٢٠١٩-٠٦-٠١. اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٩-٢٠-١١.

(3) Frederik; Willem Jan van Kooten & Wiete Westerhof, "Industrial scale production of meat from in vitro cell cultur

(4) Paul.hapiroS (٤) "Way the on Is Meat Grown-Lab". *American Scientific*. Network Blog. ٢٠٢٠-٠١-٢٥. اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٩-١١-٢٠.

وفي عام ٢٠٠٢ تمكن اتحاد بحوث العلوم البيولوجية التطبيقية التابع لشركة إن إس آر/ تورو من زراعة منتج يشبه فيليه السمك من خلايا سمكة ذهبية.

وفي عام ٢٠٠٣، عرض أورو كاتس وأيونات زور من مشروع تشكيل وتصنيع الأنسجة ومدرسة طب هارفارد في نانت «شريحة لحم» بعرض بضعة سنتيمترات، نمت من خلايا جذعية لضفدع، وطُهِيت وأُكِلت حينها.

وظهر أول مقال في مجلة خاضعة لمراجعة الأقران حول موضوع اللحوم المزروعة في المختبر في عدد ٢٠٠٥ من هندسة الأنسجة.

وفي عام ٢٠٠٨ قدمت منظمة بيتا جائزة قدرها مليون دولاراً لأول شركة تقدم لحوم الدجاج التي تُزرع في المختبر إلى المستهلكين بحلول عام ٢٠١٢، وكان على المتسابق إكمال مهمتين قبل استلام الجائزة: «إنتاج منتج من لحم دجاج مستنبت لا يمكن تمييزه عن الدجاج الحقيقي»، و«إنتاج المنتج بكميات كبيرة كافية لبيع بشكل تنافسي في ١٠ ولايات على الأقل». مُدَّت المسابقة حتى ٤ مارس ٢٠١٤ من عام ٢٠٠٨ عندما أُعلن عن التحدي لأول مرة، حقق الباحثون من جميع أنحاء العالم تقدماً كبيراً في إنتاج اللحوم المزروعة. انتهت المهلة في نهاية المطاف دون وجود فائز، ولكن الدعاية حول الموضوع جلبت اللحوم المستزرعة إلى أعين العلماء.

"لذلك وضعت الحكومة الهولندية ٤ ملايين دولاراً لدعم تجارب اللحوم المستزرعة، فعقدت جمعية اللحوم المخبرية، وهي مجموعة شغلها باحثون دوليون مهتمون بالتكنولوجيا، أول مؤتمر دولي حول إنتاج اللحوم المستزرعة، استضافه معهد بحوث الأغذية في النرويج في أبريل ٢٠٠٨، لمناقشة الإمكانيات التجارية، وأعلنت مجلة تايم عن إنتاج اللحوم المستزرعة لتكون واحدة من ٥٠ فكرة إنجاز لعام ٢٠٠٩، واعتباراً من عام ٢٠١٢، أُعلن ثلاثون مختبراً من جميع أنحاء العالم أنهم يعملون في مجال بحوث اللحوم المستزرعة"<sup>(١)</sup>.

وفي عام ٢٠١٣ "كان مارك بوست (Mark Post) الأستاذ في جامعة ماستريخت أول من عرض دليلاً عن المفهوم الخاص باللحوم المخبرية في المختبر عن طريق إنشاء أول قطعة برجر في المعمل صنعت من أكثر من ٢٠.٠٠٠ خيط رفيع من نسيج العضلات المصنع، وقد كلف هذا البرجر الدكتور بوست أكثر من ٣٠.٠٠٠ دولاراً لصنعه، وأكثر من عامين لإنتاجه، ومنذ ذلك الحين اكتسبت اللحوم المستزرعة اهتمام وسائل الإعلام ومع ذلك بسبب محدودية الأنشطة البحثية المخصصة لم يتم تسويق اللحوم بعد"<sup>(١)</sup>.

"هذا وقد أشار تقرير صادر في يوليو ٢٠١٩ إلى أنه من المتوقع أن ينخفض سعر صنع برجر بلحم مُصنَّع إلى ١٠ دولارات بحلول عام ٢٠٢١، واستثمرت العديد من شركات الأبحاث في السنوات الأخيرة في تطوير اللحوم المصنعة، مثل لحوم «موسا ميت» والأغذية المعالجة بالتكنولوجيا الحيوية، فأنتج أول برجر بلحم مصنع من شركة لحوم موسا في عام ٢٠١٣ وكلفته ٢٨٠,٠٠٠ دولاراً"<sup>(٢)</sup>.

### #أول تجربة علنية:<sup>(٣)</sup>

ظهرت أول تجربة علنية للحم المخبري في ٥ أغسطس ٢٠١٣، حيث طُهي أول برجر مصنع في المختبر في العالم وأُكل في مؤتمر صحفي في لندن، أخذ علماء من جامعة ماستريخت في هولندا، بقيادة البروفيسور مارك بوست، خلايا جذعية من بقرة وزرعوها في شرائح من العضلات قاموا بعد ذلك بدمجها لصنع برجر، طُهي البرجر من قبل الطاهي ريتشارد ماكغوين من مطعم (كوتشز غريت هاوس) في قرية بلبريو كورنوال، وتذوقه كل من الناقدة هاني روتزler الباحثة في مجال الأغذية من أستوديو «فيوتشر فود» وجوش شكونوالد. قالت روتزler: "تمنح قطعة اللحم المستزرعة هذه إحساساً مقنعاً عند مضغها، ولها نكهة مميزة بفضل التحمير، أعلم أنه لا يوجد أي دهون فيها لذا لم أكن أعلم كم هي طرية، لكن طعمها واضح جداً

(1) Growing Meat In The Lab : Scientists Action Plan To Advance Cultured Meat Science

(2) Price of Lab-Grown Meat to Plummet From \$280,000 VegNews.com . Archived from the original on 2019-12-02. Retrieved 2019

(٣) [https://ar.wikipedia.org/wiki/note\\_cite\\_١٣-لحم\\_مصنع](https://ar.wikipedia.org/wiki/note_cite_١٣-لحم_مصنع)

وقريب من اللحوم، وهي ليست طرية تمامًا كاللحوم الحقيقية، لكن التماسك مثالي، وهذا يعد لحمًا بالنسبة لي... إنه بالفعل شيء يستحق الأكل، وأرى أن المظهر مشابه تمامًا للحم".  
وأضافت روتزلر: "أنه حتى في تجربة معماة، كانت لتظن أن المنتج من اللحوم وليس من الصويا زُرعت الأنسجة من أجل عرض جماهيري عملي في لندن في مايو ٢٠١٣، باستخدام نحو ٢٠,٠٠٠ شريحة رقيقة من نسيج العضلات المصنع. مُوّل نحو ٢٥٠,٠٠٠ يورو من متبرع مجهول كُشف عنه لاحقًا بأنه سيرجي برين". وقال بوست: "ليس هناك سبب لعدم إمكانية أن يكون اللحم أرخص... إن كان بإمكاننا خفض عدد القطيع العالمي بمقدار مليون ضعف، فسأكون سعيداً"<sup>(١)</sup>

في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩، طرحت بعض فروع ماكدونالدز في كندا وجبة تتضمن شطيرة من البرجر النباتي من منتجات شركة بيوند ميت الأمريكية، والتي تستخدم اللحم المستزرع بديلاً للحم البقري، وتتضمن الوجبة الجديدة شطيرة من اللحم المستزرع الخالي من الألوان الصناعية والنكهات والمواد الحافظة حسب ما قالته الشركة، بسعر ٦.٤٩ دولار كندي، بالإضافة للضريبة، ويباع في ٢٦ مطعمًا بجنوب غرب أونتاريو.

وفي ١٩ سبتمبر عام ٢٠٢٠ بدأ مطعم في سنغافورة في سابقة هي الأولى من نوعها في العالم، تقدم لحوماً اصطناعية أنتجت مخبرياً، وذلك بتوجيه دعوة لمراهقين تراوحت أعمارهم بين الرابعة عشرة والثامنة عشرة خصيصاً بسبب اهتمامهم بتحسين وضع كوكب الأرض.<sup>(٢)</sup>

\* "هذا وقد كشفت شركة إيت جاست المنتجة لهذا النوع من اللحوم في مطلع ديسمبر من العام نفسه، أن وكالة الأمن الغذائي في سنغافورة أجازت لها بيع قطع لحم الدجاج التي تصنعها مخبرياً من خلايا حيوانية، والتي أشارت إلى أن الاستهلاك العالمي للحوم يتوقع أن يرتفع بنسبة

(١) Henry, Fountain (١٢ مايو ٢٠١٣). "Burger ٣٢٥,٠٠٠ \$ a Building". *New York Times*.

*Times York*. ٢٠٢٠-٠٢-١٢. اطلع عليه بتاريخ

(٢) اللحوم المزروعة سلاح العالم لمكافحة الجوع [threads/info/uddefense](https://www.threads.info/uddefense) /١٥٩٠٢.



١ - اختيار الخلايا المناسبة (أو الخلايا البادئة) من الحيوان -الخلايا العضلية في هذه الحالة - وزرعها في بيئة مغذية لتنميتها.

٢ - تنميتها بكمية كبيرة في بيئة تحاكي بيئة جسم الحيوان.

٣ - تحفيز الخلايا البادئة بواسطة مواد كيميائية خاصة لدفعها للتحويل إلى عضلات بنوية.

### فأما المرحلة الأولى: الخلايا البادئة:

وهي مرحلة جمع الخلايا ذات معدل التكاثر السريع ومن أمثلة هذه الخلايا: الخلايا الجذعية الجنينية، والخلايا الجذعية البالغة، والخلايا الساتلية أو الأرومة العضلية: "والخلايا الجذعية هي الأكثر تكاثراً لكنها لم تأخذ بعد دورها في التطور إلى نوع معين من الخلايا، الأمر الذي يجعل هناك تحدياً في تقسيم الخلايا وتوجيهها إلى النمو بطريقة معينة . فالخلايا العضلية كاملة النمو تعتبر في هذا الإطار هي الخلايا المثالية؛ لأنها أنهت فعلياً تطورها بوصفها خلايا عضلية، إلا أنها تتكاثر بصعوبة".

وهناك خلايا أخرى مثل: خلايا الأرومة العضلية والتي عادة ما تستخدم أثناء عملية التكاثر بمعدل مقبول، إلا أنها تتميز بدرجة كبيرة عن أنواع الخلايا الأخرى.<sup>(١)</sup>

### والمرحلة الثانية: وسط النمو:

تعد مرحلة وسط النمو من المراحل بالغة الأهمية في إنتاج اللحوم المخبرية، حيث يتم معالجة الخلايا بإضافة البروتين الذي يعزز نمو الأنسجة، ثم يتم وضعها في وسط الاستنبات، في مفاعلات حيوية، والتي بدورها تقوم بإمداد الخلايا بما تحتاجه من الطاقة.<sup>(٢)</sup>

### والمرحلة الثالثة: السقالة:

لاستنبات لحم ثلاثي الأبعاد أكد الدكتور: خالد شوقي -عضو المركز القومي للبحوث الحيوانية- في لقاء مباشر معه على: "أن عملية التصنيع تحتاج إلى جيلتين يعمل على تشابك الخلايا الدهنية مع الخلايا العضلية، وهذا ما أكدته البحوث الأجنبية، حيث توضع

(١) / org.Marefa2\_note\_Cite٥٦- لحم مستنبت

(2) "Cultured Meat" Future Food.2016 Retrieved March 24.2017

الخلايا المستنبته على شيء يسمى "السقالة" وهي عبارة عن خيوط جيلاتينية تنمو حولها الخلايا العضلية للحوم المخبرية، وهذه السقالة المثالية تكون قابلة للأكل، ومن ثم ليس هناك حاجة لنقلها أو تحريكها بشكل دوري لتمديد العضلات النامية، وبالتالي محاكاة جسم الحيوان أثناء التطور الطبيعي".

ولتوضيح الأمر أكثر فإن المقصود بها تلك الأنسجة التي تظهر عند تمزيق اللحم والدجاج، ولكن تلك الألياف العضلية لا يمكن تقليدها مخبرياً بسهولة؛ ذلك لأن الخلايا لا يمكن أن تنمو بطبق مخبري وحدها بل تحتاج إلى شيء لتمسك عليه أثناء نموها؛ لذلك تركز تفكير الباحثين في إيجاد شيء عليه أن ينمو مع هذه الخلايا الجذعية أو الخلايا العضلية، وفي الوقت نفسه يكون صالحاً للأكل ورخيص الثمن حتى يمكن إنتاجه مخبرياً؛ فخرجوا بشيء يسمى جيلاتين هذا الجيلاتين قاموا بتشكيله بطريقة الألياف من خلال تقنية جديدة أنشئوها تشبه إلى حد ما تقنية ما يسمى بحلوي غزل البنات المعروفة في الأسواق، والمنتج النهائي لهذا الجيلاتين كان فعلياً قريباً جداً من المنتج الطبيعي إلا أنه أقل في عدد الألياف الموجودة في اللحم الطبيعي.

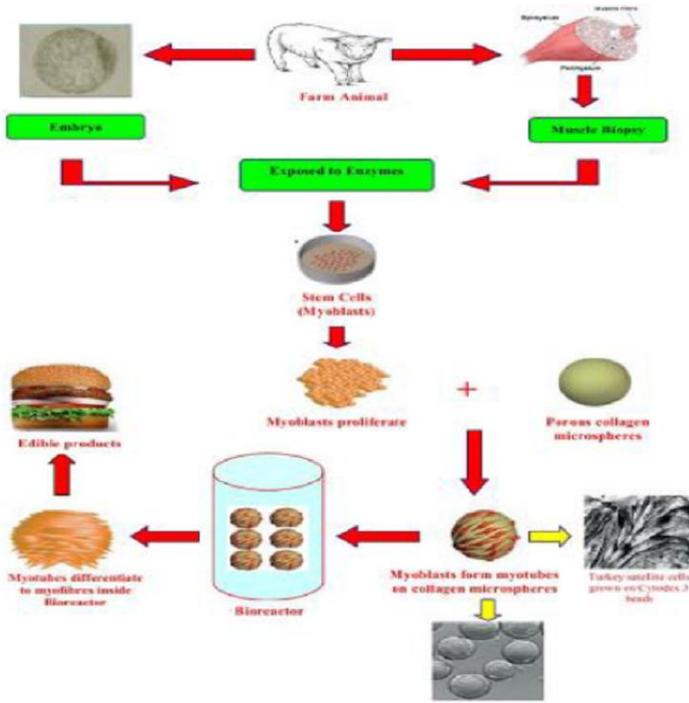
وبمجرد بدء هذه العملية، من المفترض نظرياً أن تستمر عملية استزراع اللحوم بدون طرح خلايا جديدة من العُضَيَّة الحية.<sup>(١)</sup> وفي الظروف الطبيعية تستغرق عملية استزراع اللحوم المخبرية شهرين للحصول على خمسين ألف طن من اللحوم من عشرة خلايا عضلية.<sup>(٢)</sup>

وإذا كانت هذه هي مراحل استزراع اللحوم المخبرية بحسب ما ورد في الدراسات المتخصصة، فإن الحكم الشرعي لها سيعتمد على عمل هاتيك المراحل وما فيها بداً بأخذ الخزعة من الحيوان الحي، ومروراً بحكم أخذها من الجنين المذكى بذكاة أمه، وانتهاءً بتغذيتها بمصل الدم، حتى نصل في النهاية إلى تكييف فقهي سليم مبني على مقدمات صحيحة

(1) Oraizel, Robin (2005-12-11) "invrto Meat" The New York Times Retrieved (2009-08-

(2) Artificial Meat Grown In A Lab Could Become Areality This Year Aat Daily Meal.Co.Uk

لهذا النوع من الطعام الذي يتوقع طرحه في الأسواق مع التطور الطبيعي للحياة الإنسانية على ظهر الكوكب الأرضي، أو في الفضاء لرواده وفي الجميع مسلمون يجب أن يحتاطوا لمأكلهم ومشربهم بأن يكون طيباً مصداقاً لقوله تعالى: " وَيَجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ"<sup>(١)</sup> وواجبنا نحوهم هو التكيف الفقهي لكل ما يستجد ببيان حكمه من إباحة أو تحريم، وهذا ما سيتضح بيانه في الجزء الشرعي الآتي بيانه من الدراسة.



صورة توضح آلية عمل اللحوم في المختبر<sup>(٢)</sup>

(١) الأعراف من الآية: ١٥٧

(٢) ضمن مرفقات الملف الذي أعده الأستاذ الدكتور السيد بكري - وكيل كلية العلوم للبنين بالقاهرة - جامعة الأزهر - في شأن اللحوم المخبرية.

## المطلب الرابع

## البعد الاقتصادي لإنتاج اللحوم في المختبر والمعوقات التي تواجه هذه الصناعة

اللحوم المستنبته أحد بدائل البروتين التي قد تساعد في قضايا الأمن الغذائي و المخاوف المتعلقة بالتغير المناخي المصاحب لطرق إنتاج اللحوم الحالية؛ فيسمى الجيل الأول من الإلكترونيات الجيل التماثلي، ويسمى الجيل الثاني منها الجيل الرقمي "الديجيتال" وفي عالم الغذاء تعد اللحوم المستزرعة مخبرياً الجيل الثاني (Food0 ٢). من جيل اللحوم.

والمتمامل لطبيعة الجيل الأول من تلك الصناعات سيجد أنها كانت ذات كلفة باهظة مما جعل دواعي الجيل الثاني لها اقتصادية، وليس ذلك علي مستوى الصناعات فقط، بل علي مستوي أشكال المهن والوظائف التي كانت اليد البشرية العاملة هي القوة الفاعلة فيها، وبالنسبة للجيل الثاني من اللحوم، فقد بدأ بتصور ارتبط في مخيلة الناس بالنظرية الاقتصادية.

وفي عالم الفضاء قد انتهت "وكالة ناسا" إلى اعتماد تقنية إنتاج اللحوم المصطنعة في الفضاء علي الأمد البعيد بزراعة اللحوم دون التضحية بمساحة التخزين أثناء السفر؛ مما أدى بها إلى العكوف منذ عام ٢٠٠١ م على إجراء تجارب و أبحاث حول تقنية زراعة اللحوم مخبرياً.<sup>(١)</sup>

وبالنظر إلى الفرق الإقتصادي في الطرق التقليدية لإنتاج اللحوم وطريقة زراعتها مخبرياً سنجد أنها ذات بون شاسع؛ حيث إن الطرق التقليدية كانت تستغرق الكثير من الجهد والموال واستهلاك الموارد في سبيل تربية الحيوانات وإطعامها والاعتناء بها، عدا ما يخلفه استهلاكها من أمراض على البشر بسبب المواد العضوية والكيميائية التي تستخدم عادة في عملية تسمينها، واستدعاء نموها بشكل سريع نتيجة لزيادة الطلب اليومي عليها والحاجة لتغطية متطلبات السوق، بينما اللحوم المستنبته تعمل علي تقليل الاحتكاك بالبيئة الحيوانية الذي قد يتسبب في زيادة مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية بسبب استخدام الأدوية بعشوائية وانتشار الأمراض ذات الأصل الحيواني، بالإضافة إلى استهلاك الأراضي الزراعية في زراعة احتياجات تلك

(١) Scientific . "Way the on Is Meat Grown-Lab" . Paul، hapiroS

Network Blog American . ٢٠٢٠-٠١-٢٥ . اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٩-١١-٢٠ .

الماشية بدلاً من استغلالها في زراعة محاصيل ذات فوائد مباشرة للناس؛ بينما تعمل اللحوم المخبرية على تخفيض الاستهلاك الكبير للمياه في عملية إنتاج اللحوم التقليدية، حيث إن إنتاج كيلوجرام واحد من شريحة لحم البقر يستهلك ١٥٠٠ لترًا من المياه، فالطرق التقليدية لإنتاج اللحوم تستنزف تقريباً:

\* ٧٠٪ من الاستهلاك العالمي للمياه.

\* ٣٨٪ من استخدام الأراضي الصالحة للزراعة.

\* ١٥:٢٤٪ من معدل انبعاث الغازات الدفيئة التي تسهم بشكل ملحوظ في رفع معدل الاحتباس الحراري.

\* وعليه فإن إنتاج اللحوم في المختبر تغلب على تلك الإحصائيات المخيفة وتمنع أيضاً انتشار العدوى المرضية المنقولة عن طريق اللحوم مثل: بكتريا القولون والسالمونيلا واللاتي تمثلان حوالي ٧٦ مليون حالة مرضية، و٥٠٠٠ حالة وفاة سنوية في أمريكا وحدها.<sup>(١)</sup>

فضلاً عن مخلفاتها ومخلفات ما بعد ذبحها والحاجة الدائمة لاستهلاك كميات مهولة من المياه في عمليات التنظيف لتلك المخلفات، أما زراعتها مخبرياً فتكاليفها الاقتصادية ليست شيئاً ذا أهمية يمكن مقارنته بتكاليف الجيل الأول إطلاقاً...

على الرغم من ذلك تبقى مسألة الأعراض الجانبية أو المضاعفات لتقنية زراعة اللحوم وصناعتها مخبرياً هي المسألة الأهم في هذا التوجه الجديد، حيث لا أحد يعلم إلى أي مدى يمكن أن تصل إليه؟ وماذا يمكن أن تخلفه علي البشرية من مضاعفات؟

فقد كان الأمر في بدايته شيئاً لافتاً للانتباه خصوصاً حين يتطرق إلى الجوانب الاقتصادية لكن مضاعفاتها، وما ستخلفه من الانقراض لأشكال المهن والوظائف التي تعتبر يد الإنسان هي

(١) معلومات ضمن الملف الذي أعده الأستاذ الدكتور السيد بكري -وكيل كلية العلوم بنين القاهرة- جامعة الأزهر - في شأن اللحوم المخبرية.

الفاعلة فيها جعلت الكثير يشكون في هذا الأمر، ويتراجعون عما صُور لهم عنها من انطباع اتسم بالإيجابية في بادئ الأمر.

كذلك تشكل اللحوم المستنبته مخبرياً تهديداً محتملاً لكسب العيش عند اعتبارها بديلاً عن لحوم المزارع، كذلك يواجه العلماء والمتخصصون بعض العقبات في محاكاة البيئة التي تصنع فيها العضلات داخل جسم الحيوان والتجهيز البيولوجي في مرحلة الإنتاج على نطاق تجاري، حيث إن تكرار الأنسجة العضلية علي سبيل المثال يتطلب نظاماً معقداً من خلايا متعددة وأوعية دموية متكررة.

ومن العقبات أيضاً إيجاد بديل للمصل الحيواني الذي يعد أساساً في إنتاج تلك اللحوم المخبرية، والمصل الحيواني الأكثر استخداماً في تلك الأبحاث هو مصل جنين البقر، وهو مصل مستخرج من أجنة البقر الحامل المذبوحة وهو فعلياً مكلف الثمن في استخراجهِ وغير متوفر بشكل كبير كما أنه يضر بالثروة الحيوانية أكثر من نظامنا الغذائي الحالي، فقد يسبب في نهاية المطاف انقراض الحيوانات أو إلى انقراض تلك الفصيلة الحيوانية أو علي الأقل إنقاص في العملية التكاثرية لتلك الفصيلة .

ومن العقبات التي تواجه هذا الأمر هو الدهون، فإن الطعم الذي تذوقه للحم الطبيعي لا يكون في الخلية العضلية وإنما في الخلية الدهنية، وإنتاج خلايا دهنية متشابهة مع الخلايا العضلية ليس بالأمر الهين الذي يمكن إنتاجه في المختبرات حتى وإن افترضنا أن تلك العقبات حُلَّت وخرجنا بمنتج شهوي ولذيذ ورخيص الثمن، إلا أن هذا المنتج فعلياً ربما لا يستطيع منافسة اللحوم الطبيعية التي خلقها الله - عز وجل - حيث إن المنافسين قد بدأوا فعلياً بالتحرك تجاه هذا الأمر من خلال الضغط علي الحكومات من خلال إصدار مرسوم تشريعي يمنع من إنتاج تلك اللحوم أو علي الأقل تسميتها بغير مسمي اللحوم، كما أن قبول المستهلكين للمنتج قد يكون أحد المعوقات الكبيرة في وجه هذه الصناعة، فإن نسبة من المستهلكين عالمياً ربما يكونون

على استعداد لتجربة اللحوم المستنبتة، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل كالذوق والسعر، ومعظمهم قد لا يرغبون في ذلك.

هذا بالنسبة إلى المعوقات التي قد تواجه هذه الصناعة والتي بدورها قد تؤثر في البعد الاقتصادي لهذا التوجه والذي قد يعرقل استكمال هذه المسيرة أو يؤخرها قليلاً؛ إلا أنه يعد علي المستوى العملي إنجازاً عظيماً في مجال الاستنساخ العضوي وفهم الخلايا الجذعية أو العضوية للحيوان مما يجعلها مرجعية في المستقبل في مجال الطب التجديدي لإيجاد العلاجات واللقاحات المناسبة للأمراض التي نعجز عن علاجها حالياً....

وبعد معرفة وتحديد ما تشتمل عليه عملية تصنيع أو زراعة اللحوم مخبرياً من خلال ما توصلت إليه الدراسة من معلومات استقتها من مصادر علمية مختصة بهذا الشأن تبين أن الإشكالية التي ستعالجها الدراسة تنحصر في بيان حكم مسألتين حتى تتوصل منهما إلى حكم الثالثة.

**الأولى :** أخذ الخدعة أو الخلية من الحيوان الحي وتتضمن حكم أخذها من الجنين.

**والثانية :** حكم تغذية هذه الخلايا على مصل الدم

وصولاً إلى **الثالثة** وهي حكم اللحوم المخبرية

**\*\*** حيث ينتهي بنا المطاف إلى استنباط حكم اللُّحوم المخبرية عن طريق بناء الحكم علي

ما اشتملت عليه عملية الاستزراع، أو بيان حكم المسائل المتعلقة بمراحل التصنيع والمواد

المستخدمة فيها، وهو ما ستبينه الدراسة في المبحث التالي.

\*\*\*\*\*

## المبحث الثاني: التكليف الفقهي للحوم المخبرية

### توطئة:

سبق للدراسة ذكر أن شركة "Just Eat" الكائنة بسان فرانسيسكو بالولايات المتحدة، والتي تعمل في مجال إنتاج اللحوم في المفاعلات الحيوية، قالت إنها جمعت ٢٦٧ مليون دولار في عام ٢٠٢١، وتستهدف الشركة المستهلكين من متبعي الديانة الإسلامية في الوقت الحالي، حيث أعلنت في أغسطس من العام الماضي عن خطط لبناء منشأة تابعة لها في قطر، ولم تحصل على الموافقة بعد، بسبب انتظار انتهاء مشاورات رجال الدين.

وقد كشف الرئيس التنفيذي لشركة "Just Eat" جوش تيتريك، أنه لا وجود لعنصر الذبح في عملية تصنيع اللحوم معملياً، فهل يعني هذا أنها حرام؟

وفي سنغافورة التي كانت أسرع حكومات العالم في إقرار اللحوم المصنعة في المختبرات، بالسماح لـ "جست إيت" ببيع صدور الدجاج المصنعة داخل أراضيها في ٢٠٢٠، لا يزال العلماء المسلمون لم يصدروا رأيهم النهائي بالسماح أو المنع.

وقال المجلس الديني الإسلامي في سنغافورة: "إن الأطعمة الجديدة مثل هذه، هي مجالات حديثة في الفقه الإسلامي، وتتطلب البحث والتحليل والتفسير الديني المناسب، وأوضح أنه مجال تطور جديد؛ لذا تستمر دراسته بصورة معمقة للوصول لرأي غير مشوب"<sup>(١)</sup>.

ونحن من موقعنا هذا نقول إن الحكم على هذا النوع من اللحوم من الناحية الشرعية لا بد فيه من التأمني ودراسة جميع مراحل الاستزراع التي من خلال بيانها تنكشف الأمور ويصدر الحكم على أساس صحيح. وقد استعرضت الدراسة آلية الاستزراع بجميع مراحلها في المبحث السابق، وانطلاقاً من اعتماد هذه الآلية لدى المتخصصين فيها، إلى جانب توقف الجهات الشرعية المعتبرة عن إصدار حكم تفصيلي لهذه اللحوم؛ سنتناول الدراسة في المبحث التالي بيان الحكم الشرعي لكل مرحلة إنتاجية تمر بها هذه اللحوم في المختبر **متضمنة** الرد على من

(1) <https://alelm.net/91972>

أباحها ولو أخذ أصلها من حيوان حي، كاشفة حكمها لمن توقف؛ وذلك من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالي:

-المطلب الأول: حكم المبان من الحيوان.

-المطلب الثاني: حكم ذكاة الجنين.

-المطلب الثالث: حكم تغذية الخلايا على مصل الدم.

\*\*\*\*\*

### ✽ المطلب الأول:

#### حكم المبان<sup>(١)</sup> من الحيوان:

توطئة: معلوم أن الحياة سبب في طهارة كل حي وقد جاء عن المالكية في النجاسات

قاعدة: "أن كل حي وما رشح منه فهو طاهر"<sup>(٢)</sup>

فكل حي طاهر؛ لأن الموت لما كان سبباً في نجاسة كل ميت، كانت الحياة سبباً في طهارة كل حي، فلعباب الحي وعرقه ورشحه ودمعه طاهر مثله؛ لأنه لم يرد الدليل بالحكم على ذلك بالنجاسة، والأصل في الأشياء الطهارة إلا ما ورد الدليل علي نجاسته .

ولما كان المبان من الحيوان قد يكون قبل ذكاته أو بعدها، وقد يكون أثناءها، وقد يكون متعلقاً بجزء من الحيوان من جلد أو لحم، وكل هذا في الحيوان مأكول اللحم، أما غير مأكول اللحم فالحكم فيه واضح غني عن البيان والتفصيل، وفي الحيوان البري دون البحري؛ لأنه مستثنى بقوله -صلى الله عليه وسلم- في البحر: «هُوَ الظَّهْرُ مَاوُهُ، الْجِلُّ مَيْتَتُهُ»<sup>(٣)</sup>

(١) المبان: أي المقطوع أو المفصول، فبان الشيء لغةً: إذا انفصل فهو بائن، وأبنته: فصلته، واستعمل الفقهاء كلمة إبانة بمعنى الفرقة والفصل في إبانة جزء من الحيوان أو الصيد، وفي إبانة المرأة بالطلاق.. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ١/ ٧٠، ط: المكتبة العلمية - بيروت/ معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعي - حامد صادق قنبي ١/ ٣٨، ط: دار النفائس الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٢) الشرح الكبير للدردير ١/ ٥٠، ط: دار الفكر (د.ت).

(٣) أخرجه مالك في موطأه، باب ما جاء في صيد البحر ٢/ ٤٩٥ / ١٢، ن: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي -صلى الله عليه

- وإذا كان الأمر كذلك وجب تفصيل القول في هذه المسألة في ثلاثة فروع:
- الفرع الأول: حكم المبان من الحيوان قبل ذكاته.
- الفرع الثاني: حكم المبان الذي بقي متعلقًا بجزء من الحيوان قبل ذكاته.
- الفرع الثالث: حكم المبان بعد تذكيتة وقبل موته.

### الفرع الأول:

#### حكم المبان من الحيوان قبل ذكاته

إذا أُبين جزء من حيوان حي مأكول اللحم قبل تذكيتة فقد اتفق الفقهاء<sup>(١)</sup> على أن هذا المبان كميته الحيوان المبان منه في حل الأكل وحرمة، سواء كان المبان منه مما تجب تذكيتة كالحيوان البري، أو لا كالبحري، فالمبان من السمك الحي أو الجراد يحل أكله عند الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ لأن ميتهما تؤكل، غير أن المالكية<sup>(٣)</sup> يقولون في الجراد: إن كانت الإبانة خالية عن نية الذكاة، أو خلت عن التسمية عمدًا، فلا يحل أكل المبان، وإن كانت التسمية مصحوبة بالنية

وسلم - سنن الترمذي، باب ما جاء في صيد البحر ١ / ١٠٠ / ٦٩، ط: مكتبة عيسى الحلبي الثانية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م - مصر.

(١) قال في البدائع: "ما أُبين من الحي... فهو نجس بالإجماع"، وقال في بداية المجتهد: "أنَّ الجَمِيعَ قَدِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ أَنَّهُ مَيْتَةٌ"، وقال في المجموع: "فَرَعٌ مُهِمٌّ قَدْ اشْتَهَرَ فِي أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ وَكُتِبَ لَهُمْ أَنَّ مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ"، وقال في المغني: "وَإِنْ قُطِعَ مِنَ الْحَيَّاتِ شَيْءٌ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَفْرَغَةٌ، فَهُوَ مَيْتَةٌ؛ لِأَنَّ إِبَانَتَهُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالذَّبْحِ، وَلَيْسَ هَذَا بِذَبْحٍ"، وقال في المحلى: "وَمَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَيَّةٌ - أَوْ قَبْلَ تَمَامِ تَذَكِّيَّتِهَا فَإِنَّ عَنْهَا فَهُوَ مَيْتَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ... وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا زَايِلَتِ الْبَهِيمَةَ وَهِيَ حَرَامٌ أَكْلُهَا فَلَا تَقَعُ عَلَيْهَا ذَكَاةٌ كَانَتْ بَعْدَ مُفَارَقَتِهَا لِمَا قُطِعَتْ مِنْهُ"، وقال في السيل الجرار بعد الكلام على أن لخبر "ما قطع من البهيمه وهي حية" طرقاتاً يعضد بعضها بعضاً: "وبمجموعها ينتهض الحديث للاحتجاج ولكن غاية ما فيه أن ذلك البائن من الحي هو ميتة أي محرم أكله"، وقال في الروضة الندية بعد الكلام على خبر "ما قطع من البهيمه وهي حية": "إنه مرسل هذا يدل على تحريم الأكل" .. بدائع الصنائع للكاساني ١ / ٦٣، ط: دار الكتب العلمية الثانية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، بداية المجتهد لابن رشد ١ / ٨٥، ط: دار الحديث القاهرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، المجموع شرح المذهب للنووي ١ / ٢٤٢، ط: دار الفكر د.ت، المغني لابن قدامة ٩ / ٤٠٢، ط: مكتبة القاهرة د.ت، المحلى بالآثار لابن حزم ٦ / ١٣٦، ط: دار الفكر - بيروت د.ت، السيل الجرار المتدقق على حدائق الأزهار للشوكاني ١ / ٢٧، ط: دار ابن حزم الأولى د.ت، الروضة الندية شرح الدرر البهية لأبي الطيب القنوجي ٢ / ١٩٦، ط: دار المعرفة د.ت.

(٢) البدائع ٥ / ٣٦، أسهل المدارك «شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك» للكشناوي ١ / ٤٨، ن: دار الفكر - بيروت، ط: الثانية، المجموع ٩ / ٧٢، المغني ٩ / ٣٩٥.

(٣) بداية المجتهد ٢ / ٢٠٦، الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر ١ / ٤٣٧، ن: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ط: الثانية، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

والتسمية حل أكل المبان إن كان الرأس، وأما إن كان غير ذلك كجناح أو رجل لم يحل، وعلتهم في ذلك: ما تقرر عندهم من أنه لا يلزم من طهارة الحيوان البري الذي لا نفس له سائلة جواز أكله من غير ذكاة، بخلاف حيوان البحر فلا يفتقر إلى ذكاة<sup>(١)</sup>. والمبان من الحيوان البري ذي الدم السائل لا يحل أكله، سواء كان أصله مأكولاً كالأنعام، أو غير مأكول الأصل كالخنزير، فإن ميتتهما لا تؤكل بلا خلاف، فكذا المبان من الحي منهنما.

**\* والدليل على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول:**

[١] من الكتاب: قوله تعالى: "يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ"<sup>(٢)</sup>

- وقوله تعالى: "وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ"<sup>(٣)</sup>

- وقوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ

وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ"<sup>(٤)</sup>

**\* وجه الاستدلال من الآيات:** الآيتان الأوليان دلتا بعمومهما على حل الطيب وحرمة

الخبث، وخصصت الثالثة هذا العموم بذكر أنواع الخبائث، ثم استثنت من المحرمات ما ذكّي منها، والاستثناء من التحريم إباحة؛ لذلك فإن الحيوان البري لا يطيب إلا بخروج الدم المسفوح منه وذلك لا يتحقق إلا بذكاته الشرعية.

**[٢] ومن السنة:**

- ما روى عن أبي واقد الليثي، قال قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يجبّون

أسنمة الإبل، ويقطعون أليات الغنم فقال: «مَا قَطَعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ»<sup>(٥)</sup>

(١) بتصرف: الناج والإكليل للمواق ٤/ ٣٤٣، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٤م، الفواكه الدواني

للفراوي ١/ ٣٨٠.

(٢) المائدة من الآية: ٤

(٣) الأعراف من الآية: ١٥٧

(٤) المائدة من الآية: ٣

(٥) سنن أبي داود ١/ ١١١ / ٢٨٥٨، كتاب: الصيد، باب: في صيد قطع منه قطعة، ن: المكتبة العصرية - صيدا

بيروت، سنن الترمذي ٤/ ٧٤ / ١٤٨٠، كتاب: الأظعمة، باب: ما قطع من الحي فهو ميت. والحديث حسنة

**\*وجه الاستدلال:** دل الحديث على أن أي جزء قطع من البهيمة وهي حية فهو كميتة أصله، فيكون نجساً لا يحل أكله ولا الانتفاع به شرعاً، وهذا عام دل عليه قوله "ما قطع"؛ لأن ما من الألفاظ التي تفيد العموم.

والمراد بالقطع الأخذ منها أو الانتفاع بما أخذ منها وهي حية، سواء قطع بنفسه، أو بقطع قاطع وهذا في لحم البهيمة وأعضائها المتصلة بها، فهو يشمل الدم الذي في العروق والخلايا والأنسجة، وكل ما يحتوي عليه الجسم من تفاصيل.

**# فإن قيل:** بأن المسك في حقيقته بعض دم الغزال يتجمع تحت سرته أو تحت إبطه، ويقطع منه وهو حي، وقد حكم بطهوريته وجواز استخدامه، فكذلك الخزعة (الخلية).

**# يجاب:** بأن المسك قد استخدمه النبي -صلى الله عليه وسلم- وكان في حنوطه حين غُسل، وكان ابن سيرين ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق يرون أن يطيب الميت بالمسك<sup>(١)</sup>.

**ولخبر مسلم:** "وَالْمِسْكُ أَطْيَبُ الطَّيِّبِ"<sup>(٢)</sup> فاستخدامه له (صلى الله عليه وسلم) دليل علي إباحته، ومن ثم الحكم بطهارته فليس بميت ولا نجس وهو مستثنى من الحكم العام<sup>(٣)</sup>، فلا يقاس عليه غيره<sup>(٤)</sup>.

الترمذي، وحسنه جمع من أهل العلم، فهو صالح للاحتجاج به لحسن إسناده، وفي المستدرک علي الصحيحين للحاكم: أنه صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه "المستدرک" ٤/ ١٣٧ / ٧١٥٠، ن: دار الكتب العلمية - بيروت، ط أولى ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.

(١) الإشراف علي مذاهب العلماء لابن المنذر ٢/ ٣٣٧، ط: مكتبة مكة الثقافية الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م - الإمارات المتحدة.

(٢) صحيح مسلم ٤/ ١٧٦٦ / ٢٢٥٢، باب: استعمال المسك، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) " (ومسك) بكسر الميم وسكون السين المهملة وهو دم منعقد ظاهر لاستحالاته إلى صلاح وإن كان جزء حيوان فهو مستثنى من قوله وما أبين من حي وميت لاتصافه بنقيض علة النجاسة وهي الاستقدار وظاهر المصنف طهارته ولو أخذ بعد الموت " شرح الزرقاني على خليل ١/ ٤٩، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م - بيروت.

(٤) بتصرف: أسنى المطالب في شرح روض الطالب لابن زكريا الأنصاري السنيكي ١/ ١١، ن: دار الكتاب الإسلامي (د.ت).

كذلك أيضاً فقد حكم الفقهاء بطهارته؛ لأن أصل النجاسات ما يستقدر، والمسك يُذهب الاستقذار فلم يختلف فيه.<sup>(١)</sup>

وقد أخذ العلماء من هذا الحديث قاعدة فقهية وهي: "ما أبين من حي فهو كميته"<sup>(٢)</sup>

ومعناها: أن ما قطع من الحيوان حال حياته أخذ حكم ميته، فإذا كانت ميته نجسة محرمة كان الجزء المقطوع نجساً محرماً، والعكس بالعكس، أي لو كانت ميته محكوماً بطهارتها وحلها، كان الجزء المقطوع منه طاهراً مباحاً، كالمسك.<sup>(٣)</sup>

وما روي عن ثعلبة الخشني قال "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَطْفَةِ وَالشُّهْبَةِ وَالْمَجْمَةِ، وَعَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ"<sup>(٤)</sup>

وجه الاستدلال: نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الخطفة وهي ما اختطف الذئب من الشاة وهي حية، والنهي يقتضي التحريم، وذلك بناءً على أن ما أبين من حي فهو ميت.<sup>(٥)</sup>

[٣] ومن الإجماع: قال ابن المنذر: "أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على تحريم

أكل ما قطع من الأنعام وهي أحياء"<sup>(٦)</sup>

(١) التنبية على مبادئ التوجيه لابن بشير التنوخي المالكي ١/ ٢٣٥، ط: دار ابن حزم الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

(٢) موسوعة القواعد الفقهية للغزي ٩/ ٢٧، ن" مؤسسة الرسالة-بيروت، ط: الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

(٣) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر لشهاب الدين الحموي ٣/ ٢٣٠، ن: دار الكتب العلمية-بيروت، ط: أولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، موسوعة القواعد الفقهية للغزي ٩/ ٢٧، زاد المستنقع في اختصار المقنع لمحمد المختار الشنقيطي ١/ ٧٦، ن: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء-الرياض، ط: أولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٩/ ٥٦١ / ١٩٤٨٧، ت: محمد عبدالقادر عطا، ط: دار الكتب العلمية الثالثة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٣م، والحديث إسناده حسن، مستخرج أبي عوانة كتاب: الصيد، باب: بيان تحريم أكل الصيد من السباع ٥/ ١٧ / ٧٦٠٦، ن: دار المعرفة-بيروت، ط: أولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٨م.

(٥) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني لأحمد بن محمد البنا الساعاتي ١٧/ ٧١، ن: دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية.

(٦) الإقناع لابن المنذر ٢/ ٦١٧، ط: الأولى ١٤٠٨هـ، د. ط.

وقال ابن رشد: "إن الجميع اتفقوا علي أن ما قطع من البهيمة وهي حية أنه ميتة لورود الحديث في ذلك".<sup>(١)</sup>

[٤] ومن العقول: أن الجزء المبان لا يحل أكله؛ لأن شرط حل الأكل من الحيوان البري المأكول- غير الجراد- هو الذكاة فلا يحل الأكل من الحيوان بدونها، وهذا الجزء المبان لا يحل أكله وإن ذبح الحيوان بعد ذلك؛ لأن حكم الذكاة لا يعمل فيه إذ لم يكن ثابتاً ولا موجوداً وقت الذكاة.

## من هذا يتبين أن الفقهاء مجمعون على حرمة ما أخذ من الحيوان الحي، وعليه فإذا أخذت الخزعة من حيوان حي لا يؤكل إلا بذكاة شرعية، علم أن المأخوذ ميتة وما تولد منه أو أُنشئت عليه فله حكمه....

\*\*\*\*\*

### الفرع الثاني:

#### حكم المبان الذي بقى متعلقاً بجزءٍ من الحيوان قبل ذكاته

-صورة المسألة: إذا أبين جزء من الحيوان المأكول اللحم قبل ذكاته، وبقي هذا الجزء المبان متعلقاً بشيء منه ثم ذكى هذا الحيوان بعد ذلك.

هذه المسألة ذات شقين، وقد اختلف نظر الفقهاء بالنسبة لما تعلق به الجزء المبان فيما إذا كان جليداً أو لحمياً على النحو التالي:

-الشق الأول: إذا تعلق المبان بالجلد:

إذا بقي الجزء المبان متعلقاً بجلد الحيوان فقط، ثم ذكى هذا الحيوان فإن هذا الجزء المبان يعد ميتاً ولا تعمل فيه الذكاة اللاحقة؛ لأن بقاءه متعلقاً بالجلد لا اعتبار له فكان وجوده بمنزلة العدم فهو مبان حكماً؛ إذ إن الجزء المبان فاتت حياته قبل الذكاة فيكون ميتة، فكان هذا القدر من التعلق غير معتبر، وهذا ما اتفق عليه الحنفية والمالكية.<sup>(٢)</sup>

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد ١/ ٨٥.

(٢) تراجع بدائع الصنائع ٥/ ٤٤، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي ٢/ ١٠٩.

**واتفق الشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup> على:** أن العضو المبان إذا بقي متعلقاً بجلد الحيوان حل بذبح

ذلك الحيوان؛ لأن كلمة الإبانة لا تصدق عليه قبل ذلك.

**أجيب عن هذا:** بأن اسم الإبانة وإن لم يصدق لغةً، إلا أنه يصدق شرعاً، من حيث أنه تعلق

غير معتبر من وجهة نظر الشرع، فكأنه زایل البهيمه وهي حرام.

**السق الثاني: إذا تعلق المبان باللحم:**

إذا بقي الجزء المبان متعلقاً باللحم، فذهب **الحنفية<sup>(٢)</sup> والشافعية والحنابلة<sup>(٣)</sup>** إلى أن ذكاة

الحيوان تحل أكل الحيوان جميعه، وتحل أكل الجزء المبان المتعلق باللحم كذلك.

**ودليلهم:** أن العضو المتعلق باللحم لا يزال من جملة الحيوان، وذكاة الحيوان تكون له ولما

اتصل به.<sup>(٤)</sup>

(١) قال جلال الدين المحلي: " (وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ عَضُوءًا) كَيْدٌ أَوْ رِجْلٌ (بِجُرْحٍ مُدْفَفٍ) أَي مُسْرِعٍ لِلْقَتْلِ فَمَاتَ فِي الْحَالِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا (حَلَّ الْعَضُوءَ وَالْبَدْنَ)، أَي بَاقِيهِ... (فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كَنْ مِنْ ذَبْحِهِ وَمَاتَ بِالْجُرْحِ حَلَّ الْجَمِيعِ) كَمَا لَوْ كَانَ مُدْفَفًا" فإذا كان الشافعية يرون حل العضو المبان في حالة عدم التمكن من ذبحه ولو لم يكن الجرح مجهزاً ومدففاً، فيفهم من ذلك أنه لو بقي متعلقاً بجلد أو بلحم حل من باب أولى، حيث لم يصدق عليه اسم الإبانة.. بتصرف: كنز الراغبين لجلال الدين المحلي مطبوع بأعلى صفحة حاشيتي قليوبي وعميرة ٤/ ٢٤٣، ط: دار الفكر ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، وقال في الكافي: " وإن بقي معلقاً بجلده حل رواية واحدة؛ لأنه متصل بجملته، أشبه سائر أعضائه" الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ١/ ٥٥٦ ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، وقال في شرح منتهى الإرادات: " (وَإِنْ بَقِيَ) الْمُقْطُوعُ مِنْ غَيْرِ الْحَوْتِ وَنَحْوِهِ (مُتَعَلِّقًا بِجِلْدِهِ حَلَّ بِجِلْدِهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَبِينْ" شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣/ ٤٣٠، ط: عالم الكتب ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، الأم للشافعي ٢/ ٢٦١، ط: دار المعرفة - بيروت ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، وقال في الإنصاف: " (وَإِنْ بَقِيَ مُتَعَلِّقًا بِجِلْدِهِ: حَلَّ) بِلَا نِزَاعٍ" الإنصاف للمرداوي ١٠/ ٤٢٦.

(٢) قال ابن عابدين: " (قَوْلُهُ الْمُتَفَصِّلُ مِنَ الْحَيِّ) أَي غَيْرِ السَّمَكِ وَالْجِرَادِ، وَالْمُرَادُ الْمُتَفَصِّلُ عَنِ اللَّحْمِ، فَلَوْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِجِلْدِهِ لَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِخِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ بِاللَّحْمِ حَيْثُ يُؤْكَلُ". حاشية ابن عابدين ٦/ ٣١٠. وقال في البدائع: " (وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِاللَّحْمِ يُؤْكَلُ الْكُلُّ) بدائع الصنائع ٥/ ٤٥.

(٣) بتصرف: كنز الراغبين لجلال الدين المحلي مطبوع بأعلى صفحة حاشيتي قليوبي وعميرة ٤/ ٢٤٣، وقال في الكافي: " وإن بقي معلقاً بجلده حل رواية واحدة؛ لأنه متصل بجملته، أشبه سائر أعضائه" الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ١/ ٥٥٦، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣/ ٤٣٠، ط: عالم الكتب ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، الإنصاف للمرداوي ١٠/ ٤٢٦.

(٤) بدائع الصنائع للكاساني ٥/ ٤٥.

**وزاد الشافعية والحنابلة:** أنه إذا حل المتعلق بالجلد، فمن باب أولى المتعلق باللحم؛ لأنه أوثق صلة بالحيوان.

— **أجيب عن هذا:** بأنه سواء كان التعلق بالجلد أو اللحم فلا فرق؛ إذ إن هذا الجزء المبان لم يتحقق فيه انهمار الدم المقصود من التذكية، فلم يطهر، فهو كالمبان بالكلية، ولا أثر للذكاة التالية بعد.

**\*وخالفهم في ذلك المالكية<sup>(١)</sup>**، حيث رأوا: أن الجزء المبان من الحيوان قبل ذكاته يعد ميتاً ولو تعلق باللحم.

— **ودليلهم:** أنه لا فرق بين التعلق بالجلد أو اللحم مستندين إلى قوله— صلى الله عليه وسلم—: **«مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْهِيَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ»<sup>(٢)</sup>**

— **فإن قيل:** إن اسم القطع لا يصدق على ما زال متعلقاً سواء بجلد أو بلحم.

— **أجيب عن هذا من ثلاثة أوجه:**

— **أحدها:** بأن علة التذكية هي التطهير بانهمار الدم من جميع أجزاء المذكى، وهو غير متحقق في الجزء المبان، وإن كان لا يزال متعلقاً.

— **الثاني:** أن الحديث عام في كل ما قُطِع ولم يرد ما يدل على أن المقصود ما انفصل بالكلية، فالقياس عليه مبقٍ للعموم على عمومه، فيقدم على غيره.

— **الثالث:** أن القطع جنس يستغرق المنفصل تماماً، ويستغرق كذلك ما زال متعلقاً سواء بجلد أو بلحم.

— **الرأي المختار:** بعد ذكر المسألة وأقوال الفقهاء فيها وما اتفق عليه بعضهم وما اختلفوا فيه

تميل الدراسة إلى أن الأخذ برأي المالكية هو الأحوط، بالإضافة إلى أن دليلهم يترجح بعدة مرجحات ذكرها علماء الأصول في باب الترجيح بحسب كيفية الحكم منها: <sup>(٣)</sup>

١— أنه يقدم ما يقتضي الحظر على ما يقتضي الإباحة.

(١) قال الشيخ الدردير: " (وَدُونَ نَصْفِ) ..... كَيْدٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ جَنَاحٍ (أَبِينَ) أَي أَبَانُهُ الْجَارِحُ أَوْ السَّهْمُ، وَلَوْ حُكْمًا بِأَن تَعَلَّقَ بِسَيْسِرٍ جِلْدٌ أَوْ لَحْمٌ (مَيْتَةٌ) لَا يُؤْكَلُ، وَيُؤْكَلُ مَا سِوَاهُ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ بِدَلِّكَ الدُّونِ إِنْفَادُ مَقْتَلٍ، وَإِلَّا أَكَلَ كَالْبَاقِي "الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٠٩/٢.

(٢) سبق تخريجه في مسألة: المبان من الحيوان قبل ذكاته.

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى ٢/ ٨٠٣، ط: دار السلام للطباعة

والنشر، ط: الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٢- أنه يقدم ما كان مبقياً للعموم، فهو كالنص في وجوب استغراق الجنس، ومن حق العلة أن لا ترفع النصوص، فإذا أخرجت ما اشتمل عليه العام كانت مخالفة للأصول التي يجب سلامتها عنه.

\*\*\*\*\*

### الفرع الثالث:

### حكم المبان بعد تذكيتها وقبل موته:

**صورة المسألة:** إذا ذكي الحيوان ذكاة شرعية فأبين منه جزء قبل زهوق روحه فهل يحلُّ أكل هذا الجزء المبان أم يحرم؟

**تحرير محل النزاع:** اتفق الفقهاء علي كراهة إبانة جزء من الحيوان المأكول اللحم بعد تذكيتها الشرعية وقبل زهوق نفسه، بل إن منهم من حرّم إبانة شيء من الذبيحة قبل زهوق الروح لما فيه من تعذيب للحيوان بلا فائدة.

**ولكنهم اختلفوا في حكم الجزء المبان، فمنهم من قال بإباحة أكله، ومنهم من قال بحرمة ذلك على النحو التالي:**

### الأقوال

**القول الأول:** أن الجزء المبان من الحيوان المأكول بعد تذكيتها وقبل زهوق روحه، يحلُّ أكله مع الكراهة. (١)

وهو ما ذهب إليه الحنفية (٢)، والمالكية في المعتمد (٣)، والظاهر عند الشافعية (٤) والحنابلة (٥).

(١) تحفة الفقهاء للسمرقندي ٧٨/٢، ط: دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، بدائع الصنائع ٥/ ٤٠، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٠٨/ ١٠٩، الفواكه الدواني النفاوي ١/ ٣٨٤، ط: دار الفكر ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، البيان في مذهب الإمام الشافعي ٤/ ٥٣٢، لأبي الحسين اليميني الشافعي، ن: دار المنهاج-جدة ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ١/ ٥٥١.

(٢) قال في الدر المختار: " (إِلَّا) (مِنْ مَذْبُوحٍ قَبْلَ مَوْتِهِ فَيَحِلُّ أَكْلُهُ لَوْ مِنْ) الْحَيَوَانَ (الْمَأْكُولِ) لِأَنَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَيَاةِ غَيْرٌ مُعْتَبَرٌ أَصْلًا" حاشية ابن عابدين مع الدر المختار ٦/ ٣١٠.

(٣) ففي المدونة: "كان مالك يكره أن يبدأ الجزار بسلخ الشاة قبل أن تزهق نفسها، ويقول: لا نتخع ولا نقطع رأسها ولا شيء من لحمها حتى تزهق نفسها.... فإن فعلوا بها ذلك أكلت وأكل ما قطع منها" المدونة للإمام مالك ١/ ٥٤٣، ن: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

(٤) وعند الشافعية: "ويكره أن يبادر إلى تقطيع الذبيحة أو سلخها قبل خروج روحها وسكونها.... لأن في ذلك تعذيب الحيوان، فإن خالف وفعل... حل أكلها؛ لأن الذكاة قد حصلت" البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسين اليميني الشافعي ٤/ ٥٣٢.

(٥) وعند الحنابلة: " (فَإِنْ فَعَلَ) أَي كَسَرَ عُنُقَهُ أَوْ قَطَعَ عَضْوَامَهُ وَنَحَوَهُ قَبْلَ زُهُوقِ نَفْسِهِ (أَسَاءَ وَأُكْلِتَ) لِأَنَّ الذَّكَاءَ تَمَّتْ بِالذَّبْحِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا فَهُوَ غَيْرٌ مُعْتَبَرٌ" كشاف القناع على متن الإقناع للبهوتي ٦/ ٢١١، ط: دار الكتب العلمية د.ت.

القول الثاني: أن الجزء المبان من الحيوان المأكول بعد تذكّيته وقبل زهوق روحه، لا يحل

أكله.

وهو رواية عن الإمام مالك، وهو مذهب الظاهرية<sup>(١)</sup>.

### الأدلة:

[١] استدلال أصحاب القول الأول بالكتاب والمعقول كما يلي:

(أ) قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ" إلي قوله تعالى: "إِلَّا مَا دَكَّيْتُمْ"<sup>(٢)</sup>

وجه الاستدلال: استثنى الله - سبحانه وتعالى - المذكى من المحرّم، والاستثناء من التحريم

إباحة، وذكرت الزكاة مطلقة فشملت ما زهقت روحه وما لم تزهق.<sup>(٣)</sup>

- فإن قيل: إن قوله - صلى الله عليه وسلم -: "مَا أَيْنَ مِنَ الْحَيِّ، فَهُوَ مَيْتٌ"<sup>(٤)</sup>

يقتضي تحريم الجزء المبان من الحيوان الحي؛ لأنه زایل البهيمه وهي حرام أكلها.<sup>(٥)</sup>

\* يجاب عنه: بأن الحديث لا يقتضي تحريم هذا الجزء؛ لأن كلمة الحي وردت في الحديث

مطلقة والمطلق ينصرف إلى الفرد الكامل، وذلك بأن يكون الحي حياً حقيقةً وحكماً، والحيوان

بعد ذبحه وقبل موته وإن كان فيه حياة حقيقية إلا أنه يعتبر ميتاً حكماً؛ لأن الشارع لا يعتبر مثل

هذه الحياة ولا يرتب عليها حكماً.<sup>(٦)</sup>

(١) قال ابن حزم: "وَمَا قُطِعَ مِنْهَا بَعْدَ تَمَامِ التَّذْكِيبِ وَقَبْلَ مَوْتِهَا لَمْ يَحَلَّ أَكْلُهُ مَا دَامَتِ الْبَهِيمَةُ حَيَّةً فَإِذَا مَاتَتْ حَلَّتْ هِيَ وَحَلَّتِ الْفُطْعَةُ" المحلى ١٣٦/٦.

(٢) المائدة من الآية: ٣.

(٣) بتصرف: بدائع الصنائع ٤٠/٥.

(٤) يراجع الحديث وطرقه الأربع في نصب الراية للزيلعي ٤/٣١٧ - مؤسسة الريان - بيروت - ط: الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م / فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد أنور شاه الديوبندي ٥/٦٥٠ / ٥٤٧٧، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - ط: أولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٥) المحلى بالآثار ١٣٦/٦.

(٦) بتصرف: غمز عيون البصائر ٣/٢٣٢، فتح القدير للكمال ابن الهمام ١٠/١٣١، ط: دار الفكر د.ت/ البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ٨/٢٦١، ط: دار الكتاب الإسلامي الثانية، د.ت.

[٢] أن حل أكل الحيوان البري المأكول هو الزكاة وقد وجدت، ولم يشترط في حل الأكل الموت مع الزكاة.<sup>(١)</sup>

[٣] أن الإبانة كانت بعد حصول الزكاة فكانت شبيهة بالإبانة بعد الموت.<sup>(٢)</sup>

\* هذا بالنسبة للاستدلال علي إباحة الجزء المبان من الحيوان بعد الزكاة وقبل زهوق الروح.

\* وأما كراهة هذا الفعل فقد استدلوا عليه من السنة والأثر بما يلي :

\* ما روى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: بعث رسول الله - صلي الله عليه وسلم - بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورق يصيح في فجاج منى بكلمات منها: "وَلَا تُعْجَلُوا الْأَنْفُسَ أَنْ تَزْهُقَ"<sup>(٣)</sup>

\* وما روي عن أبي الفرافصة أنه كان عند عمر - رضي الله عنه - فأمر مناديه: "وَأَقْرُوا الْأَنْفُسَ حَتَّى تَزْهُقَ"<sup>(٤)</sup>

\* وجه الاستدلال: نهى الخبر والأثر عن التعجل في الأنفس حتى تخرج الروح تماماً، والنهي يحمل هنا على الكراهة؛ لأن إبانة هذا الجزء قد يترتب عليها سرعة زهوق الروح، فلا ينهمر الدم المسفوح بالكلية، فضلاً عن أنه تعذيب للحيوان بلا فائدة وكل ما فيه تعذيب للحيوان بلا فائدة فهو مكروه.<sup>(٥)</sup>

(١) شرح المحلي على المنهاج و حاشيتي قليوبي وعميرة ٤/ ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) المغني لابن قدامة ٩/ ٤٠١ / شرح منتهى الإرادات ٣/ ٤٠٩ / الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ٤٠٤ / ١٠.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٩/ ٤٦٩ / ١٩١٣٥، معجم ابن الإعرابي ١/ ١٩٥ / ٣٤٤، ن: دار ابن الجوزي، ط: أولي ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

(٤) مسند ابن أبي شيبة ٤/ ٢٥٥ / ١٩٨٣٢، مكتبة الرشد، ط: أولي ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

(٥) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦/ ٢٩٦، بدائع الصنائع ٥/ ٤٠، المبسوط للسرخسي ٣/ ١٢.

## [٢] استدلال أصحاب القول الثاني بالكتاب والسنة كما يلي:

[أ] قوله تعالى: "فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا"<sup>(١)</sup>

**وجه الاستدلال:** أن الله تعالى لم يبيح أكل شيء من الحيوان بعد تذكّيته إلا بعد وجوب الجنب، وهو في اللغة الموت، فإذا مات الحيوان وزهقت نفسه، حل أكله وحلت جميع أجزائه.<sup>(٢)</sup>

[ب] قوله - صلى الله عليه وسلم -: "مَا أُيِّنَ مِنَ الْحَيِّ، فَهُوَ مَيْتٌ"<sup>(٣)</sup>

**\*وجه الاستدلال:** أن الحديث يقتضي تحريم الجزء المبان من الحيوان الحي فيدخل فيه الحيوان بعد تذكّيته وقبل موته.<sup>(٤)</sup>

**\*نوقش:** بما ورد بأن الحي صورة لا حقيقة ليس بحي مطلقاً بل هو حي باعتبار الصورة فقط، وهذا لا عبرة به، وعليه فيحل المبان والمبان منه.<sup>(٥)</sup>

**#الرأي المختار:** بعد عرض المسألة وذكر الأقوال والأدلة تختار الدراسة ما ذهب إليه أصحاب القول الأول بحل المبان والمبان منه؛ نظراً لما استندوا إليه من أدلة؛ ولما ورد عن علماء الأصول في أسباب الترجيح ومنها:<sup>(٦)</sup>

١ - أن ما استدل به الرأي الأول أبقى العموم على عمومته، وهو حلية المبان بعد التذكّية دون التخصيص بزهوق الروح، وقد قال علماء الأصول: يجب ترجيح ما كان مبقياً للعموم؛ لأنه كالنص في وجوب استغراق الجنس.

(١) الحج من الآية: ٣٦.

(٢) المحلي بالآثار لابن حزم ٦/١٣٦، وما بعدها.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) المحلي بالآثار لابن حزم ٦/١٣٦.

(٥) غمز عيون البصائر ٣/٢٣٢.

(٦) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ٢/٧٩٦، وما بعدها.

٢- أن علة الحكم وهو الذكاة وقد حصلت، علة قليلة الأوصاف، فترجح على العلة كثيرة الأوصاف؛ لأن الوصف الزائد لا أثر له في الحكم؛ ولأن كثرة الأوصاف يقل فيها التفرع، وهذا المرجح مجمع عليه بين المحققين الأصوليين.

٣- أن علة الحكم في الرأي الأول علة بسيطة وهي الذكاة، وفي الثاني مركبة وهي الذكاة مع وجوب الجنب وزهوق الروح، وعند الأصوليين ترجح العلة البسيطة على العلة المركبة لاحتمال أن تكون المركبة هي بعض الأجزاء لا كلها، بالإضافة إلى أن البسيطة تكثر فروعها وفوائدها، ويقل فيها الاجتهاد، فيقل الغلط، علاوة على ما في المركبة من الخلاف في جواز التعليل بها.

\* أضف إلى ذلك: أن هذا الجزء أبين من الحيوان بعد إكمال الذكاة الشرعية فيه، ومادامت الذكاة قد استوفت شروطها المطلوبة شرعاً فقد حلّ المذكّي وما أبين منه بعد ذلك تابع له.

\*\*\*\*\*

### المطلب الثاني حكم ذكاة الجنين

جنين الحيوان المأكول اللحم إن خرج حياً من حي أو ميتة لا يحل إلا إن أدركت ذكاته، فذكي ذكاة شرعية، وإن خرج من مذكاة ذكاة شرعية اختيارية أو اضطرارية، بأن ذكيت أمه فمات من تذكيته، ففي حل هذا الجنين خلاف بين الفقهاء سببه اختلافهم في كون ذكاة الأم هل هي ذكاة للجنين على وجه التبعية؟ فلذلك قالوا بحل هذا الجنين، أم أن ذكاة الأم لا تعمل في الجنين، ويجب له ذكاة على وجه الاستقلالية، فلذلك قالوا بعدم حلّيته وأنه ميتة.

ولتفصيل القول في ذلك لا بد من بيان أن لجنين المذكاة الذي خرج بعد تذكيته حالتين:

\* الحالة الأولى: أن يخرج قبل نفخ الروح فيه، بأن يكون علقة أو مضغة أو جنيناً غير مكتمل

الخلقة، فلا يحل عند الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

(١) يراجع: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٥/ ٤٢، ط: دار الكتب العلمية الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، التاج

والإكليل لمختصر خليل للمواق (٤/ ٣٤٢) ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٤م، المغني لابن

وذهب الشافعي وأبو يوسف ومحمد من الحنفية<sup>(١)</sup> إلى أنه يحل أكله سواء اكتمل خلقه أم لا أشعر أو لم يُشعر.

\*وسبب اختلافهم هو: معارضة العموم للقياس، وذلك أن عموم قوله -صلى الله عليه وسلم «ذَكَاتُ الْجَنِينِ ذَكَاتُ أُمَّهِ»<sup>(٢)</sup> يقتضي ألا يقع هناك تفصيل، وكونه محلاً للذكاة يستلزم أن تشترط فيه الحياة بالقياس على الأشياء التي تعمل فيها الذكاة، والجنين لا توجد فيه الحياة إلا إذا نبت شعره وتم خلقه.

-ويعضد هذا القياس أن شرط إنبات الشعر مروى عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، وعن جماعة من الصحابة<sup>(٣)</sup>، وقد روى معمر عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك قال: "كان أصحاب رسول

الله يقولون: إِذَا أَشْعَرَ الْجَنِينَ فَذَكَاتُهُ ذَكَاتُ أُمَّهِ"<sup>(٤)</sup>

وحدّث الإمام مالك في الموطأ بأثرين يؤيدان هذا القياس.

أحدهما: عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه كان يقول: «إِذَا نُجِرَتِ النَّاقَةُ فَذَكَاتُ مَا فِي بَطْنِهَا فِي ذَكَاتِهَا، إِذَا كَانَ قَدِّمَ خَلْفَهُ، وَنَبَتَ شَعْرُهُ»<sup>(٥)</sup>

(١) (يراجع: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم (٨/ ١٩٥)، ط: دار الكتاب الإسلامي (د.ت.) / المجموع شرح المهذب للنووي (٩/ ١٢٧)، ط: دار الفكر (د.ت.).

(٢) (أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في ذكاة الجنين ٤/ ٧٢ / ١٤٧٦، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَغَيْرِهِمْ.

(٣) المستدرک علی الصحیحین للحاکم ٤/ ١٢٨ / ٧١١١.

(٤) مصنف عبدالرزاق الصنعاني ٤/ ٥٠٠ / ٨٦٤١، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المجلس العلمي الثانية ١٤٠٣هـ، الاستذكار لابن عبد البر ٥/ ٢٦٤، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م - بيروت، قال الخطيب: تفرد به أحمد بن عصام وهو ضعيف، وهو في الموطأ موقوف على ابن عمر وهو أصح (سبل السلام للصنعاني ٢/ ٥٢٨، ن: دار الحديث، د.ت.).

(٥) موطأ الإمام مالك ٢/ ٤٩٠ / ٨، كتاب الذبائح.

وثنائيهما: عن عبدالله بن قسيط الليثي سعيد بن المسيب أنه كان يقول: «ذَكَاةٌ مَا فِي بَطْنِ الذَّبِيحَةِ فِي ذَكَاةِ أُمِّهِ إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْفُهُ وَتَبَّتْ شَعْرُهُ»<sup>(١)</sup>

وجه الاستدلال من هذه الأخبار: أن التذكية حكم ثبت للأم فوجب أن يثبت للجنين باعتبار أنه جزء منها كما يتبعها في الهبة والبيع، وهذا الحكم لا يثبت ما لم ينبت شعره؛ لأن ذلك ليس بحي بعد، ولا تكون الذكاة إلا بحياة.<sup>(٢)</sup>

❁ هذا وقد عارض الشافعي والصاحبان ما ذهب إليه الجمهور بما روي عن ابن المبارك عن ابن أبي ليلى حيث قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ أَشْعَرًا وَ لَمْ يَشْعِرْ»<sup>(٣)</sup>

فهذا دليل على حلية الجنين بذكاة أمه من غير شرط الإشعار؛ لأن القياس يقتضي أن تكون ذكاة الجنين في ذكاة أمه من جهة أنه جزء منها، وإذا كان ذلك كذلك فلا معنى لاشتراط الحياة فيه، فيضعف أن يخصص العموم الوارد في الخبر بالقياس الذي تقدم ذكره عن أصحاب مالك.<sup>(٤)</sup>

-يجاب عن هذا: بأن ابن أبي ليلى ضعيف عند الشافعية لسوء حفظه، كما أن الإشعار دليل على نفخ الروح فيه وما لم ينبت شعره فليس بحي بعد، فلا يستباح إلا بذكاة، ودليل ذلك: أن كل ما لا يستباح أكله إلا بذكاة، فإن الذكاة لا تعمل فيه مع عدم الحياة.<sup>(٥)</sup>

(١) موطأ الإمام مالك ٢/ ٤٩٠ / ٩، كتاب: الذبائح، باب: ذكاة ما في بطن الذبيحة.

(٢) بتصرف: المسالك في شرح موطأ مالك للقاضي محمد بن العربي المالكي ٥/ ٢٤٨، ط: دار الغرب الإسلامي الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

(٣) مصنف عبدالرزاق الصنعاني ٤/ ٥٠٢ / ٨٦٤٩، كتاب: المناسك، باب: الجنين، ن: المجلس العلمي - الهند، ط: الثانية ١٤٠٣هـ.

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد ٢/ ٢٠٥، ن: دار الحديث القاهرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

(٥) المنتقى شرح الموطأ للبايجي ٣/ ١١٧، ط: مطبعة السعادة الأولى ١٣٣٢هـ - بجوار محافظة مصر.

## \*الرأي المختار:

بعد ذكر أقوال الفقهاء وبيان سبب اختلافهم وما استندوا إليه من أدلة تختار الدراسة ما قال به الجمهور وهو حلية الجنين بذكاة أمه إذا نبت شعره وتم خلقه، وذلك للأسباب الآتية: (١)

١- ضعف رواية ابن أبي ليلى لسوء حفظه عند الشافعية الذين احتجوا بما روى.

٢- أن من روى رواية إنبات الشعر هو ابن عمر- رضي الله عنهما- وهو فقيه، وعند الأصوليين ترجح رواية من كان فقهياً على غيره؛ لأنه أعرف بمدلولات الألفاظ.

٣- أن ما استدل به أصحاب القول الأول موافق للقياس.

٤- أن القياس عضده دليل وهو الأثران المرويان عن الإمام مالك، وهذا ترجيح باعتبار المدلول، فالأصوليون يقدمون ما عضده دليل على ما لم يكن كذلك.

٥- أن هذا القول ليس فيه رد للأثار المرفوعة، بل هو تفسير لها وهو أول ما قيل به في هذا الباب؛ لأنه إذا لم يتم خلقه ولا نبت شيء من شعره فهو في حكم مضغة الدم. (٢)

\*الحالة الثانية: أن يخرج بعد نفخ الروح فيه، بأن يكون جنيناً كامل الخلقة أشعر أو لم

يشعر، ولهذه الحالة خمس صور: (٣)

- الصورة الأولى: أن يخرج حياً حياةً مستقرةً فتجب تذكيتة، فإن مات قبل إدراك تذكيتة، فهو

ميتة اتفاقاً. (٤)

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ٢/ ٧٩٤، وما بعدها.

(٢) بتصرف: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ٢٣/ ٧٦، ن: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية\_المغرب ١٣٨٧هـ.

(٣) القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي ١/ ١٢٢، ط: المكتبة الثقافية-بيروت د.ت.

(٤) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق مع حاشية الشلبي للزيلعي ٥/ ٢٩٣، ط: المطبعة الكبرى الأميرية الأولى ١٣١٣هـ، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لابن رشد ٣/ ٣٨٢، ط: دار الغرب الإسلامي الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م-بيروت، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ٨/ ١٥٩، ط: دار الفكر الأخيرة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ١/ ٥٥١.

**الصورة الثانية:** أن يخرج حياً كحياة المذبوب، فإن أدركت ذكاته وذكي حل اتفاقاً<sup>(١)</sup>.

وإن لم تدرك ذكاته حل عند الصاحبين والشافعية والحنابلة<sup>(٢)</sup>؛ لأن حياة المذبوب كلا حياة، فكأنه مات بتذكية أمه، وبهذا قال المالكية غير أنهم اشترطوا في حله حينئذ أن ينبت شعر جسده، وإن لم يكتمل خلقه، ولا يكفي شعر رأسه أو عينيه<sup>(٣)</sup>.

**الصورة الثالثة:** أن يخرج ميتاً ويعلم أن موته كان قبل ذكاة أمه، فلا يحل اتفاقاً<sup>(٤)</sup>.

ويعرف موته قبل تذكية أمه بعدة أمور منها: أن يكون متحركاً في بطنها فتضرب فتسكن حركته ثم تذكي الأم، فيخرج ميتاً، أو أن يخرج رأسه ميتاً ثم تذكي الأم<sup>(٥)</sup>.

**الصورة الرابعة:** أن يخرج ميتاً بعد ذكاة أمه بمدة بسبب تأخر المذكي في إخراجه، فلا

**يحل اتفاقاً<sup>(٦)</sup>؛ للشك في أن موته كان بذكاة أمه أو بالاختناق للتواني في إخراجه.**

**الصورة الخامسة:** أن يخرج ميتاً عقب تذكية أمه من غير أن يعلم موته قبل التذكية، فيغلب

على الظن أن موته بسبب التذكية لا بسبب آخر، وهذه الصورة محل اختلاف فيه الفقهاء على قولين:

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق مع حاشية الشلبي للزيلعي ٥/٢٩٣، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لابن رشد ٣/٣٨٢، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ٨/١٥٩، الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ١/٥٥١.

(٢) نهاية المحتاج ٨/١٥٩، الكافي لابن قدامة ١/٥٥١.

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي ٣/٢٤، ط: دار الفكر د.ت.

(٤) يراجع: تبين الحقائق مع حاشية الشلبي للزيلعي ٥/٢٩٣، الذخيرة للقرافي ٤/١٢٩، ط: دار الغرب الإسلامي الأولى ١٩٩٤م - بيروت، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ٨/١٥٩، الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ١/٥٥١.

(٥) الموسوعة الفقهية ٥/١٥٦.

(٦) يراجع: تبين الحقائق مع حاشية الشلبي للزيلعي ٥/٢٩٣، الذخيرة للقرافي ٤/١٢٩، المجموع شرح المهذب ٩/١٢٦، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ١٠/٤٠٢.

الأول: وهو للمالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد وجمهور الفقهاء من الصحابة وغيرهم حيث قالوا بحل أكله ولا بأس في ذلك<sup>(١)</sup>.

\* غير أن المالكية اشترطوا لحلية ذلك الجنين شروطاً منها:<sup>(٢)</sup>

١- أن يكون قد تم خلقه، ونبت شعره.<sup>(٣)</sup>

٢- أن يكون محقق الموت بذكاة أمه.

٣- أن يكون من جنس ما يؤكل، ولو من غير نوع الأم، فيؤكل جنين البقرة بتلك الشروط ولو كان شاة مثلاً، لا إن كان من جنس ما لا يؤكل ككلب أو خنزير.

والقول الثاني: وهو لأبي حنيفة وزفر وابن حزم، حيث ذهبوا إلى أنه ميتة؛ فلا يحل.<sup>(٤)</sup>

\* وسبب الخلاف: هو اختلافهم في صحة الأثر المروي من حديث أبي سعيد الخدري - رضي

الله عنه - مع مخالفته للأصول.<sup>(٥)</sup>

وحديث أبي سعيد هو: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ: «كُلُوهُ إِنْ سِئِمَ»، وَقَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنْحَرُ النَّاقَةَ، وَتَذْبَحُ الْبَقْرَةَ وَالشَّاةَ فَتَجِدُ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ أَنْتَقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ؟ قَالَ: «كُلُوهُ إِنْ سِئِمَ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ»<sup>(٦)</sup>

فاختلفوا في تصحيح هذا الأثر فصححه بعضهم، ولم يصححه البعض الآخر.<sup>(٧)</sup>

(١) يراجع: بدائع الصنائع ٥/ ٤٢، المحلى بالآثار لابن حزم ٦/ ٩٦.

(٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لابن مهنا النفراوي ١/ ٣٨٥.

(٣) والمقصود بتمام خلقه أي: تناهي خلقته ووصولها إلى الحد الذي ينزل عليه من بطن أمه، لا كمال أطرافه فيؤكل ناقص رجل مثلاً. والمقصود بنبات شعره، أي: شعر جسده لا عينيه". الفواكه الدواني ١/ ٣٨٥.

(٤) بدائع الصنائع ٥/ ٤٢، المحلى بالآثار لابن حزم ٦/ ٩٦.

(٥) بداية المجتهد ٢/ ٢٠٥.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه باب: ما جاء في ذكاة الجنين ٤/ ٤٤٨ / ٢٨٢٧، والحديث صحيح بطرقه وشواهده، قال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٧) والكلام في هذا الأمر طويل لا يسع المقام ذكره، وهو بتمامه مذكور في: المحلى بالآثار لابن حزم ٦/ ٩٧، وما بعدها.

﴿وَأَمَّا مَخَالَفَةُ الْأَصُولِ: فَهُوَ أَنَّ الْجَنِينَ إِذَا كَانَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ بِسَبَبِ ذِكَاةِ أُمِّهِ فَإِنَّهُ يَمُوتُ خَنْقًا بِسَبَبِ انْقِطَاعِ نَفْسِ أُمِّهِ، فَهُوَ مَنْخَنَقَةٌ وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِتَحْرِيمِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَالْمُنْخَنَقَةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمُتَرَدِّةُ وَالنَّطِيعَةُ" (١) فَالآيَةُ تَحْرِيمٌ صَرِيحٌ لِلْمَنْخَنَقَةِ، فَلَا يَصَارُ إِلَى غَيْرِهِ بِأَثَرٍ فِي سَنَدِهِ كَلَامٌ.....

### الأدلة

﴿استدل أصحاب القول الأول بالسنة والإجماع والمعقول كما يلي:

١\_ من السنة: أ- ما روي عن أبي سعيد الخدري- رضي الله عنه- عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ» (٢)

وجه الاستدلال: هذا الحديث دليل على أن الجنين إذا خرج من بطن أمه ميتاً بعد ذكاتها فهو حلال مذكى بذكاة أمه، قال ابن المنذر: لم يرد عن أحد من الصحابة ولا العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئاف الذكاة فيه لصراحة الحديث في ذلك (٣).

ب- ما روي عن أبي سعيد أيضاً قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ: «كُلُوهُ إِنْ سِئْتُمْ». وَقَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحْرُ النَّاقَةِ، وَتَذْبِجُ الْبَقْرَةِ وَالشَّاةِ فَجِدَّ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ أَنْلِقِيهِ أَمْ نَأْكُلْهُ؟ قَالَ: «كُلُوهُ إِنْ سِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتِهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ» (٤) فجعل إحدى الذكاتين نائبة عنهما، أو قائمة مقامهما.

﴿فإن قيل: إن المراد ذكاة الجنين كذكاة أمه، وأنه أراد التشبيه دون النيابة؛ حيث قدم الجنين على الأم، فصار تشبيهاً بها، ولو كان يريد النيابة لقدم الأم على الجنين ولقال: ذكاة الأم ذكاة جنينها.

(١) المائدة من الآية: ٣.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٧/٤٤٢/١١٣٤٣، تح: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٣١ هـ / ٢٠١١ م، والحديث صحيح بطرقه وشواهده، وإسناده حسن ورجاله ثقات.

(٣) سبل السلام للصنعاني ٢/٥٢٧، ط: دار الحديث، د.ت.

(٤) سبق تخريجه عند ذكر سبب الخلاف في المسألة.

**-يجاب عن هذا بثلاثة أوجه: (١)**

**الأول:** أن اسم الجنين منطبق عليه، ما دام أنه مستجناً في بطن أمه، فإذا انفصل عنها زال عنه وسمي ولداً.

قال تعالى: **"وَإِذْ أَنْتُمْ أُمَّهَاتٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ"** (٢) وهو في بطن أمه غير مقدور على ذكاته، فيظل حمله على التشبيه ويحمل على النيابة.

**الثاني:** لو كان يريد التشبيه دون النيابة لسوى بين الأم وغيرها، فلا يكون لتخصيص الأم فائدة، فوجب حمله على النيابة لا التشبيه؛ ليكون لتخصيص الأم تأثير.

**الثالث:** لو أراد التشبيه لنصب ذكاة بنزع الخافض، ولكن الرواية بالرفع، فثبت أنه أراد النيابة لا التشبيه.

**ويؤيد ذلك:** أنه روي بلفظ "ذكاة الجنين في ذكاة أمه" أي كائنة أو حاصلة في ذكاة أمه، وروي كذلك بلفظ "ذكاة الجنين بذكاة أمه" أي: بسبب ذكاة أمه، وكذلك يؤيد ظاهر هذا الحديث وهو أن الجنين يحل بذكاة أمه مطلقاً سواء كان حياً أو ميتاً، فالتفصيل ليس عليه دليل (٣).

**فإن قيل:** إنه روي بالنصب: **"ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ"**.

**أجيب عنه من وجوه:**

**أحدها:** أن قوله: "ذكاته ذكاة أمه" تعليل لإباحته من غير إحداث ذكاة ثانية، فثبت أنه على

معنى النيابة عنها. (٤)

**ثانيها:** عدم صحة هذه الرواية، وعلى فرض صحتها فتحمل على النصب بنزع الخافض وهو

باء النيابة دون كاف التشبيه؛ ولأن فيه إثبات الذكاة فلا يجوز حمله على نفيها؛ لأنهما

ضدان، **ويكون معناه:** ذكاة الجنين بذكاة أمه - لما ذكر آنفاً -.

(١) تراجع: الحاوي الكبير للماوردي ١٥/١٤٩، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م - بيروت.

(٢) النجم من الآية: ٣٢.

(٣) تراجع: نيل الأوطار للشوكاني ٨/١٦٤ ط: دار الحديث الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م - مصر.

(٤) حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته بهامش عون المعبود شرح سنن أبي داود

للعظيم آبادي ١٨/١٨، ط: دار الكتب العلمية الثانية ١٤١٥هـ - بيروت.

٢- ومن الإجماع: ورد الإجماع على حلية الجنين بذكاة أمه عن الصحابة والتابعين، قال كعب بن مالك: "كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقولون إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه" وهذا إشارة إلى جميعهم، فكان إجماعاً، وقال ابن المنذر: "لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين وسائر علماء الأمصار أن الجنين لا يؤكل إلا باستتاف الذكاة فيه، إلا ما روي عن أبي حنيفة، ولا أحسب أصحابه وافقوا عليه"<sup>(١)</sup>

### ٣- ومن المعقول:

أ) أن الجنين يتبع أمه حقيقة وحكماً، أما حقيقة فلأنه بعض أجزائها، وذكاة الكل ذكاة البعض. وأما حكماً؛ فلأنه يباع ببيع الأم؛ ولأن جنين الأمة يعتق بعقها والحكم في التبع يثبت بعله الأصل، ولا تشترط له علة على حدة حتى لا ينقلب التبع أصلاً.<sup>(٢)</sup>

فإن قيل: إن ذكاة أعضائها لا تعتبر بعد ذكاتها، وأنتم تعتبرون ذكاة الجنين إذا خرج حياً، فدل

على افتراقهما.<sup>(٣)</sup>

أ- جيب: بأن لا فرق بينهما؛ حيث كانت ذكاته بذكاتها، متى خرجت روحه بخروج روحها، وإذا خرج حياً فلم تخرج روحه بخروج روحها، فلا يحل بذكاتها، فكذلك الأعضاء إذا خرجت منها الروح بخروجها من أصلها حلت، وإن خرجت بغير خروجها من أصلها بسبب قطعها قبل ذبحها لم تؤكل، فاستويا.

ب) أن الجنين لو لم يحل بذكاة أمه لحرمت ذكاتها مع ظهور حملها، قياساً على عدم جواز

قتل الحامل قوداً.<sup>(٤)</sup>

(١) المغني لابن قدامة ٩/٤٠١، حاشية ابن القيم ٨/١٩، الإجماع لابن المنذر ١/٦١، ن: دار المسلم، ط: الأولى ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.

(٢) يراجع: البحر الرائق لابن نجيم ٨/١٨٥، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني ٢/٥٨٠، ط: دار الفكر - بيروت، الموسوعة الفقهية الكويتية ٢١/٢٠٢، ط: دار السلاسل الثانية - الكويت.

(٣) يراجع: الحاوي الكبير للماوردي ١/١٥٠.

(٤) يراجع: الإقناع للشربيني ٢/٥٨٠.

\*واستدل أصحاب القول الثاني بالكتاب والمعقول كما يلي:

١) عموم القرآن الكريم في قوله تعالى: " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ " (١)

\*وجه الاستدلال من الآية: أن الميتة اسم لحيوان مات من غير ذكاة، والجنين مات حتف

أنفه فحرم بالكتاب. (٢)

-**يناقش هذا:** بأنه من قبيل ترجيح العام على الخاص، وقد تقرر في الأصول بطلانه.

-**فإن قيل:** الميتة اسم لزائل الحياة فيستلزم تقدم حياته، وهذا لا يعلم في الجنين.

-**يجاب عن هذا:** أن تقدم الحياة ليس شرطاً في إطلاق اسم الميت، قال تعالى: { وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا

فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ } (٣)

وعلى تسليم ذلك، فلا بأس به؛ لأنه يحتمل أنه كان حياً فمات بموت أمه فيحل، ويحتمل أنه

لم يكن فيحرم احتياطاً.

\***يضاف إلى ذلك أنه أصل في الحياة، فيكون له أصل في الذكاة، والدليل على ذلك أنه**

يتصور بقاؤه حياً بعد ذبح أمه، فلا يكون ذلك سبباً في خروج الدم عنه إذ لو كان لما تُصور بقاؤه

حياً بعد ذكاة أمه؛ لأن الحيوان الدموي لا يعيش بغير الدم عادة فبقي الدم المسفوح فيه بدليل أنه

لو جرح لسال الدم منه، وهذا محرم بقوله تعالى: { أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا } (٤) ولا يمكن التمييز بين لحمه

ودمه، فيحرم لحمه كذلك. (٥)

٢) أن موت الجنين كان باختناقه وانقطاع نفسه وليس بالذكاة فيدخل في تحريم المنخقة.

(١) المائدة من الآية: ٦.

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ٢٩٢/٥.

(٣) البقرة من الآية: ٢٨.

(٤) الأنعام من الآية: ١٤٥.

(٥) يراجع: بدائع الصنائع للكاساني ٤٢/٥.

**-يناقش هذا:** بأنه لا يجوز تعليق أحكام المحظورات على الأسباب المباحة، كما لا يجوز أن تعلق أحكام المباحات على الأسباب المحظورة، وموت الجنين بذكاة أمه مباح قد تعلق بسبب إحلال الأم، فیتبعها في الحكم، والمنخنة ضدها؛ لتحریم جميعها، فتعلق بهذا السبب تحريم أكلها.<sup>(١)</sup>

**\*وأما ما قيل في الآثار المروية في حل أكل الجنين بذكاة أمه، ففيه إلغاء لتلك الآثار عن الإفادة وهو خلاف المعلوم بأن ذكاة الحي من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره.<sup>(٢)</sup>**

### **\*الرأي المختار:**

بعد ذكر أقوال الفقهاء وعرض أدلتهم، والرد على ما عورض منها، تنحو الدراسة إلى اختيار مذهب الجمهور من حل الجنين بذكاة أمه؛ وذلك طبقاً لما أورده علماء الأصول من الترجيح بحسب الأمور الخارجة، وهو تقديم القياس الموافق للأصول، بأن تكون علة أصله على وفق الأصول الممهدة في الشرع على ما كان موافقاً لأصل واحد؛ لأن وجود العلة في الأصول الكثيرة دليل على قوة اعتبارها في نظر الشرع.<sup>(٣)</sup> كما يضاف إلى ذلك الأسباب الآتية:<sup>(٤)</sup>

١- أن سياق الحديث الثاني يرد ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني؛ لأن الصحابة سألوا النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الجنين الذي يوجد في بطن الشاة يأكلونه أم يلقونه؟ فأفتاهم بأكله ورفع عنهم ما توهموه من كونه ميتة، وأنه جزء من أجزاء أمه كيدها ورأسها، ومعلوم أن أجزاء المذبوح لا تفتقر إلى ذكاة مستقلة. والحمل ما دام أنه جنين فهو جزء منها لا ينفرد بحكم، فإذا ذكيت الأم أتت الذكاة على جميع أجزائها التي من جملتها الجنين، فهذا هو القياس الجلي لو لم يكن في المسألة نص.

(١) يراجع: الحاوي الكبير للماوردي ١٥٠ / ١٥.

(٢) بتصرف: نيل الأوطار ٨ / ١٦٥، سبل السلام ٢ / ٥٢٨.

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني ٢ / ٨٠٣.

(٤) بتصرف: السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني ١ / ٧١٤٩، حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي

داود وإيضاح علله ومشكلاته ١٨ / ١٩.

٢- أن الجواب لا بد أن يقع عن السؤال، والصحابة لم يسألوا عن كيفية ذكاته ليكون قوله: "كذكاة أمه" جواباً لهم، وإنما سألوا عن أكل الجنين الذي يجدونه بعد الذبح، فأفتاهم بأن أكله حلال بجريان ذكاة أمه عليه، وأنه لا يحتاج إلى انفراد بالذكاة، والجنين إنما يذكى مثل ذكاة أمه إذا خرج حياً، وهو حينئذٍ له حكم نفسه فيذكى ذكاة مستقلة، وهم لم يسألوا عن هذا ولا أجيئوا به، فلا السؤال دل عليه، ولا هو جواب مطابق لسؤالهم.

٣- أن أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- أفهم الخلق لمراده من كلامه، وقد فهموا الاكتفاء بذكاة الأم عن ذكاة جنينها، فلا يحتاج لذكاةٍ أخرى.

٤- قد استقر في الشريعة أن الذكاة تختلف بحسب القدرة والعجز، فذكاة المقذور عليه تختلف عن غير المقذور، فذكاة المتردية بالطعن في أي موضع كان، والصيد الممتنع بجرحه في أي موضع كذلك، وبمحض القياس فإن الجنين لا يتوصل إلى ذبحه بأكثر من ذبح أمه، فتكون ذكاتها ذكاةً له.

٥- ويضاف إلى ما قيل في الآثار المروية في هذا الشأن: أن حديث "ذكاة الجنين ذكاة أمه" قد ورد في بعض ألفاظه "فإن ذكاته ذكاة أمه" وهذا يبطل تأويل من رواه بالنصب وقال: "ذكاته كذكاة أمه" أن الشارع أراد التعريف بأن ذكاة الأم ذكاة لما في بطنها، ولم يرد أنه يذكى كما تذكى أمه، إذ لا فائدة في ذلك؛ لأنه قد وقع في سؤال من سأل ما يفيد المعنى المراد. فسياق حديث أبي سعيد يبطل رواية النصب، حيث لم يسألوا عن كيفية تذكيته، بل سألوا عن حكم أكله لو وجدوه في بطنها، فأفتاهم بأكله ورفع عنهم ما توهموه من أنه ميتة، فذكاة أمه ذكاةً له؛ لأنه جزء منها كيدها ورأسها وأجزاء المذبوح لا تفتقر إلى ذكاةٍ مستقلة. والحمل ما دام أنه جنين فهو جزء منها فلا ينفرد بحكم. فإذا ذكيت الأم أتت الذكاة على جميع أجزائها التي من جملتها الجنين، فهذا هو القياس الجلي لو لم يكن في المسألة نص، فالاحتجاج برواية النصب على رواية الرفع خروج عن حد الإنصاف لورود الروايات التي تفسرها وتؤيدها سواء بالباء أو بغيره...

فرواية الرفع إذن تدحض رواية النصب وتبطلها، ولو احتمل الأمرين يمكننا الجمع بين الروایتين، فتحمل الرواية بالرفع على النيابة إذا خرج الجنين ميتاً، وتستعمل رواية النصب على التشبيه إذا خرج حياً، فيكون استعمال الروایتين أولى من استعمال إحداهما وإسقاط الأخرى.<sup>(١)</sup>

\*\*\*\*\*

## المطلب الثاني

### حكم تغذية الخلايا بمصل الدم<sup>(٢)</sup>

طبقاً لآلية التصنيع لهذا النوع من اللحوم، وتتبعاً للمنهج الذي اعتمده الدراسة في السير على منهجية آلية التصنيع مرحلة تلو الأخرى للوصول في نهاية الطريق إلى تكييف فقهي لهذه الآلية يكون مبنياً على أساس صحيح حتى يكون في النهاية الحكم الصادر عليها صحيحاً، وحتى ينكشف هذا بشكل واضح وضعت الدراسة أمامها بعض التساؤلات هي: هل مصل الدم يؤخذ من الدم المسفوح أو يؤخذ من عرق في الحيوان؟ وهل الجنين المأخوذ منه المصل يكون على قيد الحياة أم يكون قد فارقتها؟ وهل يتم تنقية الدم من الشوائب بحيث لا يحمل الصفات الوراثية للحيوان وما يمكن أن يكون قد أصابه من مرض؟ وهل هناك بديل يمكن إطعام هاتيك الخلايا عليه دون الدم؟

كل هذه تساؤلات تطرحها الدراسة في طريقها للوصول إلى حكم استخدام مصل الدم في عملية استنبات اللحوم مخبرياً، وذلك على النحو التالي:

**اتفق الفقهاء<sup>(٣)</sup> على أن دم الحيوان البري نجس سواء كان مسفوحاً أو غير مسفوح لعموم قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَّمَ وَالْحَمُّ الْخَنِزِيرُ"<sup>(٤)</sup> وقد نقل الإجماع على نجاسته ابن**

(١) يراجع: الحاوي الكبير للماوردي ١٥/١٤٩.

(٢) سبق تعريفه في الجزء العلمي من الدراسة.

(٣) قال القرافي: "وَالِدَّمَ الْمُسْفُوحُ نَجِسٌ إِجْمَاعًا" الذخيرة ١/١٨٥.

(٤) المائدة من الآية: ٣.

حزم في مراتب الإجماع<sup>(١)</sup> وعزاه ابن رشد في بداية المجتهد إلى الجمهور<sup>(٢)</sup>. ولكنهم اختلفوا في القليل والكثير منه.

※ **سبب الخلاف:** أن مرجع اختلافهم إلى الاختلاف في القضاء بالمقيد على المطلق أو العكس، وذلك أنه ورد التحريم للدم مطلقاً في قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخَيْزِيرِ}<sup>(٣)</sup>، وورد مقيداً كذلك في قوله تعالى: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا} إلى قوله- جل وعلا: {أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْزِيرٍ}<sup>(٤)</sup>، فمن قضى بالمقيد-وهو كون المحرّم هو الدم المسفوح- على المطلق وهم الجمهور<sup>(٥)</sup> قالوا: إن الدم المسفوح هو النجس المحرم فقط؛ وذلك لأن المقيد هنا فيه زيادة، أي ذكر معه قدر زائد قد يكون القيد لأجل ذلك القدر الزائد، وهو كون الدم المحرم مسفوحاً<sup>(٦)</sup>.

كذلك أن الجهة هنا جهة تحريم، والمطلق لا يحمل على المقيد في جانب الإباحة، إذ لا تعارض بينهما<sup>(٧)</sup>.

(١) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابن حزم ١/ ١٥٠، ط: دار الكتب العلمية-بيروت.

(٢) يراجع: بدائع الصنائع ٥/ ٦١، بداية المجتهد لابن رشد ١/ ٨٦، ٨٧، الأم للشافعي ٢/ ٢٧٠، المغني لابن قدامة ٢/ ٦١.

(٣) المائدة من الآية: ٣

(٤) الأنعام من الآية: ١٤٥

(٥) "والحاصل: أن الدم إن جرى بعد موجب خروجه وهو الذكاة كان مسفوحاً وهو نجس كما يأتي، وإن لم يجر بعد موجب خروجه كان غير مسفوح وهو طاهر فخرج الدم القائم بالحي فلا يوصف بكونه مسفوحاً ولا غير مسفوح ومن ثمرات طهارة غير المسفوح أنه إذا أصاب الثوب منه أكثر من درهم لا يؤمر بغسله وتجوز الصلاة به (قوله: وكذا ما يوجد إلخ)، أي لأنه وما قبله يصدق عليه أنه لم يجر بعد حصول موجب خروجه الذي هو الذكاة" الشرح الكبير للدردير ١/ ٥٢.

(٦) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ٢/ ٤٨٣.

(٧) تصرف: إرشاد الفحول ٢/ ٤٨٢..

ومن قضي بالمطلق على المقيد الذي فيه زيادة، قال: الدم المسفوح هو الكثير، وغير المسفوح هو القليل، وكل ذلك حرام؛ وهو مؤيد بأن الدم نجس لعينه، وكل ما كان كذلك فلا يتبعض.<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى أن السورة الوارد فيها تحريم الدم مطلقاً وهي آية المائدة هي مدنية، وأما الآية المقيدة فهي آية الأنعام وهي مكية.<sup>(٢)</sup>

قال ابن حزم: "فَعَمَّ تَعَالَى كُلَّ دَمٍ وَكُلِّ مَيْتَةٍ، فَكَانَ هَذَا شَرْعًا زَائِدًا عَلَى الْآيَةِ الْأُخْرَى"<sup>(٣)</sup>

❁تساؤل مهم جداً:

فإن قيل: هل يمكن قياس مرحلة تغذية الخلايا المستنبتة في المختبر بمصل الدم على تسميد الزرع والشمار بالنجاسات كبعض المواد الكيماوية والأرواث الطبيعية، أو ريبها بالمياه النجسة أو المتنجسة (كمياه الصرف الصحي) فيمتصها النبات ويتغذى عليها؟  
الجواب: أقول وبالله التوفيق:

معلوم أن كثيراً من الزراعات تلجأ إلى استخدام مواد كيماوية خبيثة أو طبيعية كأرواث الحيوانات في عملية التسميد، أو الري فيمتصها النبات ويتغذى بها ويخرج الثمر، وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:  
أحدهما: لا يرى في ذلك بأساً، وهم جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>(٤)</sup> ورواية عند المالكية<sup>(٥)</sup>، والشافعية<sup>(٦)</sup>، ووافقهم الزيدية<sup>(٧)</sup>، وأن النبات إذا سُمِد أو سقي بالنجاسات فلا يحرم ولا يكره أكله ويكون طاهر العين.

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد / ١ / ٨٦، ٨٧.

(٢) الإقناع لابن المنذر / ٢ / ٦١٣.

(٣) المحلى لابن حزم / ١ / ١١٨.

(٤) حاشية الطحاوي على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح / ١ / ١٦٥، ط: دار الكتب العلمية

الأولى / ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م - بيروت.

(٥) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي / ١ / ٥٢، ٥١، الخرشي على مختصر خليل / ١ / ٨٨.

(٦) مغني المحتاج / ١ / ٢٣٦.

(٧) السيل الجرار للشوكاني / ١ / ٣٥.

ومن ذلك قولهم: "(ص) وَزَرَعٌ يَنْجَسُ (ش)، أَي وَمِمَّا هُوَ ظَاهِرُ الزَّرْعِ إِذَا سَقِيَ بِأَمَاءِ النَّجَسِ، وَإِنْ تَنَجَّسَ ظَاهِرُهُ وَالتَّبْقُلُ وَالتَّكْرَاتُ وَنَحْوُهُ كَالزَّرْعِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّ الْقَمَحَ النَّجَسَ إِذَا زُرِعَ وَنَبَتَ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ وَكَذَا غَيْرُ الْقَمَحِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ مَا هُوَ أَعَمٌّ مِنْ ذَلِكَ، أَي وَزَرَعٌ مَلَأْسٌ لِلنَّجَاسَةِ وَتَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ أَجَازَ أَنْ يُعْلَفَ النَّحْلُ بِالْعَسَلِ النَّجَسِ وَيُسْقَى الْمَاءَ النَّجَسَ الزَّرْعُ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ ذَلِكَ إِذْ لَوْ تَنَجَّسَ بِهِ لَمَا أَبَاحَ شَيْئًا مِنْهُ أَنْتَهَى وَمِنْهُ يُؤْخَذُ حُكْمُ الْإِقْدَامِ عَلَى سَقْيِ الزَّرْعِ بِالشَّيْءِ النَّجَسِ" (١).

وقولهم: "والزرع النابت على نجاسة ظاهر العين ويظهر ظاهره بالغسل، وإذا سنبل فجنبه ظاهر بلا غسل، وكذا القثاء ونحوها، وأغصان شجرة سقيت بماء نجس وثمرها.." (٢)

\*ووجبتهم في ذلك: أن المحكوم بنجاسته إذا استحال إلى شيء آخر غير الشيء الذي كان محكوماً بنجاسته كالعذرة تستحيل تراباً ولم يبق الاسم الذي كان محكوماً عليه بالنجاسة ولا الصفة التي وقع عليها الحكم لأجلها، فيتغير حكمه بتغير أصله ووصفه؛ لأن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المترتب عليها. (٣)

\*وأما القول الثاني: فللحنابلة (٤)، ورواية أخرى عند المالكية (٥) وهم يرون أنه لا يجوز الانتفاع بشيء من النجاسات على أي وجه من وجوه الانتفاع، فلا يجوز أن يسقى الزرع ولا الحيوان الماء النجس ولا تعلق البهائم النجاسات.

- وفي ذلك قال الحنابلة: "وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ بِالِاسْتِحَالَةِ، وَلَا بِتَارٍ أَيْضًا ..... هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّ رَبِيٍّ. وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ" (٦)

\*ووجبتهم في ذلك: قوله تعالى: "وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ" (٧)

(١) الخرخشي على خليل / ٨٨.

(٢) مغني المحتاج / ١ / ٢٣٦.

(٣) فتح القدير للكمال بن الهمام / ١ / ٢٠١، السيل الجرار / ١ / ٣٥.

(٤) المغني لابن قدامة / ١ / ٥٣.

(٥) الذخيرة للقرافي / ١ / ١٨٨.

(٦) الإنصاف للمرداوي / ١ / ٣١٨.

(٧) الأعراف من الآية: ١٥٧.

فالنجاسات من الخبائث، وقد حرمها الله تعالى بنص الآية، فلا يجوز الانتفاع بها إلا لضرورة، والضرورة هنا متتية فيحرم الانتفاع بها<sup>(١)</sup>.

**فإن ترجح القول الأول** على اعتبار أن سقيا الزرع وتسميد النبات بالنجاسات مما تعم به البلوى؛ بسبب قلة منسوب المياه الصالحة للزراعة مع زيادة الكثافة السكانية للأرض، مع إدخال التعديلات اللازمة على مياه الري -على سبيل المثال- لتصبح ملائمة إلى حد ما -للاستخدام البشري، بالإضافة إلى أن هذه النجاسات قد استحالت من صورتها الأصلية إلى صورة أخرى، وأن أوصاف هذه النجاسات لا تصل إلى الثمار بالصورة الأصلية فلا يضر ذلك.

فكذلك الدم إذا استحال إلى صورة أخرى عن طريق تعرضه لدرجات حرارة مختلفة بتقنيات معينة بحيث يفصل منه ما يسمى بمصل الدم<sup>(٢)</sup>.

إلا أن هذا قياس مع الفارق؛ لأن الدم وجميع مشتقاته محكوم بخبثه ونجاسته، فهو من المستقذرات التي تعافها النفوس وتستكرها الطباع السليمة، فإن أخذ من البهيمة وهي حية فهو نجس؛ لأنه يدخل تحت حكم الميتة كما تبيننا، وإن أخذ من الحيوان بعد تذكيتة أو في أثنائها فهو مسفوح وقد حكم بنجاسته كذلك...

ناهيك عن حجم الأضرار التي يحملها، فالدم على أي حال عنصر مستقل بذاته لا يتبع البهيمة، فله حكم مستقل وهو على جميع حالاته حرام ونجس لا يجوز استخدامه أو الانتفاع به شرعاً، وعلّة تحريمه الضرر، فهو يورث غلظة في الطباع وقساوة في القلب قال الشيخ الخرخشي: "تَبَيْتُهُ هَلْ مَنَعُ أَكْلَ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ تَعَبُّدُ وَشَهْرَةُ الشَّيْخِ يُوْسُفَ بْنَ عَمْرٍ أَوْ مَعْفُولُ الْمَعْنَى بِأَنَّهُ يُقَسِّي الْقَلْبَ وَأَفْضَلُ الْقُلُوبِ أَرْقَاهَا وَبِهِ قَالَ الْجَوْرَاي قَوْلَانٍ"<sup>(٣)</sup>.

هذا قد ثبت علمياً أنه أكثر العناصر التي تحمل الأمراض وأنه بيئة خصبة للجراثيم والفيروسات؛ بل أثبتت الدراسات العلمية<sup>(٤)</sup> أنه من أخصب البيئات لنمو الميكروبات والجراثيم الضارة بالجسم؛ فهو

(١) الذخيرة للقرافي ١/ ١٨٩، ١٨٨، كشف القناع للبهوتي ١/ ١٨٦، الإنصاف للمرداوي ١/ ٣١٨.

(٢) معلومة استقتها الدراسة أثناء جمع الجانب العملي لموضوع الدراسة في لقاء مباشر بتاريخ ٣/ ٧/ ٢٠٢٢ م مع فضيلة الأستاذ الدكتور خالد شوقي -رئيس بحوث بقسم صحة وسلامة الأغذية بمعهد بحوث الصحة الحيوانية بمركز البحوث الزراعية- مصر.

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي ١/ ٨٧.

(٤) الوجيز في الطب، هشام الخطي ٢٢٢، ٢٢٣، ط: دار الأرقم الأولى ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م- عمان.

يحمل سموم الجسم وفضلاته، ويؤدي ذلك إلى رفع البولينا في الدم التي ربما تؤدي إلى فشل كلوي، كما يحتوي على مواد تدعى (أنتيجينات) تتفاعل مع الجسم فيكون أجساماً مضادة تسبب حساسية تتج من تفاعل (الأنتيجينات) مع هذه الأجسام، كما أنه قد ينقل التهاب الكبد الوبائي، وبصفة عامة يعد الدم وسطاً صالحاً لنمو مختلف أنواع الجراثيم الضارة بالإنسان، فهو من أخطر العناصر التي تحمل كمّاً هائلاً من الميكروبات التي تلحق بالإنسان أضراراً لا حصر لها؛ فلا ينتفع به على أي وجه من وجوه

الانتفاع إعمالاً لقاعدة: "الضرر يزال"<sup>(١)</sup> والتي أصلها حديث: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ"<sup>(٢)</sup>، وكذلك

إعمالاً لقاعدة: "الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم"<sup>(٣)</sup> كما أنه لا توجد ضرورة إلى استخدامه في عملية تصنيع أو زراعة اللحوم المخبرية إذا أمكن الاستعاضة عنه بديل لا ضرر فيه.

فإن كان هناك بديل لمصل الدم لإطعام هذه الخلايا، فما الحاجة لاستخدامه؟

فضلاً عن ندرته وارتفاع تكلفته، والأضرار التي قد تترتب على استخدامه من انقراض الأجنة التي يؤخذ منها هذا المصل، أو انقراض أمهاتها.....

# فإن كان ذلك كذلك وصلنا إلى الحكم بجرمة تلك اللحوم في مرحلة تغذيتها على الدماء أو مشتقاتها.

ككيف لنا يأمرنا الله -جل في علاه- بالذكاة لتنقية اللحوم من الدماء ونحن نطعم بها الخلايا ونستجمع أضرارها ونصدّرها للأجسام؟!!!! فإن كانت هناك عناصر بديلة غير عنصر الدم أو مشتقاته لإطعام هاتيك الخلايا مع تجنب الأضرار بعيدة المدى، عندها يمكن القول بإباحة أكلها للمسلمين -لا سيما- الذين أناطهم الله بحمل الرسالة الخاتمة، واختصهم بنزول دستور الحياة بلغتهم....

# ولو سلمنا بصحة مذهب من قال باستحالة الدم، فإن الثابت هو مقدار الضرر الذي يلحقه بجسم الإنسان على اعتبار أنه من الخبائث والمستقذرات بما يحمله من أضرار... فهل يمكن إثبات عدم ضرره؟ وهل توجد ضرورة ملجئة لاستخدامه؟

ولغلق باب الجدل في هذه النقطة تحديداً تميل الدراسة إلى ما قاله الإمام القرافي<sup>(٤)</sup> -رحمه الله-

حيث وجه هذه المسألة توجيهاً جديراً بالاعتبار حين قال: "قاعدة تبين ما تقدم وهي أن الله تعالى إنما

(١) الأشباه والنظائر للسبكي ١/ ٤١، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

(٢) موطأ الإمام مالك ٢/ ٤٥٥، ٣١، كتاب الأقضية، باب: القضاء في المرفق.

(٣) الإبهاج في شرح المنهاجي "منهاج الوصول إلى علم الصول" للقاضي البيضاوي ٣/ ١٦٥، م: دار الكتب

العلمية -بيروت، د.ت.

(٤) الذخيرة للقرافي ١/ ١٨٨.

حكم بالنجاسة في أجسام مخصوصة بشرط أن تكون موصوفة بأعراض مخصوصة مستقدرة وإلا فالأجسام كلها متماثلة واختلافها إنما وقع بالأعراض فإن ذهب تلك الأعراض ذهاباً كلياً ارتفع الحكم بالنجاسة إجماعاً كالدّم يصير مياً ثم آدمياً، وإن انتقلت تلك الأعراض إلى ما هو أشد استقذاراً منها ثبت الحكم فيها بطريق الأولى كالدّم يصير قيحاً أو دم حيض أو ميتة، وإن انتقلت إلى أعراض أخف منها في الاستقذار فهل يقال هذه الصورة قاصرة عن محل الإجماع في العلة فيقصر عنها في الحكم أو يلاحظ أصل العلة لإكمالها فيسوى بمحل الإجماع؟ هذا موضع النظر بين العلماء في جملة هذه الفروع؛ ولذلك فرق علماؤنا<sup>(١)</sup> -رحمهم الله- بين استحالة الخمر إلى الخل ففضوا فيه بالطهارة وبين استحالة العظام النجسة إلى الرماد لما فيه من بقية الاستقذار وعدم الانتفاع بخلاف الأول"

هـ وبناءً على هذا فإن من يستطيع الإجابة عن هذه التساؤلات جميعاً هم العلماء المتخصصون في هذا الشأن، فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، فهم وحدهم الذين يقررون أن الدم بعد استحالته إلى مصل، هل يحمل نفس نسبة الخطر التي كان يحملها قبل الاستحالة بأصل خلقتة؟ وهل يثبت ضرره على الإنسان أو ينتفي بالكلية؟ ...

# حكم اللحوم المخبرية:

من هذا وما قبله يتبين أن اللحوم المخبرية إن اعتمدت مراحل إنتاجها على أخذ الخزعة أو الخلية من الحيوان الحي وغذيت بمصل الدم كانت حراماً وما نتج عنها فهو حرام، وإن خلت عملية الإنتاج من المحاذير الشرعية كانت مباحة....

\*\*\*\*\*

(١) "وأما الفضلات المنفصلات من الحيوان فهي على قسمين: قسم له مقر في الجسم يستحيل فيه ثم يخرج أو يبقى هناك، وقسم يخرج إلى سطح الجسم من غير أن يكون له مقر يستحيل فيه. فأما ما له مستقر في البطن يستحيل فيه فهو على قسمين: قسم يستحيل إلى فساد، كالدم والعذرة والبول، وقسم يستحيل إلى صلاح كاللبن" التنبيه على مبادئ التوجيه لابن بشير التوخي المالكي ١/ ٢٣٣، ط: دار ابن حزم - الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م - بيروت. وهذا دليل على أن الدم لا يتغير حكمه حتى مع الاستحالة، فهو خبيث واستحالته إلى فساد.

### المبحث الثالث:

## الموازنة بين اللحوم المخبرية ونظيرتها التقليدية

### المطلب الأول

#### الإيجابيات المتصورة والسلبيات المحتملة

لا شك أن أي تطور علمي أو تقدم يحرزه الإنسان على وجه الأرض لا بد أن تصحبه إيجابيات وسلبيات وتلك سنة الله في خلقه إذ الكمال لله وحده، وما من عمل بشري إلا واعتراه النقص؛ لذلك كانت الإيجابيات والسلبيات وجهان لعملة واحدة في شأن إنتاج اللحوم المخبرية على النحو التالي:

أولاً: ما يتعلق بالإيجابيات المتصورة فما يلي:

(١) اللحوم المستنبته ستعمل على الحد من النتائج السلبية علي الصحة العامة والبيئة الناتجة عن الاستزادة في تربية اللحوم التقليدية؛ وذلك بسبب كون تربية الماشية من أكبر مسببات الاحتباس الحراري وتلوث الماء والهواء "تبعاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة"

(٢) اللحوم المستنبته أحد بدائل البروتين التي قد تساعد في قضايا الأمن الغذائي والمخاوف المتعلقة بالتغير المناخي المصاحب لطرق إنتاج اللحوم الحالية.

(٣) اللحوم المستنبته تعمل على تقليل محاكاة الاحتكاك بالبيئة الحيوانية الذي قد يتسبب في زيادة مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية بسبب استخدام الأدوية بعشوائية وانتشار الأمراض ذات الأصل الحيواني.

(٤) تخفيض الاستهلاك الكبير للمياه في عملية إنتاج اللحوم التقليدية، حيث إن يتاح كيلوجرام واحد من شريحة لحم البقر، يستهلك ١٥٠٠ لترًا من المياه ومصر تعاني فعلياً من مشكلة نقص المياه حيث إن البيئة تشير إلى أن إجمالي نصيب الفرد من المياه سيبلغ ٣٠٠ لتر فقط سنوياً .

(٥) التقليل من مخاطر المبيدات الحشرية كالزنيخ والدوكسين وكذلك الهرمونات المرتبطة باللحوم التقليدية بشكل كبير.

(٦) يمكن استخدام الخلايا من الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض في إنتاج بعض اللحوم الغريبة والمرغوبة من فئات معينة في بعض المجتمعات مع الحفاظ على سلالات تلك الحيوانات النادرة.

تستخدم المضادات الحيوية بكميات كبيرة لمنافسة الجراثيم الغذائية كالسالمونيلا والإشريكية القولونية.

\* لكن ذلك ينتج سلالات جرثومية مقاومة للمضادات الحيوية علي المدى الطويل فوفقاً لمنظمة "سي آي دبليو إف" تستخدم ٨٠٪ من المضادات الحيوية لمعالجة المواشي، أما نسبة ٢٠٪ الباقية فتستهلك في معالجة البشر.

(٧) سهولة التخلص من الأعضاء والتراكيب الأخرى المصاحبة للحوم التقليدية والتي تشمل (العظام، والجهاز التنفسي، والجهاز الهضمي، والجهاز العصبي والجلد، إلخ) فإنه يقلل من كمية العناصر الغذائية والطاقة المطلوبة واللازمة لعملية النمو والتكاثر للأنسجة العضلية.

(٨) تنتج اللحوم المصنعة مخبرياً دون مضادات حيوية أو هرمونات أو سيترويدات أو حتى مبيدات حشرية بما أنها تنمو في منشآت مخبرية تماماً.

\* فإن أصبحت مصدراً أساسياً للغذاء سيتراجع كثيراً معدل تطور الجراثيم المقاومة للمضادات الحيوية.

\* مما يسهم في الوقاية من الأمراض المستقبلية والجائحات.

\* وقد تسهم في تسريع الاستغناء عن مزارع الماشية في المستقبل.

\* ويعني هذا أن للحوم المصنعة مخبرياً فوائد جمة.

### ثانياً: ما يتعلق بالسلبات الحقيقية:

(١) علي الرغم من كثرة البحوث الحديثة التي عدت الفوائد البيئية للحوم المصنعة مخبرياً، أظهرت بعض الدراسات التأثيرات البيئية لهذا اللحم علي المدى الطويل فيما يفوق أضرار الماشية وتأثيرها، إضافة إلى أن الحيوانات لديها أنظمة مناعية تحميها من البكتيريا وبعض العدوى، وهو ما لا يتوافر في حالة الاستزراع الخلوي وفي بيئة غنية بالمغذيات ما يجعل البكتيريا تنشط بشكل أسرع عنها في الخلايا الحيوانية.

(٢) أشارت ورقة بحثية صادرة عن مدرسة مارتن أكسفورد البريطانية (في فبراير ٢٠١٨م) إلى عدم وجود إجماع علمي على التأثير البيئي الخاص بانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن اللحم المصنعة مقارنة باللحم التقليدي، وأن اللحم المصنعة قد ينتج مزيداً من الاحتباس الحراري علي المدى الطويل.

(٣) بينت الدراسة أن خسارة قطاع الثروة الحيوانية ستكون لها تبعات علي عدد من الصناعات مثل: "الصوف، والأنسجة، والجلد"، وسيكون لها تأثيرات علي سكان القرى الذين يعتمدون في دخلهم علي الثروة الحيوانية.

(٤) أوردت قناة "سكاي نيوز" الإنجليزية في تقريراً لها أن العديد من الهيئات الزراعية تقف ضد اللحوم المصنعة مخبرياً لخطورتها وتهديدها رزقهم كما أن هناك خطراً حقيقياً يهدد من يصنعون في قاع هرم الأعمال فقد يجدون أنفسهم خارج الأسواق إذا اهتم العالم بأن يكون اللحم جديداً وأكثر أخلاقية عن ذي قبل.

ويقول الطبيب البريطاني كريس بريانت: "إن هناك ثلاثة مخاوف رئيسة مرتبطة باللحم المصنع مخبرياً، وهي "المذاق، والسعر، والطبيعة"، وما يتعلق بها من مشكلات خاصة بالسلامة، وأكد أن المغالطات الطبيعية هي أكثر المخاوف صعوبة إذ يقدر الناس في الغالب المنتجات الطبيعية عن غيرها من المنتجات غير الطبيعية التي يظنون أنها سيئة."

(٥) ذكر موقع "ميديكال إكسبرس" للأبحاث العلمية أن عدداً متزايداً من الدراسات وثقت سُمية المنتجات البلاستيكية شائعة الاستخدام، وما قد تسببه من مشكلات في الخلايا المستزرعة التي تنمو في الحاويات البلاستيكية، فإذا لم يكن استخدام البلاستيك محكوماً بدقة من الممكن أن يكون اللحم ملوثاً بمسببات اضطراب الغدد الصماء أو مواد أخرى ضارة قبل تعبئته.

(٦) حسب دراسة جديدة عن جامعة أكسفورد في ٢٠ فبراير ٢٠١٩، قد يكون اللحم المستنبت مخبرياً أكثر ضرراً للبيئة وإن كان أكثر استدامة من لحوم الأبقار، وقد يستمر هذا الضرر علي البيئة ويعتبر مصدراً لانبعاث الغازات الدفيئة.

(٧) وحسب ما ذكر باحثو أكسفورد فإن الدراسات السابقة عن الآثار البيئية للحوم الطبيعية قد قررت أن غاز الميثان المنبعث من مخلفات الماشية له تأثير كبير علي الاحترار على المدى القصير، لكنه لا يبقى في الغلاف الجوي إلا لمدة عشر سنوات؛ بينما يظل ثاني أكسيد الكربون مستمراً، ومتراكماً لقرون، ومعظم الانبعاثات عن اللحوم المستنبتة تقريباً عبارة عن ثاني أكسيد الكربون، مما يؤكد ضرورة خطرها بالبيئة.<sup>(١)</sup>

كما أضافت ماركرت ملون-من اتحاد العلماء المعنيين- أنها تشكك في أن المتطلبات من الطاقة والوقود الأحفوري لإنتاج اللحم المستزرع علي نطاق ضخم سيكون أكثر تدميراً للبيئة من إنتاج الأغذية في المزارع<sup>(٢)</sup>

(1) "Lab-Grown Meat Could Be Worse For Environment Than Beef" Retrieved 21-2-2019.

(٢) org.Marefa. لحم مستنبت / note\_Citeh-٥٦

برغم ذلك تبقى مسألة الأعراض الجانبية أو المضاعفات لتقنية زراعة اللحوم وصناعتها مخبرياً هي المسألة الأهم في هذا التوجه الجديد، حيث لا أحد يعلم إلى أي مدى يمكن أن تصل إليه، وماذا يمكن أن تخلفه علي البشرية من مضاعفات؟

فالأمر في بدايته كان شيئاً لافتاً للانتباه خصوصاً حين يتطرق إلى الجوانب الاقتصادية لكن مضاعفاتها، وما ستخلفه من الانقراض لأشكال المهن والوظائف التي كانت يد الإنسان هي الفاعلة فيها جعلت هذا الأمر تساوره الشكوك في كونه هل هو تطور صديق للبيئة بالفعل أم لا؟ فقد يظهر ضرره مستقبلاً عند الإنتاج الكثيف، فإذا كان الدافع وراء اللحوم المستنبتة مخبرياً بالنسبة لو كالة ناسا هو عدم استدامة نقل اللحوم والحيوانات إلى الفضاء، فما حاجتنا له وسليباته تعلق إيجابياته، بل إن سليباته على المدى البعيد لا يعلمها إلا الله، وإذا كان هذا أمراً أصبح شبه حتمي لو كالات الفضاء العالمية وأنه من الطرق المستدامة الملائمة لاستمرار الحياة خارج الكوكب الأرضي؛ إذن فالأحرى بالمسلمين الفضائيين أن يحتاطوا لأمر دينهم وأن يتنبهوا لمأكلهم ومشربهم أمن حلال أم من حرام؟

\*\*\*\*\*

## المطلب الثاني:

## ضوابط قبول اللحوم المخبرية بوصفها مادة غذائية

على الرغم من أن اللحوم المخبرية لم تظهر إلى الآن في الدول المسلمة، وأن هذه الدول لم تول اهتماماً بشأنها، لكن بما أننا لسنا خارج هذا العالم، وأن كل ما يستجد فيه يطالنا شئنا أم أبينا؛ لأن العالم يخضع لاتجاهات القوى المهيمنة عليه، علاوةً على أن الدول غير المسلمة بها رعايا مسلمين يجب أن يحتاطوا لمأكلهم ومشربهم من حلال هو أم من حرام؟ وعلى الجهات المنوطة بذلك استفراغ الوسع في تبين ذلك لهؤلاء بياناً شافياً إذا أصبح واقعاً نعيشه....

وكما ورد في عرض ما سجلته الدراسة أن يكون إيجابياً في هذه الصناعة من ناحية توفير كميات كبيرة من الغذاء بأقل الأضرار، وأن هذه الصناعة يمكن الاستفادة بها على طريق التنمية المستدامة تحقيقاً للرؤى المستقبلية؛ فلذلك وإعمالاً لقاعدة سد الذرائع، وعدم فتح مجال التعدي على حدود الله تعالى باسم الشريعة الإسلامية كان لزاماً أن تضع الدراسة ضوابط وشروطاً لقبول هذه اللحوم المخبرية بوصفها مادة غذائية ضماناً لصلاحية المنتج للاستهلاك الآدمي والتي لا بد وأن تكون المواد المستخدمة في إعدادها مطابقة للمواصفات القياسية لكل منها وبعد معرفة مصدر الخلايا الجذعية المصنع منها هذه اللحوم، وطبيعة المواد المضافة إليها في التصنيع، وأثر ذلك على صحة الإنسان، مع مراعاة كون جميع الأدوات والأجهزة المستخدمة في التصنيع نظيفة ومعقمة وأن تتم عملية الإنتاج في جو مناسب، لا بد من توافر الضوابط الآتية:

(١) أن تكون المواد الأولية المستخدمة في تصنيع هذه اللحوم مأخوذة من حيوانات مأكولة اللحم شرعاً، وأن تكون مذكاة ذكاة شرعية، وأن يكون القائم على الذبح أو الفني المختص بعملية الذكاة ممن يجوز للمسلم أن يأكل ذبيحتهم.

وذلك مصداقاً لقول الله تعالى: "الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ"<sup>(١)</sup>، وكذلك وكما هو مقرر في كتب الفقه أنه لا يحل للمسلم أن يأكل ذبيحة المجوسي.

قال الحنفية: "لَا مَجُوسِيٍّ وَوَثْنِيٍّ وَمُرْتَدٍّ وَمَحْرَمٍ وَتَارِكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا) يَعْنِي لَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ هَؤُلَاءِ أَمَّا الْمَجُوسِيُّ فَلِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا

أَكَلِي ذَبَائِحِهِمْ<sup>(١)</sup> وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ دِينٌ سَمَاوِيٌّ فَانْعَدَمَ التَّوْحِيدُ اعْتِقَادًا وَدَعْوَى، وَالْوَنَيْي كَالْمُجُوسِيِّ فِيمَا ذَكَرْنَا لِأَنَّهُ مُشْرِكٌ مِثْلُهُ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَلِأَنَّهُ لَا يَقَرُّ عَلَى مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ"<sup>(٢)</sup>

**وقال المالكية:** "فاسق) أَي سَوَاءٌ كَانَ فَسَقَهُ بِالْجَارِحَةِ كَتَارِكِ الصَّلَاةِ أَوْ بِالْإِعْتِقَادِ كِبِدْعِيٍّ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ كُفْرِهِ لِنُفُورِ النَّفْسِ مِنْ فِعْلِهِمْ ذَكَى كُلُّ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ"<sup>(٣)</sup>

(٣) أن يكون اللحم تطبيقياً شرعياً خالياً من لحوم الخنازير واللحوم المحرمة، وأن تكون اللحوم ذات طبيعة خالية من العيوب.

وذلك لأنه من المقرر شرعاً حرمة أكل الخنزير لقوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ"<sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا تَارِكُ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا<sup>(٥)</sup> فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ"<sup>(٦)</sup>، ومعلوم أن ما لم يذكر اسم الله عليه، أو أعل به لغيره من اللحوم المحرمة شرعاً. **قال ابن القيم:** "وَأَمَّا ذَبِيحَةُ الْمُجُوسِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَتَارِكِ التَّسْمِيَةِ وَمَنْ أَهَلَ بِذَبِيحَتِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَتَنْفُسُ ذَبِيحَةِ هَؤُلَاءِ أَكْسَبَتْ الْمَذْبُوحَ حُبْنًا أَوْ جَبَّ تَحْرِيمَهُ، وَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ اسْمِ الْأَوْثَانِ وَالْكَوَائِبِ وَالْحِجْنِ عَلَى الذَّبِيحَةِ يُكْسِبُهَا حُبْنًا، وَذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ وَحْدَهُ يُكْسِبُهَا طَيْبًا، إِلَّا مَنْ قَلَّ نَصِيئُهُ مِنْ حَقَائِقِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَذَوِقِ الشَّرِيعَةَ."<sup>(٧)</sup>

(٤) عدم احتوائه علي مكونات من مواد نجسة ومحرمة مثل: الدم (مصل الدم) أو إنزيمات الخنزير. لقوله تعالى: "وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ"<sup>(٨)</sup>، وكل نجسٍ خبيثٍ يدخل تحت عموم الآية.

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٣/٤٨٨ / ١٦٣٢٥، ن: مكتبة الرشد-الرياض، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

(٢) بدائع الصنائع ٥/٤٥، البحر الرائق لابن نجيم ٨/١٩١.

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢/١٠٢.

(٤) المائدة من الآية: ٣

(٥) البحر الرائق لابن نجيم ٨/١٩١.

(٦) الأنعام من الآية: ١٢.

(٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية ٢/١١٨، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٩م-

بيروت.

(٨) الأعراف من الآية: ١٥٧.

ولقوله تعالى: "قُلْ لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ"<sup>(١)</sup>، وأما إنزيمات الخنزير فحرماتها تابعة لحرمة أصلها لنجاسة عينه.

(٥) أن يكون اللحم خالياً من علامات الفساد والروائح والمواد الغريبة؛ لأنه قد تبين من تتبع تعليقات الفقهاء في تحريم المأكول أو المشروب أن من أسباب ذلك الاستقذار عند ذوي الطباع السليمة، وسواء أكان الاستقذار لعارض، أم لغير عارض كالبصاق والمخاط والعرق والمنى، أو كاللحم إذا أتت ووصل إتنانه إلى حد الضرر، ولا شك أن وجود مثل هذه العلامات يعني أن المنتج يحمل ضرراً، والضرر يزال شرعاً؛ إعمالاً لقاعدة: "الضرر يزال"<sup>(٢)</sup> والتي أصلها حديث: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ"<sup>(٣)</sup>.

(٦) عدم احتواء اللحم علي أنسجة مخاطية أو أعضاء الجهاز التناسلي أو الرئة.

- لأن من المقرر شرعاً في كتب الفقه أن هناك أجزاء من البهائم لا تؤكل:

**قَالَ الْحَنَفِيُّ:** "يَحْرَمُ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيَوَانَ سَبْعَةٌ: الدَّمُ الْمُسْفُوحُ، وَالذَّكْرُ، وَالْأُنْثِيَانِ، وَالْقُبْلُ (أَي فَرْجُ الْأُنْثَى وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْحَيَا)، وَالْغُدَّةُ، وَالْمَثَانَةُ (وَهِيَ مَجْمَعُ الْبَوْلِ)، وَالْمَرَارَةُ (وَهِيَ وَعَاءُ الْمَرْءِ الصَّفْرَاءِ، وَتَكُونُ مُلصَقَةً بِالْكَيْدِ).

- وَهَذِهِ الْحُرْمَةُ فِي نَظَرِهِمْ لِقَوْلِهِ عَزَّ شَأْنُهُ: "وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ"<sup>(٤)</sup>، وَهَذِهِ السَّبْعَةُ مِمَّا تَسْتَحْضِيهِ الطَّبَاعُ السَّلِيمَةُ فَكَانَتْ مُحَرَّمَةً".

- وَقَدْ دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى خُبَيْهَا، لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يَكْرَهُ مِنَ الشَّاةِ سَبْعًا: الْمَرَارَةَ، وَالْمَثَانَةَ، وَالْحَيَاةَ، وَالذَّكْرَ، وَالْأُنْثِيَيْنِ، وَالْغُدَّةَ، وَالدَّمَ"<sup>(٥)</sup>.

- وَالْمَرَادُ كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ قَطْعًا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ السُّتَّةِ وَبَيْنَ الدَّمِ فِي الْكِرَاهَةِ، وَالِدَّمُ

الْمُسْفُوحُ مُحَرَّمٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.<sup>(٦)</sup>

(١) الأنعام من الآية: ١٤٥.

(٢) الأشباه والنظائر للسبكي ٤١ / ١.

(٣) موطأ الإمام مالك ٢ / ٧٤٥ / ٣١، كتاب الأفضية، باب: القضاء في المرفق.

(٤) الأعراف من الآية: ١٥٧.

(٥) المعجم الأوسط للطبراني ٩ / ١٨١ / ٩٤٨٠، ن: دار الحرمين - القاهرة، د.ت.

(٦) بدائع الصنائع ٥ / ٦١.

وَالْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: "الدَّمُ حَرَامٌ، وَأَكْرَهُ السِّتَّةَ. فَأُطْلَقَ وَصَفَ الْحَرَامِ عَلَى الدَّمِ الْمُسْفُوحِ، وَسَمِيَ مَا سِوَاهُ مَكْرُوهًا، لِأَنَّ الْحَرَامَ الْمَطْلُوقَ مَا ثَبَّتَتْ حُرْمَتُهُ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، وَحُرْمَةُ الدَّمِ الْمُسْفُوحِ قَدْ ثَبَّتَتْ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا"<sup>(١)</sup>، وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا عَلَى حُرْمَتِهِ. فَأَمَّا حُرْمَةُ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَجْزَاءِ فَلَمْ تَثْبُتْ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ بَلْ بِالْإِجْتِهَادِ، أَوْ بظَاهِرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْمُحْتَمِلِ لِلتَّأْوِيلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ"<sup>(٢)</sup>، أَوْ بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ. لِذَلِكَ فَصَّلَ أَبُو حَنِيفَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْوَصْفِ فَسَمَى الدَّمُ حَرَامًا، وَالْبَاقِي مَكْرُوهًا".

وَقِيلَ: "إِنَّ الْكَرَاهَةَ فِي الْأَجْزَاءِ السِّتَّةِ تَنْزِيهِيَّةٌ، لَكِنَّ الْأَوْجَهَ كَمَا فِي "الدَّرِّ الْمُخْتَارِ" أَنَّهَا تَحْرِيمِيَّةٌ"<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: "اسْتِثْقَالَ أَكْلِ عَشْرَةٍ - دُونَ تَحْرِيمٍ - هِيَ: الْأُنْثِيَانِ وَالْعَسِيبُ وَالْغُدَّةُ وَالطَّحَالُ وَالْعُرُوقُ وَالْمِرَارَةُ وَالْكَلْبَتَانِ وَالْمِثَانَةُ وَأُذُنُ الْقَلْبِ"<sup>(٤)</sup>.  
- وَالْحَنَابِلَةُ فَقَالُوا: "بِكْرَاهَةِ أَكْلِ الْغُدَّةِ وَأُذُنِ الْقَلْبِ. أَمَّا الْغُدَّةُ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرِهَ أَكْلِهَا؛ وَلِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافَاهُمَا وَتَسْتَحْبِبُهُمَا"<sup>(٥)</sup>.  
وَأَمَّا أُذُنُ الْقَلْبِ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِهَا؛ وَذَلِكَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَضْرَةِ الَّتِي تَعْرِضُ لِأَكْلِهَا"<sup>(٦)</sup>.

(٧) عدم الضرر المترتب على تناوله؛ والدليل على ذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ"<sup>(٧)</sup>؛ إِذَا الْأَصْلُ فِي الْمَضَارِّ التَّحْرِيمِ وَالْمَنْعِ وَاسْتِثْبَاعًا لِذَلِكَ ضَبَطَ أَهْلُ الْفِقْهِ التَّحْرِيمَ بِكُلِّ مَا يَضُرُّ

(١) الأنعام من الآية: ١٤٥.

(٢) الأعراف من الآية: ١٥٧.

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦/ ٧٤٩.

(٤) التاج والإكليل للمواق ٤/ ٣٤٢، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٤ م.

(٥) المغني لابن قدامة ٩/ ٤٣٠.

(٦) مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى للرحيبي ٦/ ٣١٧، ط: المكتب الإسلامي الثانية

١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م

(٧) موطأ الإمام مالك ٢/ ٧٤٥، كتاب الأفضية، باب: القضاء في المرفق.

البدن كالتراب، والترياق أو بالاستقذار كالمخاط أو البصاق وغيرهما<sup>(١)</sup>، ومن باب أولى الأشد ضرراً أو استقذاراً؛ استناداً إلى قاعدة: "الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم"<sup>(٢)</sup> فمعيارنا الأساسي هو ما يراه الشرع الحكيم.

وإذا كان الأمر كذلك بالصور التي تم عرضها خلال الدراسة، وتبين الحكم الفقهي لها بناءً على آلية التصنيع للحم في المختبر، ولم يكن سبيل لأخذ الخزعة إلا من الحيوان الحي، ولا طريق إلى إطعام هذه الخلايا إلا بمصل الدم، فإن ما نتج عنها فهو ميتة.

وبالرغم من ذلك فإن استخدام الخلايا الجذعية ليس مرفوضاً بالكلية من الناحية الشرعية، وإنما ذلك في جانب المطعم فقط، أما استخدامها في نطاق الطب التجديدي سواء في المجال البشري أو البيطري فلا حرج في ذلك، فقد أوضحت الدراسات الطبية الجديدة فعالية استخدام الخلايا الجذعية من خلال خضوعها لبرمجة معينة لتصبح خلايا نسيجية لها نفس الخصائص النوعية للخلايا التي يستهدفها الدواء... وعليه فنخلص من ذلك كله إلى أنه إن أثبت العلم خلو هذه اللحوم المستنتبة أو المستزرعة عن كل تلك المحاذير فهي مباحة فتوضع في كفة

المباحات، وإن اشتملت على شيءٍ من المحظورات فتوضع في كفة المحرمات.

### والله تعالى أعلى وأعلم..

\*\*\*\*\*

(١) الفروق للقرافي ١/ ٢٢٠، الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي ٦/ ٦٥.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي ٣/ ١٦٥.

### المطلب الثالث

#### ما ورد من مؤيدات الدراسة

سبق وأن ذكرت الدراسة في بدايتها أن دور الإفتاء متوقفة لحين صدور فتوى بشأن اللحوم المخبرية، وبالفعل من وقت البدء في إعداد هذه الدراسة وحتى وقت قريب لم تصدر فتوى بشأن هذا النوع من اللحوم<sup>(١)</sup>، وقد بذلت في الدراسة قصارى جهدي -بما فتح الله علي- لأصل إلى حكم هذا النوع من اللحوم من خلال تكييف فقهي لمراحل استنباتها، حتى صدر مؤخراً عن دار الإفتاء المصرية جواباً عن سؤال ورد إليها بهذا الشأن، وقد جاءت نتائجه -بفضل من الله ومنه- موافقة لما توصلت إليه دراستي هذه من نتائج، بيانه كالتالي:

حكم أكل اللحوم المصنعة في المختبرات والمعامل.. دار الإفتاء تجيب الأحد ٠٣/ سبتمبر/ ٢٠٢٣ - ١٣: ٠٣ ص: "ورد إلى دار الإفتاء المصرية، سؤال يقول: (ما حكم الشرع

(١) إن هذا النوع من اللحوم قد طاله جدل من الناحية الشرعية؛ إذ لم تصدر فتاوى لهيئات كبار العلماء أو المجالس الفقهية عن اللحوم المخبرية حتى الآن ربما لأن العالم الإسلامي لم يظهر اهتماماً بالاتجاه الجديد في تصنيع اللحم، وقد أكد البروفيسور فضلان محمد عثمان المدير التنفيذي لجامعة ماليزيا العالمية في تصريح خاص، أن الرأي الشرعي عن اللحوم المخبرية لا بد أن يكون صادراً عن فتوى متعلقة بهذه اللحوم، وحتى الآن، بحسب اطلاعه لم يجد فتوى من العلماء الكبار من الدول الإسلامية تتحدث بخصوص اللحوم المصنعة، وبالتالي على المسلمين النظر إلى بعض الجوانب في ما يخص هذه اللحوم.

ه ويذكر رأيه الشخصي اعتماداً على الحديث المذكور قائلًا، إن اللحوم المصنعة مخبرياً والمعتمدة على الخلايا الجذعية المأخوذة من الحيوان الحي لا يجوز الانتفاع بها لأنها في حكم الميتة، ويؤكد أنه ما زال منتظراً، بدوره فتوى بخصوص هذا النوع من اللحوم من قبل العلماء الكبار، لعلهم في وقت قريب يصدر فتوى بذلك. ه وأصدرت المنظمة الإسلامية الأكبر في إندونيسيا المعروفة باسم نهضة العلماء، بياناً في سبتمبر من عام ٢٠٢٢ بشأن تلك المسألة، قالت فيه إن: "الخلايا المأخوذة من حيوانات حية ثم يتم تصنيعها في مفاعلات حيوية تندرج ضمن فئة الذبيحة غير الطاهرة شرعياً ويحظر أكلها".

ه ووافق هذا الرأي ما صدر عن مجموعة علماء في باكستان على رأسهم الخبير بالفقه الإسلامي، محمد تقى عثمانى العام الماضي، والذين اشترطوا للسماح بأكل تلك اللحوم المصنعة أن تكون الخلايا الأصلية قد أخذت من حيوانات مذبوحة وفقاً للشريعة الإسلامية.

www.com.independentarabia.com اللحوم الصناعية... ثورة أم "مهلكة" غذائية؟ / اندبندنت عربية بتاريخ

في تناول اللحوم المخبرية الحيوانية التي تُعرف أيضاً باللحوم المعملية، وباللحوم البديلة، أو النظيفة، أو المصنعة، أو المُستزرعة، أو المُستنبتة في المختبرات؟<sup>(١)</sup>

وذكرت دار الإفتاء، في إجابتها على السؤال: "بأنه قد أباح الشرع الشريف تناول كل طيب، وحرّم تناول كل مُستقَدَّرٍ تجد النفس ضرراً فيه؛ قال تعالى: "يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ" [المائدة: ٤]، وقال تعالى: "قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ" [الأنعام: ١٤٥]، وأوضحت، أن في الآية إجمالاً للمحرمات، وَرَدَ تفصيلها في قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ - وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكَ فِسْقٌ" [المائدة: ٣]، ويلحق بهذه المحرمات العشرة سباع البهائم والطيور، وكذا البغال والحمير الأهلية، وما قُطِعَ من الحي".

"وبينت دار الإفتاء، أنواع الحيوان الذي يؤكل لحمه، منوهة أن الحيوان الذي يؤكل لحمه على ثلاثة أنواع: الأول: لحم ذوات الأربع من الأنعام؛ كالإبل، والبقر ومنه الجاموس، والغنم، ويشمل الضأن والمعز، ويلحق بها بقر الوحش وإبل الوحش والظباء؛ قال تعالى: "أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ" [المائدة: ١]

-والثاني لحم ذوات الريش من الطيور، قال تعالى: "وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ" [الواقعة: ٢١].  
-والنوع الثالث: هو لحم حيوان الماء من الأسماك وغيرها؛ قال تعالى: "هُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا" [النحل: ١٤].

هطريقة تصنيع اللحوم المخبرية الحيوانية: هذا وقد أوضحت دار الإفتاء، طريقة تصنيع اللحوم المخبرية من قبل المتخصصين في معايير سلامة وجودة الغذاء، منوهة أنه بسؤال المتخصصين في متطلبات ومعايير سلامة وجودة الغذاء عن اللحم الحيواني المخبري أفادوا أنه نوع من أنواع الأغذية المعدلة وراثياً، يتم إنتاجه في المختبر بواسطة خلية حيّة، تُؤخذ من حيوان حي، وتوضع في

(١) بالبحث تبين أنه لم يصدر عن دار الإفتاء المصرية فتوى معتمدة موثقة وموقعة في هذا الشأن، ولكن ما ورد إليها سؤال تمت الإجابة عنه بما هو موضح عليه، وقد نشر على الموقع الإلكتروني:

طبق معلمي صغير، وتُغذَى بمصل (Bovine Serum) يحتوي على بروتينات وجلوكوز وأحماض أمينية وفيتامينات ومعادن مُغذّية لهذه الخلية حتى تنمو وتزداد، وهذا المصل يُؤخذ من دم جنين البقر، ثم يوضع ما في هذا الطبق من خلايا بعد نموها في مفاعل حيوي يحتوي على مصل (سيروم Serum) يتكون من دماء وبروتينات مغذّية إلى أن يتحول إلى خلايا عضليّة ناضجة تصير فيما بعد لحمًا يشبه "لحم البرجر"، ومذاقه يشبه اللحوم العاديّة، ويلاحظ -وفقًا للمعلومات المتداولة عن هذا النوع حتى الآن- أنّ هذه الدماء والبروتينات مشتقة من أبقار لم تذبح ذبحًا شرعيًّا".

"وبالنظر إلى طريقة صنع هذا النوع من اللحوم نجد أنّ الحكم بمشروعيّة تناولها مُقيّدٌ بعدة شروط وضوابط لا بد من توفرها ومراعاتها، وهي كما يلي:

أولاً: أن يكون الجزء المقطوع المستخدم في الاستنابت مأخوذاً من حيوان مأكول ذُبح على الطريقة الشرعيّة، وألا يُقتطع جزء من الحيوان وهو حيٌّ؛ لأخذ الخلية التي تُستزرع منه.

فمن المقرر شرعاً أن الجزء المقطوع من الحيوان وهو حيٌّ ميتة؛ لما رواه الإمام أحمد في "المسند"، والترمذي والدارقطني في "السنن" عن أبي واقد الليثي -رضي الله عنه- قال: "قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة والناس يجبّون أسنمة الإبل، ويقطعون أليّات الغنم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "ما قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ" وكذا يحكم على الخلية التي أُخذت منه بأنّها ميتة؛ لأنّ انفصالها عنه بمنزلة انفصالها بعد الموت، وكذا يحكم على ما يُستنبت منها؛ لأنّها داخلة فيه. ومن المقرر شرعاً تحريم أكل الميتة؛ لقوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ" [المائدة: ٣]

ثانياً: عدم استخدام المواد النجسة -كالدماء وغيرها- في عملية الاستنابت.

فقد اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس، لا يؤكل، ولا يتنفع به؛ قال تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ" [المائدة: ٣]، وقال تعالى: "أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا" [الأنعام: ١٤٥]

ثالثاً: ألا يؤدي استهلاك وتناول هذه المنتجات إلى ضرر يلحق بصحة الإنسان ونفسه عاجلاً ولا آجلاً؛ فمن المقرر شرعاً أنّ "الضرر لا يزال بالضرر".

وُبرأعى في ذلك كله استيفاء هذه الأطعمة لمتطلبات واشتراطات السلامة الغذائية في ضوء المعايير والإجراءات التي تقررها الجهات المختصة في هذا الشأن.

\*\*\* هذا وبالإضافة إلى ما ورد في الإجابة عن هذا السؤال فيما يخص أنواع اللحم المباحة لحوم البحر فيمكن الاستفادة بها في هذه العملية من ناحية أنها حلال حية وميتة، فيمكن أخذ الخلايا الجذعية من هذه الحيوانات، ولكن بشرط عدم تغذية الخلايا على مصبل الدم أو استخدام أي مواد خبيثة في أثناء عملية الاستنصاع.

هذا بالإضافة إلى ورقة بحثية قدمها الأستاذ الدكتور عباس شومان -رئيس مجلس إدارة المنظمة العالمية لخريجي الأزهر والأمين العام لهيئة كبار العلماء- أكد فيها على: "أنه لا يجوز تناول اللحوم المستنبتة من الحيوان إلا بثلاثة شروط: هي أخذ الخلية من حيوان ذبح ذبيحاً شرعياً، ولا يجوز أخذها من حيوان حي، أو من حيوان مات من غير أن يذبح، إلا إن كان سمكاً أو جراداً، وأن تكون تغذية الخلية المستنبتة خالية من النجاسات، كالدماء المسفوحة، كذلك أن يثبت عدم إضرار اللحوم المستنبتة بصحة الإنسان".

وعقب ذلك بقوله: "وحيث يصعب تحقيق هذه الشروط، فإنه يجب عدم التسرع في التوسع في استزراع اللحوم الحيوانية قبل التأكد من سلامتها، وتحقيق الضوابط الشرعية والصحية".<sup>(١)</sup>

وبهذا تكون نتائج هذه الورقة البحثية وذلك الجواب قد توافقا-بفضل الله- مع المعطيات التي طرحتها الدراسة وناقشتها وعالجت إشكالياتها، فبالجمع بين ما بنى عليه حكمهما، وما كان أساساً لما بنت عليه الدراسة حكمها في هذا النوع المستجد من اللحوم -بالنظر إلى المراحل التفصيلية لإنتاجها- أمكن الخروج بعدة ضوابط وشروط لا بد من توافرها حتى تقبل مثل هذه النوعية من الأغذية بالنسبة للمسلمين، وإن كانت هذه الضوابط في الوقت الحالي لا تراعى في البلاد غير المسلمة، إلا أنه يمكن الاحتياط بها في حين أصبحت واقعاً نضطر إلى التعامل معه، أسوةً بفقهاءنا القدامى حين افترضوا

(١) جاء ذلك ضمن ورقته البحثية بندوة مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بجددة، والتي جاءت بعنوان: "حكم تناول اللحوم المستنبتة من الحيوانات والأغذية المحورة وراثياً والحشرات"، حيث تم التأكيد على أن هذا يتفق مع ما أقرته هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف تمت القراءة عبر الموقع الإلكتروني:

أموراً لم تكن واقعة ووضعوا الأحكام المناسبة لها<sup>(١)</sup>، وتأكيداً على أن الشريعة الإسلامية كفيلة بإيجاد حل لكل مشكلة تحدث أو معضلة تستجد....

ومن باب سد الذرائع فيجب على حكومات الدول المسلمة الأخذ في الاعتبار بهذه الضوابط وأن تضع البروتوكولات أو الآليات أو تتخذ الوسائل المناسبة لإلزام حكومات الدول المنتجة أو التي تخطط لإنتاجها بأن يوضع لهذه الصناعات الآلية التي تتناسب مع ما يتفق وقواعد الشريعة الإسلامية في خصوص المطعم والمشرب.

لا سيما وأن المحرك الرئيس للسعي في إعداد هذه الدراسة هو أن الدول التي تبنت هذه الفكرة وسعت لتنفيذها بالفعل فيها نسبة كبيرة من المسلمين، فكان لزاماً على الحس الفقهي المنوط به تتبع كل ما يستجد من نوازل ببيان حكمها الشرعي احتياطاً لأمر المسلمين وتحقيقاً لمقصد الشرع في حفظ الدين والبدن بما ينفع الناس ويرعى مصالحهم.

**\*\*وأخيراً يمكن القول بأنه يمكن الجمع بين نتائج هذه الدراسة وما ورد في جواب دار**

**الإفتاء، وما جاء في الورقة البحثية. فيمكن الاستفادة بها لتكون أساساً يمكن بناء حكم صحيح عليه إن أصدرت الهيئات العلمية المعتمدة كمجمع البحوث الإسلامية أو دار الإفتاء المصرية) حكماً موثقاً ومنضبطاً بالأدلة الشرعية والقواعد الفقهية من حيث بيان المنافع والمضار والطيبات والخبائث المتعلقة بهذا النوع من الغذاء حتى لا يقع الناس في محذور.**

\*\*\*\*\*

(١) مع العلم بأن هذه المسألة ليست فرضية وإنما هي موجودة بالفعل، وإن كانت الآن في بلاد غير مسلمة إلا أن بها مسلمين، وقد أوضحت الدراسة أن حكومات دول كثيرة تسعى لتحقيق هذا النوع من التنمية التي تراها مستدامة موفرة لما تحتاجه من الغذاء.

### الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والتسليمات على خاتم النبوات، وعلى آله وصحبه النجوم الزاهرات، وبعد... فإنه بتوفيق الله انتهى المطاف بالدراسة إلى الوصول إلى حكم اللحوم المخبرية وبناء هذا الحكم على ما توفر لديها من معطيات علمية ساعدت في وضوح الصورة الواقعية لهذا النوع الجديد من الطعام الأمر الذي جعل من المناسب أن تختتم هذه الدراسة بالنتائج والتوصيات التي خلصت إليها، مع الإشارة قبلاً إلى مدى تأثير طيب المطعم والمشرب على كل من الفرد والمجتمع كما يلي:

#### الأكل الطيب و الأكل الخبيث وأثر ذلك على الفرد والمجتمع:

إن من الجدير بالذكر بيان ما للأكل الطيب من آثار حسنة والأكل الخبيث من آثار سيئة على الإنسان وهذا يهم كل مسلم، فقد أمر الله الناس عموماً بالأكل من الحلال الطيب حيث قال سبحانه: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا"<sup>(١)</sup> فامتن عليهم بأن أمرهم أن يأكلوا جميع ما في الأرض من ثمار وفواكه وحيوانات حال كونها (حلالاً) أي: محللاً لكم تناولها ليست مغصوبة ولا مسروقة ولا محصلة بمعاملة محرمة أو على وجه محررم أو معيناً على محررم، (طيباً) أي: ليس بخبيث

كالميتة والدم ولحم لخنزير والخبائث كلها.<sup>(٢)</sup>

كما أمر المؤمنين خاصة بالأكل من الطيبات التي رزقوا حيث قال -جل في علاه-: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ"<sup>(٣)</sup>

فأمر الله المؤمنين خاصة بذلك؛ لأنهم المنتفعون في الحقيقة بالأوامر والنواهي بسبب إيمانهم فأمرهم بأكل الطيبات من الرزق والشكر لله على إنعامه باستعمالها في طاعته والتقوى

(١) [البقرة : ٢١]

(٢) تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن ابن ناصر السعدي / ١ / ٨٠، تح: عبد الرحمن اللويحق، ن: مؤسسة الرسالة - ط: الأولى ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.

(٣) [البقرة : ١٧٢]

بها على ما يوصل إليه فأمرهم بما أمر به المرسلين في قوله - سبحانه - : "يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا"<sup>(١)</sup>

وفي هذه الآية لم يقيد بالأكل من الحلال؛ لأن إيمان المؤمن يمنعه من تناول ما ليس له؛ لذلك ناداهم بالصفة التي تربطهم به سبحانه و توحى إليهم أن يتلقوا منه الشرائع وأن يأخذوا منه الحلال والحرام و يذكرهم بما رزقهم فهو وحده الرزاق، ويحل لهم الطيبات في رزقهم فيشعرهم أنه لم يمنع عنهم طيباً، وأنه إذا حرم شيئاً فلائنه غير طيب، لا لأنه يريد أن يحرمهم أو يضيق عليهم وهو الذي أفاض عليهم الرزق ابتداءً.<sup>(٢)</sup>

ولا شك أن للأكل من الطيبات آثاراً طيبةً على النفوس والأبدان، فالطيبات التي أحلها الله هي المطاعم النافعة للأبدان والعقول والأخلاق، والخبائث التي حرّمها هي الضارة بالأبدان والعقول فتعكس على الأخلاق فكل ما نفع فهو طيب، وكل ما ضر فهو خبيث، وهذا يتناغم مع منهج الإسلام في جلب المنافع ودرء المفاسد.

وللأكل من الحلال الطيب أثر عظيم في صفاء القلب واستنارة البصيرة، واستجابة الدعاء، والعبادة، كما أن الأكل من الحرام يمنع قبولها قال تعالى في اليهود: "أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٤١) سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَاوُنَ لِسْحَتٍ"<sup>(٣)</sup>، أي الحرام، ومن كانت هذه صفته كيف يطهر الله قلبه وأنى يستجاب الله له؟

وعن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: { يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ } [المؤمنون: ٥١] وَقَالَ: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ } [البقرة: ١٧٢] ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَبَ أُعْبِرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَعُذِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟"<sup>(٤)</sup>

وكما أن للمطعم حلاً وحرمةً أثر بالغ علي قلب الفرد وسلوكه استقامةً واعوجاجاً، فإن هذا الأثر ينسحب على المجتمع كله فيتأثر بذلك، فمجتمع يسوده الصدق في المعاملات والتغذي بالطيبات

(١) [المؤمنون : ٥١]

(٢) بتصرف: تفسير السعدي ١ / ٨١.

(٣) المائة: ٤٢، ٤١.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب: قبول الصدقة من الكسب وترتيبها ٢ / ٧٠٣ / ١٠١٥.

يكون مجتمعاً نظيفاً مثالياً متعاوناً متماسكاً البنين، و مجتمع تسوده الرشوة والغش والتغذي بالخبائث يكون مجتمعاً ملوثاً مفككاً متخاذلاً، مرتعاً للرديلة، وبالتالي يكون مجتمعاً منهزماً لا يلبث أن يزول عند أدنى عاصفة؛ لأن المطاعم الخبيثة تفسد الطباع وتغذي غداء خبيثاً، ولما حرم الله سبحانه وتعالى الخبائث لما فيها من الفساد إما في العقول أو الأخلاق أو غيرها، ظهر على الذين استحلوا بعض المحرمات من الأطعمة أو الأشرطة من النقص بقدر ما فيها من المفسدة، ولولا التأويل لاستحقوا العقوبة"<sup>(١)</sup>.

من هذا وغيره يتبين ما للأكل من الطيبات من أثر طيب في النفوس و الأبدان.

### \*نتائج الدراسة:

١- بناء على ما تم تكييفه اعتماداً على آلية إنتاج اللحوم المخبرية تبين أن هذه العملية إن اشتملت على محظور شرعي كأخذ الخزعة من الحيوان الحي، أو من الأجنة التي لم تذك أمهاتها ذكاً شرعية، أو تمت تغذية الخلايا على مصـل الدم، فهي حرام قطعاً وما نتج عنها فهو حرام، وإن خلت عملية الإنتاج من المحظورات الشرعية فلا حرج في تداولها تجارياً، أو تناولها غذائياً.

٢- بناء على ما تم إثباته في الجانب العلمي من الدراسة تبين أن الخلايا الجذعية الجنينية تؤخذ من الجنين المتراوح عمره ما بين ثلاثة أو خمسة إلى ثمانية أسابيع يعني أنه مضغعة، وقد اتفق الفقهاء أن الأجنة في هذه المرحلة تعد ميتة؛ لأنها مجرد مضغعة دم وبالتالي فكل ما نتج عما أخذ منها في هذا الطور فهو ميتة مثلها، فإذا أخذت الخزعة الأصلية للحوم المخبرية من الأجنة في هذا العمر فهي ميتة يحرم أكلها.

٣- تنتج اللحوم المستنبته باستخدام العديد من تقنيات هندسة الأنسجة المماثلة، والمستخدمة تقليدياً في الطب التجديدي.

٤- الدم على أي حال عنصر مستقل بذاته لا يتبع البهيمية، فله حكم مستقل وهو على جميع حالاته حرام ونجس لا يجوز استخدامه أو الانتفاع به شرعاً.

٥- يمكن نقل جميع أنواع الخلايا الحيوانية-بفضل التقدم في هندسة وزراعة الأنسجة الحيوية- سواء من الجلد أو الدم أو العضلات أو الدماغ من مختلف الحيوانات وزراعتها وتنميتها في ظل ظروف المختبر التي يمكن التحكم بها.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢١ / ١٠، ن: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.

٦- إن استنبات اللحوم مخبرياً وإن واجه بعض المعوقات التي تمنع السير فيه أو تؤخره قليلاً، إلا أنه يعد علي المستوي العملي إنجازاً عظيماً في حقل الاستنساخ العضوي وفهم الخلايا الجذعية أو العضوية للحيوان مما يجعلها مرجعية في المستقبل في مجالات الطب التجديدي لإيجاد العلاجات واللقاحات المناسبة للأمراض التي نعجز عن علاجها حالياً.

٧- أن هذه التقنية (إنتاج اللحوم مخبرياً) مفيدة لرواد الفضاء؛ حيث توفر لهم حياة بيئية خاضعة للسيطرة وغذاءً طازجاً، بل ومن السهل التعامل مع المخلفات الناتجة وتوفير الأوكسجين والماء.

٨- يوجد على المدى الطويل مخاطر ونتائج بيئية مقلقة مصاحبة للتحويل من النظام التقليدي إلى النظام المخبري في إنتاج اللحوم كمقدار وكمية الحرارة الناتجة، ومقدار الكهرباء اللازمة لإنتاجها على نطاق واسع.

٩- قد تشكل اللحوم المستنبطة معملياً تهديداً محتملاً لكسب العيش عند اعتبارها بديلاً عن لحوم المزارع.

١٠- إذا توافرت الشروط العلمية والضوابط الشرعية لإنتاج هذا النوع من اللحوم وخلت عن جميع المحاذير كان إنتاجها ملاحاً يجوز الانتفاع به شرعاً.

١١- يجوز شرعاً الأخذ بتقنيات الاستنساخ والهندسة الوراثية في مجالات الجراثيم وسائر الأحياء الدقيقة والنبات والحيوان في حدود الضوابط الشرعية بما يحقق المصالح ويدرك المفسد.

### #توصيات الدراسة:

(١) تهيب الدراسة بالجهات العلمية والهيئات الشرعية المعتمدة بوضع المسألة محل البحث والدراسة الدقيقة مع إمكانية الاستفادة بما توصلت إليه هذه الدراسة وغيرها من الدراسات لإصدار حكم واضح يتسم بالدقة والشفافية والموضوعية حتى لا يقع الناس في حرج إذا ما تم التعامل واقعياً مع هذا النوع من الغذاء.

(٢) تهيب الدراسة بشركات صناعة اللحوم المخبرية أن تكون أشد حرصاً على نيل الموافقة الشرعية والتزام شروط التصنيع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لنيل علامة «حلال» على منتجاتها؛ لكي تتمكن من خدمة شريحة كبرى من مستهلكي اللحوم عالمياً، ويزيد هامش أرباحها.

(٣) ضرورة السعي من الحكومات الإسلامية إلى اختيار جهة إسلامية موحدة تتولى مهمة المراقبة على التقنيات المستحدثة بإنشاء مؤسسة تتولى العمل المباشر في هذا المجال وتضع اللوائح المفصلة لشروط القبول لدى المسلمين، مع تنظيم المراقبة والإشراف بالاستعانة بخبراء شرعيين، وأن توضع

على اللحوم المقبولة من هذه الإدارات علامة تجارية مسجلة عالمياً في سجل العلامات المحمية قانوناً.

(٤) السعي على مستوى الحكومات الإسلامية لدى السلطات غير الإسلامية التي يعيش في بلادها مسلمون بضمان التزام مصدري وموردي ومنتجي هذه اللحوم بشروط وضوابط إنتاجها فيما يرد لبلاد المسلمين؛ حتى لا يقع المستهلكون في أكل الحرام بسبب التساهل في إنتاج أو استيراد اللحوم دون الثبوت من شرعيتها.

(٥) ضرورة عمل موازنات تتسم بالشفافية والموضوعية - لا تتأثر بأهواء منتجي هذه اللحوم - بين إيجابياتها وسلبياتها توضح نسبة أحدهما من الآخر، وتبين وجه الحق، فلا ضرر ولا ضرار.

\* هذا ما انتهى إليه جهد المقلّ بفضل الله وبرحمته، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، وحسبي أنني بشر أخطئ وأصيب، فالله أسأل أن أكون قد أصبت الهدف أو قاربت، وأن يرحمني به ووالديّ، وأصحاب الحقوق عليّ، وأن ينفع به طلاب العلم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير وعلى آله وصحبه أجمعين ...

\*\*\*\*\*

## ثبت المصادر والمراجع

### \*القرآن الكريم.

١. الإبهاج في شرح المنهاجي "منهاج الوصول إلى علم الصول" للقاضي البيضاوي، ن: دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت.
٢. الإجماع لابن المنذر، ن: دار المسلم، ط: الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ٢/ ٤٨٣، ط: دار السلام الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
٤. أسنى المطالب في شرح روض الطالب لابن زكريا الأنصاري السنيكي، ن: دار الكتاب الإسلامي (د.ت).
٥. أسهل المدارك «شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك» للكشناوي، ن: دار الفكر-بيروت، ط: الثانية.
٦. الإقناع لابن المنذر، ط: الأولى ١٤٠٨هـ، د.ط.
٧. الإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي، ن: دار الكتب العلمية-بيروت (د.ت).
٨. الاستذكار لابن عبد البر، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م-بيروت.
٩. الأشباه والنظائر للسبكي، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
١٠. الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر، ط: مكتبة مكة الثقافية الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م-الإمارات المتحدة.
١١. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني، ط: دار الفكر-بيروت.
١٢. الأم للإمام الشافعي، ط: دار المعرفة-بيروت ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
١٣. البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم، ط: دار الكتاب الإسلامي الثانية، د.ت.
١٤. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة لابن رشد ٣/ ٣٨٢، ط: دار الغرب الإسلامي الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م-بيروت.
١٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، ن: وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية\_المغرب ١٣٨٧هـ.

١٦. التنبيه على مبادئ التوجيه لابن بشير التنوخي المالكي، ط: دار ابن حزم الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
١٧. الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي، ط: دار الكتب المصرية الثانية ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
١٨. الذخيرة للقرافي، ط: دار الغرب الإسلامي الأولى ١٩٩٤م - بيروت.
١٩. الروضة الندية شرح الدرر البهية لأبي الطيب القنوجي، ط: دار المعرفة د.ت.
٢٠. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني، ط: دار ابن حزم الأولى د.ت.
٢١. الشرح الكبير للدردير، ط: دار الفكر (د.ت).
٢٢. الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني لأحمد بن محمد البنا الساعاتي، ن: دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية.
٢٣. الفواكه الدواني لابن مهنا النفراوي، ط: دار الفكر ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٢٤. القاموس المحيط للفيروز آبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٥. القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي، ط: المكتبة الثقافية - بيروت د.ت.
٢٦. المبدع في شرح المقنع لابن مفلح، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٢٧. المجموع شرح المذهب للنووي، ط: دار الفكر (د.ت).
٢٨. المجموع شرح المذهب للنووي، ط: دار الفكر د.ت.
٢٩. المحلى بالآثار لابن حزم، ط: دار الفكر - بيروت د.ت.
٣٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، ط: المكتبة العلمية - بيروت.
٣١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة
٣٢. المغني لابن قدامة، ط: مكتبة القاهرة د.ت.
٣٣. المنتقى شرح الموطأ للباجي، ط: مطبعة السعادة الأولى ١٣٣٢هـ - بجوار محافظة مصر.
٣٤. الموسوعة الفقهية الكويتية، ط: دار السلاسل الثانية - الكويت.
٣٥. الوجيز في الطب، هشام الخطي، ط: دار الأرقم الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م - عمان.

٣٦. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد، ن: دار الحديث القاهرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
٣٧. بدائع الصنائع للكاساني، ط: دار الكتب العلمية الثانية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٣٨. البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسين اليميني الشافعي، ن: دار المنهاج - جدة ط: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٩. التاج والإكليل لمختصر خليل للمواق، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٤م.
٤٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق مع حاشية الشلبي للزليعي، ط: المطبعة الكبرى الأميرية الأولى ١٣١٣هـ.
٤١. تحفة الفقهاء للسمرقندي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٤٢. تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن ابن ناصر السعدي، تح: عبد الرحمن اللويحق، ن: مؤسسة الرسالة - ط: الأولى ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م
٤٣. التنبيه على مبادئ التوجيه لابن بشير التنوخي المالكي، ط: دار ابن حزم - الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م - بيروت.
٤٤. حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته بهامش عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي، ط: دار الكتب العلمية الثانية ١٤١٥هـ - بيروت.
٤٥. حاشية الطحاوي على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م - بيروت.
٤٦. الحاوي الكبير للماوردي، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م - بيروت.
٤٧. الذخيرة للقرافي، ن: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى ١٩٩٤م.
٤٨. زاد المستنقع في اختصار المقنع لمحمد المختار الشنقيطي، ن: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - الرياض، ط: أولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٤٩. سبل السلام للصنعاني، ن: دار الحديث، د.ت.
٥٠. سنن أبي داود، ن: المكتبة العصرية - صيدا بيروت.
٥١. سنن الترمذي، ط: مكتبة عيسى الحلبي الثانية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م - مصر.

٥٢. السنن الكبرى للبيهقي، ت: محمد عبدالقادر عطا، ط: دار الكتب العلمية الثالثة ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٣ م.
٥٣. شرح الزرقاني على خليل، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م - بيروت.
٥٤. شرح مختصر خليل للخرشي، ط: دار الفكر د.ت.
٥٥. شرح منتهى الإرادات للبهوتي، ط: عالم الكتب ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
٥٦. صحيح مسلم، باب: استعمال المسك، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٧. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر لشهاب الدين الحموي، ن: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: أولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٥٨. فتح القدير للكمال ابن الهمام، ط: دار الفكر د.ت.
٥٩. الفروق للقرافي، ط: عالم الكتب (د.ت).
٦٠. فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد أنور شاه الديويندي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
٦١. الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
٦٢. الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر، ن: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ط: الثانية، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
٦٣. كشف القناع على متن الإقناع للبهوتي، ط: دار الكتب العلمية د.ت.
٦٤. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار لأبي بكر الحصني، ط: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
٦٥. كنز الراغبين لجلال الدين المحلي مطبوع بأعلى صفحة حاشيتي قليوبي وعميرة، ط: دار الفكر ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٦٦. مجموع فتاوى ابن تيمية، ن: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
٦٧. المدونة للإمام مالك، ن: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٦٨. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابن حزم ١ / ١٥٠، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٩. المسالك في شرح موطأ مالك للقاضي محمد بن العربي المالكي ٥/ ٢٤٨، ط: دار الغرب الإسلامي الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٧٠. مستخرج أبي عوانة، ن: دار المعرفة- بيروت- ط: أولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٨م.
٧١. المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ن: دار الكتب العلمية- بيروت، ط أولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٧٢. المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ط: دار الكتب العلمية الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م- بيروت.
٧٣. مسند ابن أبي شيبة، مكتبة الرشد، ط: أولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
٧٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٣١هـ/ ٢٠٠١م.
٧٥. مصنف عبدالرزاق الصنعاني، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المجلس العلمي الثانية ١٤٠٣هـ.
٧٦. مصنف عبدالرزاق الصنعاني، ن: المجلس العلمي- الهند، ط: الثانية ١٤٠٣هـ.
٧٧. معجم ابن الإعرابي، ن: دار ابن الجوزي، ط: أولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٧٨. معجم الملاح في مصطلحات علم الحشرات لنزار مصطفى الملاح- جامعة الموصل. (QUD:Q118929029)
٧٩. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، ط: دار النفائس الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٨٠. مغني المحتاج للخطيب الشربيني، ن: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٨١. المهذب للشيرازي، ط: دار الكتب العلمية (د.ت).
٨٢. الموسوعة الفقهية الكويتية، صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإصلاحية، الكويت/ الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت.
٨٣. موسوعة القواعد الفقهية للغزالي، ن: "مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٨٤. موطأ الإمام مالك، ن: دار إحياء التراث العربي- بيروت- ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٨٥. نصب الراية للزليعي-مؤسسة الريان-بيروت-ط:الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨٦. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ٨/١٥٩، ط:دار الفكر

الأخيرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٧. نيل الأوطار للشوكاني، ط:دار الحديث الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م-مصر.

### \*المواقع الإلكترونية:

1. -Lab-Grown Meat Could Be Worse For Environment Than Beef "Retrieved 21-2-2019.

2. -Marefa.org لحم مستنبت / #Cite\_note-56.www.independentarabia.com

a. اللحوم الصناعية... ثورة أم "مهلكة" غذائية؟ / اندبندنت عربي

3. --https://thmanyah.com/post/26906\_1jhggnybp.

4. --mayoclinic.org/ar/test-procedures/bone-marrw-transplant/in-depth/stem-cells/art-20048117.

5. https://mawdoo3.com-عضوية خلوية-ويكيديا

6. -Almaany.com/ar/dict/ar-ar/مصل الدم

7. -Ar.warbletoncouncil.org/suero-sanguineo-5879

8. -Industry-reports,https://wwwmordorintelligence.com مصال الأبقار

الجينية تحليل السوق، الحجم والنمو ٢-٧-٢٠٢٢

9. -https://popsciarabia.com موقع مجرة-الطب-الخلايا الساتلية

10. -https://www.marefa.org عضلية أرومة

■ *Fifty Years Hence*, The Strand Magazine (December 1931)

11. -Frederik; Willem Jan van Kooten & Wiete Westerhof, "Industrial scale production of meat from in vitro cell cultur

12. -Shapiro, Paul. "Lab-Grown Meat Is on the Way". Scientific American Blog Network. 2020-01-25. اطلع عليه

بتاريخ ٢٠١٩-١١-٢٠.

13. -"The 50 Best Inventions of 2009" Time. 12. نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٠١٣-٠٨-٢٦

14. -Growing Meat In The Lab : Scientists Action Plan To Advance Cultured Meat Science

15. -Price of Lab-Grown Meat to Plummet From \$280,000 VegNews.com . Archived from the original on 2019-12-02. Retrieved 2019
16. -[https://ar.wikipedia.org/wiki/#cite\\_note-13](https://ar.wikipedia.org/wiki/#cite_note-13) مصنع لحم
17. -Fountain ،Henry (١٢ مايو ٢٠١٣). "Building a \$325,000 Burger". *New York Times*.
18. -[annahar.com/arabic/07122020114520476](http://annahar.com/arabic/07122020114520476) صفحة
19. -<https://popsic.ae> هل يمكنك تناول اللحوم المنتجة مخبرياً؟ العلوم للعموم-
20. -[Marefa.org / #Cite\\_note-56](http://Marefa.org/#Cite_note-56) لحم مستنبت<sup>1</sup>
- "Cultured Meat" Future Food.2016 Retrieved March 24.2017
21. -Artifical Meat Grown In A Lab Could Become Areality This Year Aat Daily Meal.Co.Uk
22. Shapiro ،Paul. "Lab-Grown Meat Is on the Way". Scientific American Blog Network.

**References:****• alquran alkarim.**

- al'iibhaj fi sharh alminhaji"minhaj alwusul 'iilaa eilm alsuwli"llqadi albaydawii,na:dar alkutub aleilmiata-biruta,di.t.
- al'iijmae liabn almundhiri,n:dar almuslmi,ta:al'uwlaa1425hi/2004m.
- 'iirshad alfuhul 'iilaa tahqiq alhaqi min eilm al'usul lilshuwkani2/483,ta:dar alsalam al'uwlaa1418h/1998m.
- 'asnaa almatalib fi sharh rawd altaalib liabn zakaria al'ansarii alsiniki,na:dar alkutaab al'iislami(di.t).
- 'ashal almadarika<<shrah 'iirshad alsaalik fi madhhab 'imam al'ayimat malki>>lilkishnawii,na:dar alfikr-biruta,ta:althaniati.
- al'iiqnae liabn almundhiri,ta:al'uwlaa 1408h,du.ti.
- al'iibhaj fi sharh alminhaj lilybaydawii,na:dar alkutub aleilmiat -biruta(di.t).
- aliastidhkar liabn eabdalbari,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa1421hi/2000m-birut.
- al'ashbah walnazayir lilsabiki,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa1411hi/1991m.
- al'iishraf ealaa madhahib aleulama' liabn almundhiri,ta:maktabat makat althaqafiat al'uwlaa1425hi/2004m-al'iimarat almutahidati.
- al'iiqnae fi hali 'alfaz 'abi shujae lilkhatib alshirbini,ta:dar alfikr-birut.
- al'umu lil'iimam alshaafieii,ta:dar almaerifatu-birut 1410h/1990m.
- al'abahr alraayiq sharh kanz aldaqayiq liabn najim,ta:dar alkitaab al'iislami althaaniatu,da.t.
- alibayan waltahsil walsharh waltawjih waltaelil limasayil almustakhrajat liabn rishd3/382,ta:dar algharb al'iislami althaaniatu1408hi/19888m-birut.
- altamhid lima fi almuataa min almaeani wall'asanid liaibn eabdalbar,n:wzarat eumum al'awqaf walshuyuw al'iislamiati\_almaghrib 1387h.
- altanbih ealaa mabadi altawjih liabn bashir altanukhii almalki,t:dar abn hazam al'uwlaa1428h/2007m.
- aljamie li'ahkam alquran almaeruf bitafsir alqurtubii ,ta:dar alkutub almisriat althaaniati1384h/1964m .
- aldhakhirat lilqarafi,ta:dar algharb al'iislami al'uwlaa1994m-birut.
- alrawd alnidiat sharh aldarar albahiat li'abi altayib alqinwajy,t:dar almaerifat da.t.
- alsil aljaraar almutadafiq ealaa hadayiq al'azhar lilshuwkany,ta:dar aibn hazam al'uwlaa da.t.
- alsharh alkabir lildirdir,ta:dar alfikr(di.ti).
- alfath alrabaaniu litartib musnad al'iimam 'ahmad bin hanbal alshaybani wamaeah bulugh al'amani min 'asrar alfath alrabaanii li'ahmad bin muhamad albanaa alsaaeati,n:dar 'iihya' alurath allearbi,ti:althaniati.
- alfawakih aldawaniu liabn mahana alnfwawi,ta:dar alfikri1415h/1995m.

- alqamus almuhit lifayruz abadi,th: maktab tahqiq alturath fi muasasat alrisalati,alnaashir: muasasat alrisalat liltibaeat walnashr waltawzie, bayrut - lubnan,alitableati: althaaminati, 1426 ha- 2005 m.
- alqawanin alfihiat liabn jiziy alkilbi,ta:almaktabat althaqafiati-birut da.t.
- almuddie fi sharh almuqanie layin muflih,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa 1418hi/1997m.
- almajmue sharh almuhadhab lilnuwawi,ta:dar alfikr (da.t).
- almajmue sharah almuhadhab lilnuwawi,ta:dar alfikr da.t.
- almuhalaa bialathar liabn hazma,ta:dar alfikiri-birut da.t.
- almisbah almunir fi gharayb alsharh alkabir lifiumi,ti:almaktabat aleilmiati-birut.
- almuejam alwasiuta,majamae allughat alearabiat bialqahirati('iibrahim mustafaa / 'ahmad alzayaat / hamid eabd alqadir / muhamad alnajar)alnaashar: dar aldaewa
- almughaniy liabn qadamat,ta:maktabat alqahirat da.t.
- almuntaqaa sharh almuataa lilibaji,ta:matabaeat alsaeadat al'uwlaa1332h\_bjiwar muhafazat masr.
- almawsueat alfihiat alkuaytiatu,ta:dar alsalasil althaaniati-alkuayti.
- alwjiz fi altab,hisham alkhatiy,,ta:dar al'arqam al'uwlaa1405hi/1985mi-eaman.
- bidayat almujtahid wanihat almuqtasad liabn rushd alhifid,n:dar alhadith alqahirati1425h/2004m.
- badayie alsanayie lilkasani,ta:dar alkutub aleilmiat althaaniatu1406hi/1986m.
- alibayan fi madhhab al'iimam alshaafieii li'abi alhusayn alyamani alshaafieii,na:dar alminhaja-jdat ta: al'uwlaa1421h- 2000m.
- altaj wal'iiklil limukhtasar khalil lilmawaqi,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa1416hi/1994m.
- tabiin alhaqayiq sharh kanz aldaqayiq mae hashiat alshalabi lilziylei,ta:almatbaeat alkubraa al'amiriat al'uwlaa1313h.
- tuhifat alfuqaha' lilsamirqandi,ta:dar alkutub aleilmiatu-birut1414h/1994m.
- tafsir alkarim alrahman fi tafsir kalam almanan lieabd alrahman abn nasir alsaeedi,tiha:eabd alrahman alluwayahuqi, na: muasasat alrisalat - t : al'uwlaa 1420 hi/2000m
- altanbih ealaa mabadi altawjih liabn bashir altanukhii almalki,ta:dar abn hazma-al'uwlaa1428hi/2007m-birut.
- hashiat abn alqiimi: tahdhib sunan 'abi dawud wa'iidah ealalih wamushkilatih bihamish eawn almaebud sharh sunan 'abi dawwud lileazim abadi,ta:dar alkutub aleilmiat althaaniatu1415h-birut.
- hashiat altuhawi ealaa maraqi alfalaah sharh nur al'iidah,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa1418h/1997m\_birut.
- alhawi alkabir lilmawirdi,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa1419h/1999m-birut.
- aldakhirat lilqarafi,na:dar algharb al'iislami-biruta,ti:al'uwlaa1994m.

- zad almustanqae fi aikhtisar almuqanie limuhamad almukhtar alshanqitiii, n:alriyasat aleamat lilbuhuth aleilmiat wall'iifta'-alriyadi,ta: 'uwlaa 1428h/2007 mi.
- subul alsalam lilsaneanii,n:dar alhudithi,d.t.
- sunan 'abi dawwud,n: almaktabat aleasriatu-sida bayrut.
- sunan altirmidhi, ta:maktabat eisaa alhalabii althaaniati1395hi/1975mu-musr.
- alsunun alkubraa lilybayhaqi,ti: muhamad eabdalqadir eata,ta:dar alkutub aleilmiat althaalithati1426 ha/ 2003m.
- sharah alzarqaniu ealaa khilili,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa1422hi/2002m-birut.
- sharh mukhtasar khalil lilkhirshi,ta:dar alfikr da.t.
- sharah muntahaa al'iiradat lilbuhuti,ta:ealam alkutabi1414hi/1993m.
- shih muslimi,bab:astiemal almuski,ta:dar 'iihya' alturath alearbi-birut.
- ghamz euyun albasayir fi sharh al'ashbah walnazayir lishihab aldiyn alhamwyyi,n:dar alkutub aleilmiatu- biruta,ta: 'uwlaa 1405h/1985m
- fath alqadir lilkamal abn alhamami,ta:dar alfikr da.t.
- alfuruq lilqarafi,ta:ealam alkutba(di.ti).
- fid albari ealaa sahih albukharii limuhamad 'anwar shah aldiywindi,t:dar alkutub aleilmiatu- bayruta-ti:al'uwlaa1426h/2005m.
- alkafi fi fiqh al'iimam 'ahmad liabn qadamat,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa 1414h /1994m.
- alkafi fi fiqh 'ahl almadinat liabn eabd albar,n:maktabat alriyad alhadithati-alriyadi-t:alithaaniati,1400hi/1980m.
- kshaf alqinae ealaa matn al'iiqnae lilbuhuti,ta:dar alkutub aleilmiat da.t.
- kifayat al'akhyar fi hali ghyat aliakhtisar li'abi bakr alhisni,ta:dar 'iihya' alkutub alearabiati\_eisaa albabi alhalabii washarkah(di.t).
- kinz alraaghibin lijalal aldiyn almahaliyi matbue bi'aelaa safhat hashiati qalyubi waeumayrati,ta:dar alfikri1415h/1995m
- majmue fatawaa abn taymiatin,n: majmae almalik fahd litibaeat almushaf alsharifi1416h/1995m.
- almodawanat lil'iimam maliki,n: dar alkutub aleilmiati,ta: al'uwlaa, 1415hi - 1994m.
- maratib al'ijmae fi aleibadat walmueamalat waliaetiqaadat liabn hazm 1/150,ta:dar alkutub aleilmiati-birut.
- almasalik fi sharh muataa malik lilqadi muhamad bin alearabii almaliki5/248,ta:dar algharb al'iislamii al'uwlaa1428h/2007m.
- mustakhrij 'abi eawanati,na:dar almaerifati- bayruta-ti:'uwlaa1414h/1998m.
- alimustadrak ealaa alsahihayn lilhakimi, na:dar alkutub aleilmiati- bayrut, t 'uwlaa1411 ha/1990m.
- alimustadrak ealaa alsahihayn lilhakimi,ta:dar alkutub aleilmiat al'uwlaa1411hi/1991m birut.
- msinad abn 'abi shibt,maktabat alrishdi, ta: 'uwlaa1409h/1988m.

- msnid al'iimam 'ahmad bin hanbl,th: shueayb al'arnuutu,ta:muasasat alrisalat al'uwlaa1431h/2001m.
- musanaf eabdalrazaaq alsaneani,tih:habib alrahman al'aezamii,t:almajlis aleilmii althaaniatu1403hi.
- musanaf eabdalrazaaq alsaneani,n:almajlis aleilmi-alhindi,t:alithaniat 1403hi.
- maejam abn al'ierabii,na:dar abn aljuzi, ta:'uwli 1418hi/1997m.
- muejam almalaah fi mustalahat eilm alhasharat linizar mustafaa almalahi-jamieat almusil. (QUD:Q118929029)
- muejam lughat alfuqaha'i,muhamad rawaas qaleaji - hamid sadiq qanibi,ta: dar alnafayis althaaniati, 1408 hi - 1988m.
- mighni almuhtaj lilkhatab alshirbini,n:dar alkutub aleilmiatu, ta: al'uwlaa1415h/1994m.
- almuhadhab lilshiyrazi,ta:dar alkutub aleilmiatu(di.t).
- almawsueat alfiqhiat alkuaytiatu,sadirat ean wizarat al'awqaf walshuyuwn al'iislahiati, alkuayt/ altabeat althaaniatu, dar alsalasil - alkuayti.
- musueat alqawaeid alfiqhiat lilghazi,na"muasasat alrisalati-biruta, ti:al'uwlaa1424h/2003m.
- muataa al'iimam malk,na:dar 'iihya' alturath alearabii -birut-1406h/1985m.
- nasb alraayat lilziylei-muasasat alrayan- bayrut- ta:al'uwlaa 1418h/1997m.
- nihayat almuhtaj 'iilaa sharh alminhaj lilrimli8/159,ta:dar alfikr al'akhirati1404hi/1984m.
- nil al'awtar lilshuwkani,ta:dar alhadith al'uwlaa1413hi/1993mu-musir.

## فهرس الموضوعات

٢٨٦٩	..... المقدمة
٢٨٧٢	..... أسباب اختيار الموضوع وأهميته والصعوبات التي واجهت الدراسة وأهدافها وإشكالياتها ومنهجها:
٢٨٧٤	..... *خطة الدراسة:
٢٨٧٥	..... التمهيد مرجع الحل والحرمة في الطعام والشراب.
٢٨٨١	..... فصل: الثحوم المخبرية في ميزان الشريعة الإسلامية.
٢٨٨١	..... المبحث الأول: التصور العلمي لثحوم المخبرية.
٢٨٨١	..... المطلب الأول: ماهية الثحوم المخبرية والمصطلحات ذات الصلة:
٢٨٨١	..... الفرع الأول: تعريف الثحوم المخبرية:
٢٨٨٢	..... الفرع الثاني المصطلحات ذات الصلة
٢٨٨٧	..... المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن اللحوم المخبرية:
٢٨٩٢	..... المطلب الثالث: آلية زراعة اللحم المخبري ومراحل إنتاجه:
٢٨٩٦	..... المطلب الرابع البعد الاقتصادي لإنتاج اللحوم في المختبر والمعوقات التي تواجه هذه الصناعة
٢٩٠٠	..... المبحث الثاني: التكييف الفقهي لثحوم المخبرية
٢٩٠١	..... المطلب الأول: حكم المبان <sup>٥</sup> من الحيوان:
٢٩٠٢	..... الفرع الأول: حكم المبان من الحيوان قبل ذكاته
٢٩٠٦	..... الفرع الثاني: حكم المبان الذي بقى متعلقاً بجزءٍ من الحيوان قبل ذكاته
٢٩٠٩	..... الفرع الثالث: حكم المبان بعد تذكيته وقبل موته:
٢٩١٣	..... المطلب الثاني حكم ذكاة الجنين
٢٩٢٥	..... المطلب الثاني حكم تغذية الخلايا بمصل الدم <sup>٥</sup>
٢٩٣٢	..... المبحث الثالث: الموازنة بين اللحوم المخبرية ونظيرتها التقليدية
٢٩٣٢	..... المطلب الأول الإيجابيات المتصورة والسلبيات المحتملة
٢٩٣٦	..... المطلب الثاني: ضوابط قبول الثحوم المخبرية بوصفها مادة غذائية
٢٩٤١	..... المطلب الثالث ما ورد من مؤيدات الدراسة
٢٩٤٦	..... الخاتمة
٢٩٤٨	..... *نتائج الدراسة:
٢٩٤٩	..... #توصيات الدراسة:
٢٩٥١	..... ثبت المصادر والمراجع
٢٩٥٨	..... REFERENCES:
٢٩٦٢	..... فهرس الموضوعات